IPPR

التيهور القادم

التعليم العالي والثورة المقبلة

مقالة

مايكل باربر

كيتلن دونيلّي

سعد رضوي

تقديم

لورنس سمرز

الرئيس الفخري لجامعة هارفارد

نقله إلى العربية:

عبداللطيف موسى أبو البصل

العبيكان للتعليم
Obeikan Education

التيهور القادم

التعليم العالي والثورة المقبلة

مايكل باربر، كيتلن دونيلّي، سعد رضوي

مارس/آذار، 2013

«إنه لأمر مأساوي لأننا، بحسب ما قرأت، إن فشلنا في تغيير أسلوبنا في التعليم، فإن المجموعات التي نحاول (حمايتها) قد تكتشف أن مستقبلها كله قد ضاع بسبب جبننا».

ديفيد بُتْنام David Puttnam

رئيس شركة Atticus Education للتعلم عن بعد، مقرها آيرلندا.

من كلمة له ألقاها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في حزيران/ يونيو من عام 2012.

المؤلفون في سطور

السير مايكل باربر Sir Michael Barber: كبير مستشاري قسم التّعليم في مؤسسة بيرسون Pearson. موجّه برامج بحوث بيرسون العالميّة المتعلّقة بسياسات التّعليم، وأثر مُنتجات المؤسسة وخدماتها في مُخرجات التّعليم على المتعلّمين. يرأس مايكل صندوق بيرسون للتّعليم، الذي يهدف إلى توسيع فرص التّعليم أمام أطفال الأسر ذات الدّخل المحدود في الدّول النّامية. ويقدم مايكل الاستشارات للحكومات، ووكالات التّنمية فيما يتعلّق بإستراتيجيّات التّعليم وتوجيهه الفعّال، وتحقيق أهدافه.

كان مايكل يرأس قسم تطبيقات التّعليم العالميّ في شركة ماكنزي الاستشاريّة قبل انتقاله إلى العمل في مؤسسة بيرسون. وقد عمل قبل ذلك في الحكومة البريطانيّة رئيسًا لوحدة الإنجاز في مكتب رئيس الحكومة (2001–2005) وتبوّأ قبل ذلك منصب كبير مستشاري وزير التّعليم فيما يتعلّق بمعايير المدارس (1997 – 2001). وهو أستاذ زائر في جامعة موسكو العليا the Higher School of Economics in Moscow، وله عدد من المؤلفات منها (تعليمات للإنجاز: النّضال من أجل تحسين الخدمات العامة في بريطانيا) الّذي وصفته صحيفة فاينانشال تايمز بأنّه «واحد من أفضل الكتب التي أُلِّفت عن الحكومة البريطانية منذ سنين عدّة».

كيتلن دونيلّي Katelyn Donnelly: مديرة تنفيذيّة تتولّى إدارة صندوق بيرسون للتّعليم، وهو صندوق استثماريّ يستثمر في المراحل المبكرة من الشّركات حديثة النشأة التي تخدم المدارس المتواضعة، وتقدم خدماتها للمدارس والمتعلّمين في الدّول

النّامية. وهي أيضًا مستشارة نشطة في جهود وضع إستراتيجيّة بيرسون العالميّة، وفي مجالات البحث والابتكار، إضافة إلى تقديم الاستشارة للحكومات في قضايا تحويل النُّظم التّعليميّة، ووضعها موضع التّنفيذ. وتعمل أيضًا مديرة غير تنفيذيّة، ومستشارة إستراتيجيّة في عدد من الشّركات المبتدئة في مختلف أنحاء أوروبا، وآسيا، وإفريقيا. وعملت سابقًا مستشارة في شركة ماكنزي الاستشاريّة، وتخرجت في جامعة دوك بامتياز عالٍ في الاقتصاد.

سعد رضوي Saad Rizvi : مدير تنفيذيّ للفعاليّة المؤسسيّة. يرأس فريقًا عالميًّا لضمان إنجاز مُخرجات التّعلّم والأداء في منتجات الشّركة وخدماتها واستثماراتها جميعها، وعمليّات الاستحواذ. عمل في السّابق لدى شركة ماكنزي الاستشاريّة؛ حيث تولّى فيها مهامّ الإستراتيجيّة والابتكار لعدد من الشّركات الكبرى في قائمة مجلة فورتشن 100. وقدّم سعد الاستشارة في إنجاز نظم التّعليم وإصلاحها، وتطويرها في آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، وأمريكا الشّماليّة بخصوص إصلاحها. تخرّج بامتياز في جامعة ييل في تخصّصات الاقتصاد والدّراسات الدّوليّة، ويشغل حاليًّا منصب مدير غير تنفيذيّ في عدد من الشّركات العاملة في مجالات التّعليم والتّقنية.

شكر وتقدير

نودّ التّعبير عن شكرنا لكلّ من ستيف سميث، وجوناثان كليفتون، وديفيد ليفيفر، وروهان سيلفا، وتشارلز ستون، ورحيل أحمد، وبرابو سوبرامانيان؛ على ما بذلوه من وقت، وفكر، وإسهام في هذه المقالة. وتلقينا أيضًا تعليقات ونصائح من زملائنا في بيرسون، وهم: سيمون بريكسبير، ولويس كويفيت، ومارك كنينجتون، وفيليبا دوفي، وراشيل آيزينبيرج، وتشارلز جولدسميث، وبريندن أوجاردي. ونحن شاكرون على وجه الخصوص لفيثيجي فاسانثاكومار؛ على المثابرة والأفكار، وتانيا كريسكي؛ لعملها على المسوّدات الّتي لا تعدّ ولا تحصى. وغني عن القول: إنّنا نتحمّل كامل المسؤولية عما بقي من أخطاء في النّصّ.

عن معهد بحوث السّياسة

معهد بحوث السّياسة العامّة هو المؤسسة البحثية الرائدة في المملكة المتحدة. إنّنا نصدر البحوث الدّقيقة وننشرها، إضافة إلى تقديم أفكار مبتكرة في السّياسة العامّة؛ من أجل عالم مستدام يتّصف بالعدل والدّيمقراطيّة.

إننا منفتحون ومستقلون في الطّريقة التي نعمل بها، ولدينا مكاتب في لندن، وشمال إنجلترا. ويُعنى المعهد بمجموعة كاملة من المناقشات السّياسيّة المحلّيّة والوطنيّة. وتسهم شراكاتنا الدّوليّة في نشر تأثير المعهد وسمعته عالميًّا.

IPPR
4th Floor
14 Buckingham Street London WC2N 6DF
T: +44 6100 7470 20(0)
E: info@ippr.org www.ippr.org
Registered charity no 800065
March 20132013 © .

الآراء الواردة في هذه المقالة وما جاء فيها تعبر عن رأي المؤلفين وحدهم.

فهرس المحتويات

تقديم: لورنس سمرز 13

تمهيد: مايكل باربر، كيتلين دونيلي، سعد رضوي 17

المُلخّص التّنفيذيّ للدّراسة 21

نقطة البداية 25

أوّلًا: تحت السّطح 29

1. الاقتصاد العالميّ آخذ في التّغيّر 29
2. الاقتصاد العالميّ يعاني 34
3. نفقات التّعليم العالي تتزايد بوتيرة أسرع من معدّلات التّضخّم 37
4. في هذه الأثناء أخذت قيمة الدرجة العلمية تتناقص 39
5. المحتوى التّعليميّ موجود في كلّ مكان 44
6. تزايد حدة المنافسة 46

ثانيًا: مكوّنات الجامعة النّاجحة في القرن العشرين 57

1. المُخرجات 61
2. الناس 66
3. البرنامج 71
4. الخبرة 74

ثالثًا: التّفكيك، أو المنافسة الجديدة 79

1. البحث العلمي 80
2. الدّرجات العلميّة 84
3. ازدهار المدينة 89
4. أعضاء هيئة التدريس 91
5. الطّلّاب 95
6. الحكم والإدارة 97
7. المناهج 99
8. التّعليم والتّعلّم 102
9. التّقييم 107
10. الخبرة 111

رابعًا: اغتنام المستقبل 115

1. الصّلة ليست كلّ شيء 115
2. التّميّز المهم 117
3. من الصّعب إرضاء الطّلّاب جميعهم دائمًا..... 119
4. معظم القيمة المضافة ليست في المحتوى 120
5. ردم الفجوة بين النّظريّة والتّطبيق 120
6. لم تعد الشّهادة التي تتطلب الدّراسة، ثلاث أو أربع سنوات، هي المقياس المعتمد 122

7. الأهمية المتزايدة لعلاقة الجامعة بالمدينة أو الإقليم 124

8. على الجامعات أن تعيد النّظر في قيمتها الحقيقيّة، بعد كسر احتكارها سلطة منح الدّرجات العلميّة 126

نماذج جديدة للجامعة 129

خامسًا: الآثار 139

الحكومة 140

الجامعات 142

الشّركات التجارية والمنظمات 143

رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة 147

الطّلّاب 148

سادسًا: خاتمة 151

المراجع 153

تقديم

لورنس سمرز Lawrence Summers

يحدّد (التّيهور القادم An Avalanche Is Coming) بوضوح التّحدّيات المقبلة على التّعليم العالي في الولايات المتحدة، وفي جميع أنحاء العالم. ولقد شاهدنا من قبل كيف فعلت قوى التّقنية والعولمة فعلها في تحويل وسائل الاتصال والخدمات المصرفيّة على مدى العقدين الماضيين. وستعمل هذه القوى على تحويل قطاع التّعليم العالي مثلما فعلت في غيره. وقد تبدو المباني الشّامخة في الجامعات العريقة راسخة للنّاظر إليها، لكنّ عاصفة التّغيير باتت تهدّدها أكثر من أيّ وقت مضى.

لا شكّ في أنّ الجامعات في العالم تشهد منافسة محتدمة منذ عقود، وها هي اليوم تتصارع فيما بينها على كسب المواهب، وتمويل البحث العلميّ. يناقش المؤلّفون في هذا الكتاب مرحلة جديدة من المنافسة الحادّة بدأت بالظهور، في الوقت الذي يتعرّض فيه نموذج الجامعة التّقليديّة نفسه لضغوط شديدة، بعد أن تعرضت الجامعة التّقليديّة لتفكّك عدد من الوظائف التي كانت تقوم بها، لتذهب إلى مزودين جدد، ليسوا من صنف الجامعات، ولكنهم يقومون بهذه الوظائف على وجه أفضل مما تقوم به الجامعة. فها هي مراكز البحوث تقوم بالدّراسات والبحوث، وأصبحت المؤسسات الخاصّة تمنح الشهادات. وتتمتع زمالة (ثيل) بسمعة ومكانة لا تضاهيها مؤهلات أفضل الجامعات، وتضع المقرّرات الضّخمة المفتوحة على (الإنترنت) (موكس) (Massive Open Online Courses—MOOCs)محاضرات أفضل الأساتذة بين يدي العالم كلّه.

إنّ الاختيار من بين هذه المصادر، والجمع بينها على نحو ملائم، سيمكّن متلقّي خدمة الجامعات التّقليديّة من تحقيق أهدافهم بطرائق أفضل.

ستفتح التّغييرات التي أوضحها المؤلفون– في الوقت نفسه– أبواب التّعليم العالي ذي المستوى الرّفيع أمام النّاس بطريقة لم تكن مُتصوَّرة من قبل. لقد كانت فرص الاستفادة من مؤسسات التّعليم النّخبويّة – حتى عهد قريب– مقصورة على فئة قليلة من الناس. التقيت في هذا العام فتاة صغيرة من باكستان، في ربيعها الثّاني عشر، تعلّم نفسها مادة الفيزياء من المستوى الجامعيّ عن طريق (الإنترنت)، باستخدام المحاضرات التي تُدرّس في جامعة ستانفورد. وفي هذا الوقت الذي أخطّ فيه هذه الأسطر، تجري استعدادات وضع مادة المدخل إلى علم الأحياء من معهد ماساتشوستس للتقنية (MIT) التي يدرِّسها الأستاذ البارز إريك لاندر (Eric Lander) في متناول الجميع في العالم، من دون مقابل.

إنّ القضية الجوهريّة في كتاب (التّيهور القادم) هي: هل التّعليم الجامعيّ وسيلة إعداد جيدة للحياة المهنيّة والمواطنة في القرن الحادي والعشرين؟ أو بعبارة أكثر تحديدًا، هل سيستمر النّظر إلى الجامعة على أنّها مؤسسة ذات قيمة جيدة بعد الأخذ في الحسبان الارتفاع الباهظ في نفقات التّعليم الجامعيّ في العقود القليلة الماضية؟ أمّا الطّلّاب، فتعدّ هذه القضية تحدّيًا طارئًا لهم؛ نظرًا إلى القلق المتزايد في العالم من بطالة الشباب، حتى في صفوف

خرّيجي الجامعات. إنّ هذه القضية تثير في وجه واضعي السّياسات كلّ أنواع التّحديات: كيف ستروّج للميريتوقراطية*؟ وكيف ستنظم قطاعًا كان منذ وقت قريب قطاعًا وطنيًّا، ثمّ أصبح عالميًّا؟ وكيف تضمن للجامعات من الصّنف المناسب الاندماج مع المدن الكبيرة لتعزيز الابتكار والنّمو الاقتصاديّ؟ وكيف تكسر الرّابطة المتحجّرة، في أذهان النّاس على الأقل، بين الكلفة والجودة؟

إنّ المسألة تبقى أكثر عمقًا لقادة الجامعات. ويناقش المؤلفون أنّ إستراتيجيّة –ابقَ حيثما أنت وتجنب رياح التغيير– هي خطة محكومة بالفشل؛ لأنّ الشّيء الوحيد الذي عليك تجنّبه وأنت في طريق التّيهور هو أن تجمد في مكانك! فما الذي ينبغي فعله إذن؟ هل تحتاج المقرّرات إلى مراجعة شاملة؟ وما النماذج المثلى للتّعليم والتّعلّم الآن بعد أن أصبحت المحاضرات والدّروس التّقليديّة شيئًا من الماضي المهجور؟ وإلى أيّ فئة من الطّلّاب يجب على الجامعة أن توجه خدماتها؟ وما الحصص العالميّة التي ستكون ضروريّة؟

لم يضع مؤلفو (التّيهور القادم) إجابات شافية عن هذه الأسئلة، ولكنهم– على وجه اليقين– وضعوا هذه الأسئلة على جدول الأعمال. ثمّ إنّ الحجج التي أوردها مايكل باربر عن (التّفكيك) حريّ بقادة الجامعات أن يولوها مزيدًا من الدّراسة والاهتمام، وإجراء المُقتضى بعد ذلك. وسيجد المهتمون باستشراف أحوال الجامعات في القرن الحادي والعشرين في هذا الكتاب ما يثير اهتمامهم، ويحفّزهم إلى مزيد من التّأمّل.

---

* meritocracy نظام الجدارة الذي يقيّم فيه أداء الأفراد بحسب قدراتهم، وإنجازاتهم، ومواهبهم وليس بحسب ثرواتهم أو طبقتهم الاجتماعية. أما في الجانب التربوي فنعني الجدارة للالتحاق بخدمات الموهوبين(المترجم).

مـا لا شـكّ فيـه أنّ الأيام المقبلة سـتأتي بمزيد مـن التّحدّيات، ولكنهـا سـتكون– علـى وجه مؤكـد – مصحوبة بالفرص لمن يملك الجـرأة علـى اقتناصهـا. إنّ احتمـالات التّفكيـك هي، يقينًـا، تهديد للجامعات، ولكن من يعيدون التّركيب سيكتشفون أنهم أعادوا ابتكار التّعليم العالي للقرن الحادي والعشرين.

لورنس سمرز
أستاذ في جامعة تشارلز دبليو إليوت،
الرّئيس الفخري لجامعة هارفارد

تمهيد

مايكل باربر، وكيتلن دونيلّي، وسعد رضوي

إن الدافع المحفز وراء كتاب (التّيهور القادم) هو الدافع نفسه الذي كان وراء إخراج الكتاب الذي سبقه في العام الماضي بعنوان (محيطات من الإبداع)، وهو الرغبة في رؤية أنظمتنا التّعليميّة ومؤسساتها، وقد أصبحت مهيّأة، وقادرة على إعداد الأجيال الحالية؛ لاغتنام فرص القرن الحادي والعشرين، وتجاوز صعوباته الكبيرة.

إننا نعتقد أنّ الأمر يتطلب إجراء عمليّة تحوّل جذريّة، عميقة، وملحّة في التّعليم العالي، بقدر ما هي كذلك في النّظم المدرسيّة. ولكن ما نخشاه هو أنّه نتيجة للتّقاعس، والحذر، والقلق، أو نتيجة للجمع بين هذه الثلاث، كان التّغيير بطيئًا جدًّا، ومجزّأً.

إنّنا نتفق مع الأستاذ ديفيد بتمان، حين قال:

> **«إنه لأمر مأساوي لأننا، بحسب ما قرأت، إن فشلنا في تغيير أسلوبنا في التعليم، فإن المجموعات التي نحاول «حمايتها» قد تكتشف أن مستقبلها كله قد ضاع بسبب جبننا».**

من كلمة له ألقاها في معهد ماساتشوستس للتّقنية في حزيران/يونيو من عام 2012

ونظرًا إلى الحالة التي يشهدها الاقتصاد العالميّ، والتّوتّر الّذي يسود العلاقات الدّوليّة، والفجوة الشّاسعة بين الثّراء والفقر، وخطر التّغيّر المُناخيّ المتعمّق، وانتشار أسلحة الدّمار الشّامل، فإنّنا أحوج ما نكون إلى جيل أفضل تعلّمًا، بكلّ ما تحمله هذه

الكلمة من أوسع المعاني وأعمقها. إنّنا في حاجة إلى جيل ملهَم – مثلما وعدت بطولة لندن للألعاب الأولمبية عام 2012؛ جيل كلّ أفراده على قدر عالٍ من التّعليم، وبعضهم يملك القدرة على تقديم القيادة الجريئة المتطورة التي يتطلبها القرن الحادي والعشرون. إنّنا في حاجة إلى مواطنين مستعدّين لتحمّل المسؤولية الشّخصيّة عن أنفسهم وعن العالم من حولهم؛ مواطنين لديهم المقدرة والاستعداد للتّعلّم، وإعادة التّعلّم مدى الحياة. نحن في حاجة إلى مواطنين لديهم القدرة والاستعداد لاستخدام أفضل ما توصّل إليه البشر من المعرفة، وتطبيقها على مشكلات الحاضر والمستقبل.

هذه هي مهمة الجامعات. ونحن هنا في (التّيهور القادم) سعينا إلى وصف التّهديد المحدق بجامعات القرن العشرين، ما لم تسارع مؤسسات مهمّة بإحداث التّغيير الجذريّ، واغتنام الفرص الكبيرة التي ستفتح أمامها مع هذا التّغيير. إنّ الاستخدام المجازيّ لوصف (التّيهور) هو استخدام مناسب في هذا المقام؛ لأنّ الشّيء الوحيد المتيقن لمن يكون في طريق التّيهور، هو أنّ البقاء في المكان نفسه ليس خيارًا حكيمًا.

إنّه خطأ إستراتيجيّ أن يأخذ المرء في حسبانه أخطار الفعل، ويتجاهل الأخطار (الأفدح عادة) النّاجمة عن عدم الفعل.

مثلما سيتضح في سياق هذا البحث، فإنّنا نرى كثيرًا من الاحتمالات، ولكنّنا، بأي حال من الأحوال، لسنا على يقين بالطّريق الواجب سلوكه إلى الأمام؛ لأنه لا توجد طريق وحيدة إلى الأمام. وما سنقوم به، بدلًا من ذلك، هو أن نشير إلى مجموعة متنوّعة من الخبرات، بعضها سيعمل وبعضها الآخر سيخفق. ورسالتنا الأساسيّة لقادة الجامعات، وللذين يوجهون سياسات التّعليم ويضعون أنظمته، هي كلمتان مُقتبسَتان من أنشودة قديمة: (تأمّل من جديد). فلم تعد يقينيّات الماضي يقينيّة. ونماذج التّعليم العالي التي زحفت في

العالم زحف المنتصر في النصف الثاني من القرن العشرين باتت اليوم متعثّرة. ومثلما أجبرت العولمة والتّقنية قطاعات اقتصاديّة ضخمة على التّحوّل في العشرين عامًا الماضية، فإنّ الجامعات في العشرين سنة القادمة سيطولها التّحوّل أيضًا. ونحن نهدف هنا إلى إثارة حوار بنّاء، وتحدي شعور الرّضا عن النّفس. ولم نحاول أن تكون هذه الورقة شاملة في معالجة الموضوع، ولكنها ستكون أشبه باللّوحة الفنيّة الانطباعيّة التي يكون الاهتمام فيها منصبًّا على الصورة الكبيرة بدلًا من التّفاصيل الجزئيّة.

جاء هذا الكتاب، مثل سابقه (محيطات من الابتكار Oceans of Innovation)؛ نتيجة حوار متواصل تخطّى حواجز الأجيال. فقد وجد مايكل، الذي هو نتاج نموذج القرن العشرين للتعليم (من السّتينيّات إلى السّبعينيّات) أنّ كثيرًا من افتراضاته تتعرض للتّشكيك وأحيانًا للنّبذ. أما سعد وكيتلين (فهما من نتاج تعليم بداية القرن الجديد) فقد أدركا أنّ بعض جوانب الحسن، والحقيقي، والجميل هي الخلود. وعلى أيّ حال، فقد أثبت تعاوننا وجهة نظرنا التي ترى أنّ الحوار العابر للأجيال محفّز الإبداع.

لقد كنا نجد أنفسنا نفتخر بالجامعات التي درسنا فيها، في ملاحظة تهكميّة منّا؛ فكان سعد – مثلًا – يأتي بمثال من جامعة (ييل Yale) في كلّ مرّة تستشهد فيها كيتلن بمثل من جامعة (دوك Duke). ولكننا نأمل أن نكون قد وُفّقنا في كتابة شيء من شأنه أن يساعد جميع المسؤولين عن الجامعات على النظر في خياراتهم بطريقة إبداعيّة.

مايكل باربر / كيتلن دونيلي / سعد رضوي

آذار/مارس 2013

الملخص التنفيذي

تناقش هذه المقالة أنّ الخمسين عامًا القادمة يمكن أن تشهد عصرًا ذهبيًّا للتّعليم العالي، ولكن ذلك لن يكون إلا إذا بادر جميع اللّاعبين داخل النّظام، من الطّلّاب إلى الحكومة، باغتنام الفرصة، وإتباع ذلك بالأفعال. وبغير ذلك، فإنّ تَيْهور التّغيير سيجرف كلّ ما هو أمامه.

إنّ تغييرًا جذريًّا عميقًا عاجلًا بات أمرًا محتومًا في التّعليم العالي. والمخاطرة الكبرى هي أن التّواني والحذر، أو القلق قد أبطؤوا عملية التّغيير، وغيّروا من طبيعته، وجعلوه مبالغًا في التّدرج. إنّ نماذج التّعليم العالي التي زحفت في أرجاء العالم زحف المنتصر في النّصف الثاني من القرن العشرين باتت اليوم متعثّرة.

وهذا التّقرير يحرّض كلّ لاعب في النّظام على التّصرّف بجرأة.

المواطنون في حاجة إلى اغتنام الفرصة للتّعلّم وإعادة التّعلّم على مدى حياتهم. وعليهم أن يكونوا مستعدّين لتحمّل المسؤوليّة الشّخصيّة عن أنفسهم وعن العالم من حولهم؛ فكلّ مواطن هو طالب بالفطرة، وصانع لفرصة عمل.

قادة الجامعات عليهم أن يمسكوا بزمام مصيرهم، وأن يقتنصوا الفرص التي فُتحت أمامهم بفضل التّقنية— المقررات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت (موكس) (Massive Open Online Courses (MOOCs) مثلًا — من أجل تقديم تعليم أرحب، وأكثر عمقًا وتشويقًا. وعلى قادة الجامعات أن يكون لديهم نظرة ثاقبة نحو إيجاد قيمة لطلابهم.

كلّ جامعة تحتاج إلى أن تكون واضحة بشأن ميزتها التّخصصيّة، أو القسم المحدّد من السّوق الذي ترغب بتوجيه خدماتها إليه، وسبل تحقيق ذلك. لقد ولّى عهد الجامعة التّقليديّة متعدّدة الأهداف، التي تقدم مجموعة من الدّرجات العلميّة وبرامج بحوث ذات تأثير متواضع.

إنّ الجامعة التّقليديّة تتعرض اليوم لعملية تفكيك؛ فبعضها ستحتاج إلى أنّ تتخصّص في التّعليم وحده– وأن تبتعد عن المحاضرة التّقليديّة، لتحلّ محلّها إمكانات التّعليم متعددة الوجوه المتوافرة اليوم:

- الجامعة النّخبويّة
- الجامعة الجماهيريّة
- الجامعة التّخصصيّة
- الجامعة المحلّيّة
- آلية التّعلّم مدى الحياة

إن وطأة المنافسة على الجامعات في هذا العصر هي أكثر من أيّ وقت مضى، وليس ذلك بسبب المنافسة العالميّة فيما بينها فقط، بل بسبب اتساع نطاق اللّاعبين الجدد؛ مثل المقرّرات الضّخمة المفتوحة على شبكة التّواصل العالمية(الإنترنت (موكس)) مثل موقع (كورسيرا Coursera)، و (جنرال أسمبلي General Assembly)، والمواقع الاستشاريّة التي تطوّر مهارات الأشخاص وقدراتهم، وتنشر بحوثًا متطوّرة في أحدث ما توصّل إليه العلم. ولقد تبوّأت هذه الجهات مواقع متقدّمة لتنافس على عدد من الوظائف المحدّدة التي كانت تقوم بها الجامعة التّقليديّة.

الحكومات ستحتاج إلى إعادة التّفكير في اللّوائح التّنظيميّة التي وُضعت في العهد الذي كانت فيه الجامعة وطنيّة، وليست عالميّة. أما في العهد الجديد، فتحتاج الحكومات إلى مواجهة الأسئلة الكثيرة، مثل: كيف يمكن تمويل طلاب الجامعة الذين يدرسون بدوام جزئيّ ودعمهم؟ هل يستحق الطّالب الذي يتلقّى دروسًا من مزوّدي المحتوى التّعليميّ، ومنها المقررات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت (موكس) أن يتلقّى تمويلًا، أسوة ببقيّة الطّلاب المتفرغين؟ كيف يمكن للحكومة أن تحفّز روابط الصّلة بين الجامعات، والمدن والابتكار؟ وكيف يمكن للحكومات، في عصر العولمة، ضمان استمرار ازدهار الجامعات في البلاد؟ وكيف يمكن ضمان الميروتقراطية؟

ثمّة ثلاثة تحديّات جوهريّة تواجه الأنظمة التّعليميّة في العالم:

1. **كيف يمكن للجامعات والمزوِّدين الجدد لخدمات التّعليم ضمان تقديم تعليم يناسب متطلّبات القابليّة للتّوظيف لدى خريجيها؟** ومن بين أفضل الأمثلة على المستقبل مركز القابليّة للتّوظيف الذي أقامته جامعة إكْسِتَر Exeter في المملكة المتحدة، الذي يقدّم للطّلّاب جميعهم نصائح وإرشادات متواصلة، ويروّج للعمل التّطوعيّ والنّجاح الأكاديميّ. إنّ التهديد الموجّه نحو القيمة السّوقيّة للشّهادة العلميّة، وحجم التّغيير الكبير في الاقتصاد والبطالة، يصبح تحديًا مباشرًا وأساسيًّا في ظلّ ارتفاع نفقات الحصول على الدّرجة العلميّة.

2. **كيف يتسنّى كسر الحلقة بين الكلفة والجودة؟** في الوقت الحاضر، إنّ معايير التّصنيف العالميّ للجامعات – من

الناحيـة الفعليّة – تسـاوي بين المُدخـلات والمُخرجات. ولا يتمكّن مـن الوصـول إلـى القمّة سـوى الجامعات التـي تملك قـدرات بحثيّة واسـعة، ولديهـا معـدّلات منخفضة لنسـبة الأسـاتذة إلـى الطّلّاب. ومـع ذلـك، وفي عصـر التّقنية الحديثـة، إنّ تحقيق الجـودة العالية دون نفقـات باهظـة يغدو أمـرًا مرغوبًا فيه، وجديـرًا بالإقبال عليه، حيـن يكـون بمقـدور الطّـلّاب منفردين ومجتمعيـن إيجـاد المعرفة بأنفسـهم، بجودة عالية دون تكبّد نفقات ثابته، ولكن أسـس التّقييم القائمة تحرم المنافسين الجدد فعليًّا من المنافسة. لذلك، بات من الضّروريّ وضع معايير جديدة لتصنيف الجامعات.

3. ما التغييرات المطلوبة في بيئة التّعليم المتكاملة؛ لكـي تكـون قـادرة علـى دعـم المصـادر البديلة لمـزوّدي المحتوى التّعليميّ والعمل المسـتقبليّ؟ ثمّة أنواع جديدة من المزوّدين للمحتوى التّعليميّ بدأت بالظهور، وهذه الأنواع تشدّد على التّعليم عن طريق الممارسـة والانتسـاب بالعضويّـة. ومن الضّروريّ إجراء تغييرات ممنهجة؛ من أجل دمج هذه الشّركات النّاجحة على نطاق أوسع.

إنّ الأفـكار المهمّة في هـذا التّقرير الموجّه إلى كلّ لاعب ضمن النّظـام التّعليمـيّ هـي أنّ الطّالـب المسـتهلك ملـك، وأنّ الجمـود والسّكون في مكان واحد ليس خيارًا مناسبًا. ولعلّ تبنّي الفرص التي عرضنا لها في هذا التّقرير أن تكون الطّريق الوحيد لتجنّب التّيهور القادم.

نقطة البداية هي منحدر جبليّ مغطّى بالثّلوج، يبدو للنّاظر صلبًا متينًا.

لم يكن شيء يبدو أكثر منعة في وجه التّغيير الجذريّ من الاتحاد السّوفييتي، في عهد بريجينيف عام 1980. وعلى الرّغم من ذلك، وبعد مرور ما يزيد قليلًا على عقد من الزّمان، أصبح الاتحاد السّوفييتي شيئًا من الماضي؛ أثرًا بعد عين. وكذلك كانت هيمنة الكنيسة الكاثوليكيّة في إيرلندا تبدو راسخة لا تتزعزع عام 1990، ولكن بعد عقدين من الزّمن، تلاشت تلك الهيمنة. أما شركة ليمان برذرز (Lehman Brothers) ، فقد كانت تبدو محطة جذب لأوائل الخريجين عام 2007 ومقصدهم للعمل. وفي السّنة اللّاحقة صارت هي الأخرى إلى زوال.

وقد فسّر المؤرّخ الكبير، المثير للجدل أحيانًا، نورمان ديفيز (Norman Davies) هذا التّغيير في مقابلة أجرتها معه صحيفة فاينانشال تايمز منذ عهد قريب، بالعبارة الآتية:

> **«التّغيير التّاريخي يشبه التّيهور. نقطة بدايته منحدر جبليّ يبدو للنّاظر إليه صلبًا ومتينًا، في حين تحدث التّغييرات أسفل السّطح الخارجيّ، وتكون مخفيّة، ولا يمكن ملاحظتها. ولكنّ شيئًا ما قادم. والشّيء المستحيل هو أن تحدّد متى سيأتي»[1].**

1) Davies 2012.

ففي الاتحاد السّوفييتي، وفي الكنيسة الكاثوليكيّة في إيرلندا، وكذلك في شركة ليمان برذرز، يمكن للمرء فهم الأحداث بعد وقوعها عن طريق الإدراك المتأخر، وأن يرى نذر الكارثة القادمة. بل إنّه كان هناك أشخاص في ذلك الوقت – في الحالات الثّلاث– يشيرون إلى المشكلات القائمة، ويشكّكون في الإستراتيجيّات أو الاتجاهات غير السّليمة، ولكنّ تحذيراتهم لم تجد أذنًا مصغية.

لا شيء يبدو أكثر رسوخًا وصلابة من الجامعة التّقليديّة في الوقت الرّاهن. انظر إلى المباني الكلاسيكيّة، والأعمدة الأسطوانيّة في الحرم الجامعي لهارفارد، أو ييل، أو حتى المباني الأطول عهدًا في أكسفورد، أو كامبريدج. وانظر إلى انتشار المباني الجديدة في الجامعات في العالم، وما تحويه من مختبرات مذهلة، ومكتبات ضخمة، وأجنحة سكنيّة، شُيِّدت في العقدين الماضيين. وانظر إلى المعلومات عن التّوسّع الاستثنائيّ للبحث العلميّ في الثّلاثين عامًا الماضية، بعد أن أدركت الحكومات والشّركات أهميتها لمستقبل النّموّ الاقتصاديّ، إضافة إلى النّموّ الشّاسع في أعداد طلّاب الدّراسات الجامعيّة، والدّراسات العليا في تلك المدّة في العالم المتطوّر (حين كان مايكل في مرحلة الدّراسة الجامعيّة التحق أربعة عشر في المئة من فئته العمريّة بالجامعات في إنجلترا، أما الآن، فالنسبة قريبة من خمسين في المئة، وإنجلترا ليست حالة استثنائيّة). وزد على هذا المخرجات الأكاديميّة؛ فكثير منها (وليست كلها) ذات جودة عالية.

إنّ هذا التّوسّع في التّعليم وصعود الجامعة، بطبيعة الحال، سبب مشكلات عدّة، وبخاصة في إيجاد الوسائل التي يمكن المشاركة عن طريقها في تحمّل أعباء التّوسّع ونفقاته، والزّيادة في أعداد الطّلّاب المقبولين.

لكن قد يبدو من السّهل الاستنتاج أنّنا الآن نعيش مرحلة تحقيق وإزهار مفهوم القرن العشـرين للجامعة واكتمال نضوجها. ولا شـكّ فـي أنّ صعـود الجامعـات فـي الـدّول النّامية مؤسَّـس علـى النّموذج الغربـيّ غالبًـا، وهـو فـي حـدّ ذاتـه أقصى درجـات الاعتـراف بهذا النّموذج؛ لأنّ التّقليد هو أصدق صور الإطراء؛ كما يُقال.

حقًّا، يبدو سـفح الجبل صلبًا، ولكن ثمّة تغييرات تحدث (تحت السّـطح). وهـذه التّغييرات هي، فعلًا، (غير مرئيّـة)، ولكنها حقيقة واضحة لا مِراء فيها. التّيهور قادم، ومن الصعب، بطبيعة الحال، أن نسـأل: متى سـيأتي على وجه التحديد؟ ربما يكون أقرب ممّا نتوقّع. ومـن دون شـكّ أنّه لا يوجـد وقت أفضل مـن الآن لمحاولة تدارك ما يخبئه قادم الأيام للتّعليم العالي، والاستعداد له.

أولًا: تحت السطح

هناك مجموعة من العوامل التي يرجح أن تتحدّى جوهر النّموذج الجامعيّ الذي يعود إلى القرن العشرين، وتزعزع أركانه. وقد يجرفه التّيهور تمامًا من أساسه. تأمّل معي العوامل الآتية:

1. الاقتصاد العالميّ آخذ في التّغيير

لقد أدى تآلف العولمة مع التّقنية إلى تغيير الطّريقة التي يعمل وفقها الاقتصاد العالميّ. فسلاسل التّوريد تشهد تحوّلًا، وانتشار المعرفة في كلّ مكان، وانخفاض نفقات إشراك الآخرين بها إلى قريب الصّفر أوجد ما أسماه توماس فريدمان (العالم المنبسط the flat world)، ثمّ إنّ سرعة الابتكار في تزايد مطّرد. وقد شهدنا تغييرًا استثنائيًّا في العقدين المنصرمين، ولكن الحال هي كما تقول الأغنيّة القديمة: «إنّك لم تَرَ شيئًا بعد». فالعالم يشهد تحوّلًا في مراكز القوة الاقتصاديّة؛ إذ ارتفعت مساهمة دول شرق آسيا في النّاتج المحليّ الإجماليّ العالميّ من 9.1% إلى 22.8% في السنوات الخمس الماضية[2]. ولقد طال التّغيير الذي أحدثته شبكة التّواصل العالميّة (الإنترنت) أنواع الأنشطة التّجاريّة كلّها؛ حتى إنّ معلمي البناء المِعماريين في بريطانيا يشترون الحجارة من الهند عن طريق (الإنترنت)؛ كي يحافظوا على ميزتهم التّنافسيّة في السّوق. ولم تعد البضائع الماديّة، مثل محركات الطّائرات، تعامل معاملة السّلعة التي تباع بصفقة واحدة غير متكررة، بل أصبحت تقدّم

2) Barber, Donnelly and Rizvi 2012: 12.

على أنّها خدمات لمحركات تعمل باستمرار مع الصيانة لخمسة عشر عامًا. وأصبحت المعلومات الكبيرة تعني أنّ بمقدور الشّركات التّجاريّة والزّبائن المقارنة، وتحسين المنتجات وتطويرها على أسس يوميّة. ومع ذلك، ستكون الثّورة المقبلة مفاجئة ومذهلة.

لقد شاهدنا عملية إنتاج آلة الكمان الموسيقيّة بأمّ أعيننا، عن طريق طابعة ثلاثيّة الأبعاد في جامعة إكْسِتَر البريطانية؛ ومحفظة نقود في مختبر (إم آي تي) يمكنها معرفة الرّصيد المتبقي في الحساب المصرفيّ، ويزداد فتحها صعوبة مع ازدياد عمليات الشّراء. وبدأنا نشاهد انتشار التّقنية الحاسوبيّة التي يمكننا لبسها، كنظّارات غوغل، والسّاعات التي تراقب النّبض. لقد سمحت ثلاث ولايات أمريكيّة، هي كاليفورنيا، ونيفادا، وفلوريدا، بترخيص السّيارات التي تتحرّك من دون سائق. (وينتظر أن يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في أجور سيارات الأجرة (التاكسي). وحتى الآن، لم نذكر شيئًا عن الثّورة في التّقنية البيولوجيّة التي كانت تسير في خطّ متواز.

ومثلما ناقشنا في كتاب (**محيطات الابتكار**)، فإن آفاق النّظم التّعليميّة في المرحلة المدرسيّة، وفي التّعليم العالي، ستتعرّض لتأثيرات واسعة؛ بفعل أنماط عريضة من الابتكار في الاقتصاد العالميّ. وعلى هذه النّظم أن تطوّر الوسائل التي تتمكّن عن طريقها من تحقيق الابتكار الذّاتيّ بفعاليّة. ولهذه التّغييرات المذهلة نوعان من الآثار المختلفة، على الرغم من اتصالها: الأول، يجب على الجامعات، وحالها كحال أيّ قطاع اقتصاديّ آخر، أن تعيد النّظر بنموذج عملها. إنّ القطاع الذي يوجّه خدماته نحو فئة الشّباب، وهم جيل متصل الآن بالتّقنية منذ الولادة، يمكن أن نتوقّع منه أن يكون تحت تأثير الضّغط أكثر من أيّ فئة أخرى من أجل

التّغيير، والنّوع الثّاني، أنّ هذه التّغييرات عدّلت طبيعة الطّلب على المهارات، والمعرفة، وأنماطها في سوق العمل. وبمرور كلّ سنة، يتزايد الطّلب على الأشخاص الذين يتّصفون بالثّقة بالنّفس، وروح التّعاون، وبراعة التّصوّر، والتّعليم الجيد، ولا يتردّدون في تحمّل المسؤوليّة، والمبادرة ببذل مزيد (أي «مبدعو الإبداع» على حدّ وصف توماس فريدمان). قلّة قليلة من كلّ فوج مدرسيّ هم الذين سيصبحون الجيل الثاني من الأكاديميين—مهمة نبيلة — ويكونون على استعداد جيد بفضل ما اكتسبوه في تعليمهم العالي والجامعيّ. ولكن ماذا عن الغالبية العظمى التي تحتاج إلى البحث عن شيء آخر، الذين سينتهي بهم المطاف إلى ملء الشّواغر الآخذة بالتّناقُص، ويضطلعون بمهمة متصاعدة في إيجاد وظائف جديدة لأنفسهم ولغيرهم؟

لم يقتصر أثر العولمة في جلب التّعدّديّة والتّنوّع في التّركيبة السّكانيّة للدّول، ولا سيّما في المدن الكبيرة، بل تعدّاه إلى زيادة عدد الطّلّاب الذين (يتسوّقون) في سوق التّعليم العالميّ، ناشدين أفضل ما يمكن أن يقدمه التّعليم العالي. ومثلما أفضى (التّرويج والتّسويق) إلى إحداث تحوّلات في قطاعات كاملة في العقود الثلاثة الماضية، فإنّهما الآن يفعلان فعلهما في تحوّلات التّعليم العالي، سواء على الصعيد المحليّ أو العالميّ. وقد ازداد هذا التّوجّه مع انخفاض الدّعم الحكوميّ للتّعليم العاليّ عالميًّا، ليحلّ محلّه التّمويل الخاصّ كالقروض أو الدّفع المباشر.

امتدت خيارات سعد* من المؤسسات التّعليميّة من باكستان، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، إلى سنغافورة عندما كان

* أحد المؤلفين المشاركين (المترجم).

يبحث عن جامعة يلتحق بها. ولم يكن موقع الجامعة ذا أهميّة في نظره—بل كان المعوّل عليها جودة التّعليم، والفرص المتاحة، ونطاق المساعدة الماليّة. وفي القرن الحادي والعشرين، ضاعف الاقتصاد العالميّ باطراد الطّلب على المتخصّصين في حقول العلوم، والتّقنية، والهندسة، والرّياضيّات. ثمّ إنّ الطّلّاب المتمكنين من هذه الموادّ في مدارسهم، ممّن لديهم الرّغبة والحافز لتحصيل مزيد في هذه الحقول، هم موارد يتزايد الطّلب عليها باستمرار. تقبل جامعة ييل في هذا الوقت عشرة في المئة من الطّلّاب في المستوى الجامعيّ من خارج الولايات المتحدة، وفي معظم الحالات، لا تقتصر الجامعة على تقديم المنح الدّراسيّة، بل تتعدّاها إلى تقديم نفقات السّفر ذهابًا وإيابًا إلى البلد الأمّ. ولما كان الخريجون في معظم الوقت يمكثون في المدينة التي تخرّجوا فيها، ويسكنون، ويعملون فيها، فإنّ هذه التّحوّلات في أنّماط الطّلب العالميّ للتّعليم العالي تزاداد أهميتها للنّجاح الاقتصاديّ للمدن والبلدات التي تقع فيها. وهذا بدوره يضيف في وقت واحد إلى الأهمية الملموسة للجامعات والمنافسة فيما بينها. ونحن نعلم أيضًا من حوارنا مع وزراء في الحكومات في العالم أنّ الدّول والمدن لديها اهتمام متزايد في سبل التّعامل مع جالياتها المقيمة في الخارج، وتشجيعهم على العودة بمهاراتهم التي يشتدّ عليها الطلب.

في السّياسة العامّة، كثيرًا ما تصطدم المنافسة العالميّة لاستقطاب أفضل الطّلّاب، ولا سيّما في مباحث العلوم والتّقنية، والهندسة، والرّياضيات، بالمشاعر والميول السّائدة لدى السّكان المحلّيّين؛ لتضييق سياسات الهجرة. وهذه الميول نجدها واضحة للعيان في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا على

سبيل المثال. وستكتشف الدّول التي تتبنى مثل تلك السياسات المقيّدة للهجرة الآثار الاقتصاديّة المشؤومة لسياساتها تلك. فعلى الرّغم من أنّ المواطنين الأجانب أوجدوا أربع مئة وخمسين ألف وظيفة، ودخلا مقداره اثنان وخمسون مليار دولار في الولايات المتحدة بين عامي 1995 و2005، فإنّ ثلث الموظفين الأجانب لديهم رغبة بترك الولايات المتحدة؛ بسبب سياساتها المتعلّقة بالهجرة[3]. وكان يلزم الخريجين الأجانب—على الرّغم من تخرجهم من أفضل الجامعات الأمريكية—عام 2008 تقديم طلبات الهجرة عن طريق قرعة (يا نصيب الهجرة) من أجل المكوث والعمل في البلد بطريقة قانونيّة، وكانت فرصة الفوز بالقرعة واحدًا إلى ثلاثة. أما الثلثان الباقيان فيُطلب إليهما مغادرة البلاد، آخذين معهم رأس المال الفكريّ (ومساهماتهم في الاقتصاد) إلى مكان آخر. ومنذ عهد قريب، اصطادت دول، مثل سنغافورة، وهونج كونج، هذه الفئة من الخريجين، ذوي العقول والقدرات المميّزة؛ بتسهيل حصولهم على تصاريح الإقامة والعمل، إضافة إلى تسهيل دعمهم بالمال اللّازم؛ لإقامة مشروعات تجاريّة؛ فعلى سبيل المثال، تشجع برامج (إنترباس) الذي أقامته سنغافورة، روّاد المشروعات الصّغيرة، عن طريق توفير إجراءات سريعة للإقامة، وتقديم دعم مستمر للطّلاب بالرّعاية والإرشاد، وتوفير حاضنات[4] للتّدريب والدّعم. ومن مصلحة الدّول الأخرى أن تحذو حذوها.

3) Wadhwa et al 2007.

4) EntrePass 2012.

2. الاقتصاد العالميّ يعاني

بدأ الاقتصاد العالميّ، في خضّم هذه التّحوّلات، يكابد آلام أسوأ أزمة عرفها التاريخ الحديث، مع بدء الانحلال البطيء لآثار الحماسة الحمقاء التي امتدت مدى عقدين من الزمان. وتحولت المشكلات من سيئ إلى أسوأ؛ بسبب أنه في عهد الانتعاش الاقتصاديّ المديد، ذهبت الغالبية العظمى من الثّروة إلى فئة قليلة من النّخبة الاقتصاديّة، ما أدّى إلى معاناة شديدة طالت مخالبها الطبقة الفقيرة، وتعدّتها إلى الطّبقة الوسطى؛ إذ انخفض معدل دخل الأسرة في الولايات المتحدة من الطّبقة الوسطى من خمسين في المئة عام 1970 إلى اثنين وأربعين في المئة عام 2010. في حين تفاقم اتساع التّفاوت في توزيع الثّروة كلّ عام في الحقبة الممتدة من عام 1979 وحتى عام 2007، متمثلًا بزيادة في دخل فئة الواحد في المئة الأكثر ثراءً في المجتمع بنسبة مئتين وخمس وسبعين في المئة مقارنة بالزّيادة التي طرأت على دخل الطّبقة الوسطى التي كانت بنسبة أربعين في المئة[5]، إضافة إلى ذلك، ومثلما يوضّح الرّسم البيانيّ رقم (1)[6] انخفض متوسّط دخل الأسرة في الولايات المتحدة، ولا سيّما بعد أزمة الائتمان المصرفيّ؛ فالذين يفتقرون إلى التّعليم الجيد كانوا يعانون في ظروفهم المعيشية قبل الأزمة؛ وبعد الأزمة، انكشفت أوضاعهم بوحشية قاسية. إنّ النّموَّ الذي شهده اقتصاد الدّول النّاهضة في البرازيل، وروسيا، والهند، والصّين، المعروفة بدول البريكس، وارتفاعَ مستويات التّعليم في معظم الدّول النامية هو بلا شكّ مكسبٌ كبير للبشريّة، ولكنه يضيف تهديدًا لفئة الشباب غير المتعلّم في البلدان النّامية.

5) US Congress 2011: 11.

6) See Thomson Reuters Datastream 2012: https://forms.thomsonreuters.com/datastream/

الشكل (1)

ركود متوسط دخل الأسرة يوض ح زيادة الضغط على الطبقة الوسطى.

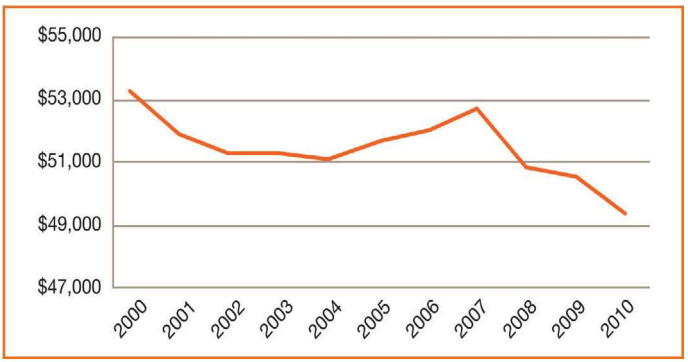

المصدر: تحليل معهد السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة لبيانات مكتب الإحصاء.
الرسم البياني يشير إلى حالة ركود وفق معيار المكتب الوطني لبحوث الاقتصاد.

وقد أفضى هذا الوضع إلى معدّلات مرتفعة ومخيفة من بطالة الشباب (كما هو موضّح في الشكل – 2) إذ بلغت خمسين في المئة في إسبانيا، لدى فئة الشبان الأفارقة ذوي الأصول الكاريبية في المملكة المتحدة، إضافة إلى الظّاهرة المتنامية لبطالة خرّيجي الدّراسات العليا.

الشكل (2)

تزايدت البطالة في فئة الشّباب في أوروبا ازديادًا ملحوظًا في السّنوات الثلاث الماضية.

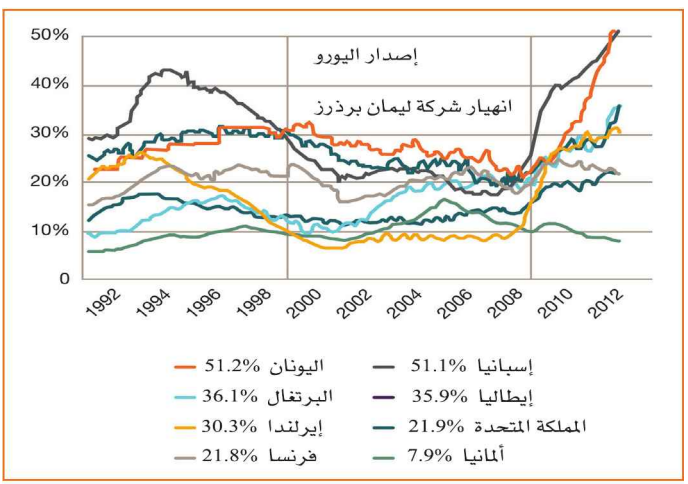

المصدر: طومسون رويتر داتا ستريم، يورو ستات رويترز غرافيك/ سكوت باربر 2012/2/5

من السّهل التّقليل من شأن هذه البيانات على أنّها جزء من آثار الدّورة الاقتصاديّة. ومع أنّ ذلك ربما يكون صحيحًا في جزء منه، فإنّه يجب ألا يطمس المشكلة الأكثر عمقًا؛ المتمثّلة في عدم التّوافق بين ما يتطلبه اقتصاد سوق العمل النّاهض، وما يخرجه التّعليم الجامعيّ في غالب الأوقات. وعام 2011 في المملكة المتحدة، بقي خمسة وعشرون في المئة من حملة الشّهادة الجامعيّة عاطلين عن العمل (مقارنة بنسبة عشرين في المئة من حملة الشّهادة الثّانوية). ويوجد في الولايات المتحدة قرابة ثلاث مئة ألف من حملة شهادة الماجستير يعتمدون في معيشتهم على نظام المعونة الغذائيّة، التي تقدمها الحكومة للفقراء. والمدهش في الأمر أنّه في الوقت الذي سجلت فيه هذه النسب المرتفعة من البطالة (أو البطالة الجزئيّة)، كان هناك أرباب عمل لديهم وظائف شاغرة، ولا يجدون أشخاصًا يتمتعون بالمهارات أو الصّفات الشّخصيّة اللّازمة لتلك الوظائف. ووجدت دراسة مسحيّة حديثة أنّ زهاء خمسة وأربعين في المئة من أرباب العمل يجدون صعوبات في العثور على الأشخاص الذين يمتلكون المهارات المطلوبة في الوظائف الموكولة إلى المبتدئين، وأن سبعين في المئة ينحون باللّائمة في هذا القصور على النّقص في التّدريب الملائم[7].

ولا غَرْو في أنّ بعض الخريجين، وبعض القادة في حقول السّياسة والأعمال بدؤوا يشكّكون في قيمة التّعليم العالي، ويقولون: إنّ قيمة شهادة الدراسة العليا ليست بالقدر الذي يُروَّج لها. ولخّص رئيس كوريا الجنوبيّة (لي مايونج باك) هذا الموقف بدقّة متناهية بقوله: «تخطّ الجامعة، واذهب إلى العمل مباشرة»[8].

7) Barton 2012.

8) Yun 2012.

3. نفقات التّعليم العالي تتزايد بوتيرة أسرع من معدّلات التّضخّم

تتزايد حدّة الشّكوك في قيمة الشّهادة العلميّة العليا مع ارتفاع نفقات الحصول عليها. لقد أشار المركز الوطنيّ لإحصاءات التّعليم في الولايات المتحدة هذا العام إلى أنه:

> **«في المدة من 2000/1 و2010/11 ارتفعت أسعار الرّسوم، ونفقات الإقامة والمعيشة في الجامعات، والمعاهد الحكومية بنسبة اثنين وأربعين في المئة، وارتفعت تلك النفقات في الجامعات والمعاهد الخاصة، وفي الجامعات غير الربحية بنسبة واحد وثلاثين في المئة بعد الأخذ بالحسبان معدّلات التّضخّم».**

ووفقًا لما نشرته صحيفة وول ستريت جورنال في 28 فبراير – شباط من عام 2013، فإنّ مجموع ديون قروض الطّلاب ارتفعت بنسبة واحد وخمسين في المئة من عام 2008 إلى 2012، وتبلغ الآن قرابة الترليون دولار. زد على ذلك أنّ خمسة وثلاثين في المئة من الطّلّاب الذين تقل سنهم عن ثلاثين عامًا متأخرون عن دفع أقساط ديونهم تسعين يومًا أو أكثر. في حين كانت النسبة واحدًا وعشرين في المئة عام 2004 [9].

وهناك شواهد مشابهة في دول أخرى. إذ كانت هواجس النّفقات في الجامعات الحكومية في إنجلترا سببًا رئيسًا وراء وضع الحكومة البريطانية نظامًا جديدًا للرّسوم الجامعيّة عام 2010، الذي بدأ العمل به عام 2012.

9) Simon and Ensign 2013.

إنّ الزّيادة القاسية في نفقات التّعليم، وفقًا لما يرى كلّ من كليتون كريستنسن، وهنري آيرنج في كتاب لهما بعنوان (الجامعة المبدعة Clayton Christensen & Henry Eyring— The Innovative University) هي زيادة مدفوعة بنزعة (أكبر وأفضل)[10] وربما أنّهما بالغا في هذا الوصف، غير أنّ كلّ جامعة، مع مرور الوقت، تسعى لأن تكون هارفارد أخرى. لكن النقطة الأساسية لا يمكن إنكارها. إنّ معظم نفقات التّعليم، من وجهة نظر طلّاب المستوى الجامعيّ، لا علاقة لها بتجربتهم التّعليميّة في الجامعة، بل إنها أحيانًا قد تكون مضرّة بهم، ولاسيّما مع عزوف الأساتذة الكبار المتخصّصين ذوي الرّواتب المرتفعة عن تدريس طلاب المستوى الجامعيّ الأول.

إضافة إلى ذلك، نجد أنّ الثّمن الذي يدفعه الطّالب حتى بعد احتساب أسس النّفقات، لا يتوافق مع العلاقة التّقليديّة للعرض والطلب. والسّبب في ذلك يعود إلى قصور قياس مُخرجات الجامعات (بعكس الحال في المدارس) فقياس المُدخلات يعدّ ممثلًا للجودة والنّوعيّة. ومن هنا جاء معيار تصنيف الجامعات الذي يقول: كلّما كانت نسبة الأساتذة إلى الطّلّاب أقلّ كانت درجة التّصنيف أعلى[11].

وبعبارة أخرى، يفترض أنّ النّفقات الإضافيّة المرتفعة ملازمة للجودة المرتفعة. وهذا المعيار يوجِد نبوءة محقّقة لنفسها، وهي بذلك تعمل على رفع النّفقات تلقائيًّا. ثمّ إنّ السّعر، بصرف النّظر عن النّفقات، غالبًا ما يُنظر إليه على أنّه مؤشّر على الجودة. وحين دخل نظام الرّسوم الجديدة مرحلة النّفاذ في المملكة المتحدة

10) Christensen and Eyring 2011: 82.

11) Baty 2011.

عـام 2012، اعتمـد عدد كبير مـن الجامعات الحدّ الأعلى للرّسـوم، وهـو تسـعة آلاف جنيـه إسـترليني، ولـم يكن ذلـك مؤسّسًـا على أيّ حسـابات حقيقيّـة للكلفـة، بـل لأنّ تلـك الجامعات كانت تخشـى من أنّ خفض الأسـعار سيعدّ مؤشّـرًا على انخفاض الجودة، وأنّها بذلك ستخسـر السّـوق، أو ستفقد جزءًا من حصتها في السّوق، أو سمعتها الأكاديميّـة، أو كليهمـا. لقـد دفعـت الكلفـة الحقيقّـة، ومعهـا منطق السّوق باتجاه رفع سعر الشّهادة الجامعية بلا رحمة.

4. في هذه الأثناء أخذت قيمة الدرجة العلمية تتناقص

إنّ تحصيـل شـهادة جامعيّـة له قيمـة أكبر من إكمـال المرحلة الثّانوية، إذا قيس بدخل الفرد مدى الحياة. غير أنّه من غير الواضح إن كان هـذا الأمـر سـيبقى صحيحًا الوقـت كلّه للدّرجـات الجامعيّة جميعها. ومثلما يظهر في الرّسم البيانيّ(3) فإنّ معدّل دخل الطّلّاب الأمريـكان الذين يحملون شـهادة البكالوريوس قد انخفض بنسـبة 14.7% بين عامي 2000 و2010 على الرّغم من ارتفاع نفقات الشهادة بنسـبة اثنين وسـبعين في المئة[12]. وفي المملكـة المتحدة التي يقلّ فيها احتمال تعرّض الخريجين للبطالة مع محافظة دخل الخريجين علـى تماسـكه، على وفـق ما تقوله مؤسسـة لنـدن إيكونومكس، فإنّ الأمـر يعتمـد علـى طبيعـة الشّـهادة وعـادة ما يشـكّك أربـاب العمل والمستخدمون في المهارات التي توفرها الشّهادة الجامعيّة[13].

12) See http://static1.businessinsider.com/image/50b62f7769bedd754700000a–522476–/student– tuition–earnings.jpg.

13) London Economics 2013.

الرسم البياني (3)

انخفاض قيمة الشّهادة الجامعيّة قياسًا بنفقاتها الماليّة.

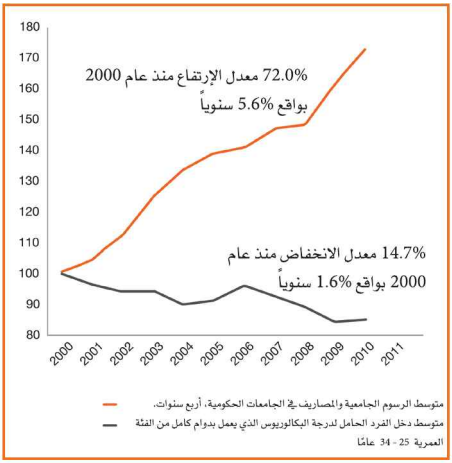

المصدر: مجلس الجامعات، وزارة التعليم الفدرالية الأمريكية، مكتب الإحصاء، وبحوث سيتي. قيست الرسوم ومعدلات الدخل عام 2010 بالدولار.

إنّ هذا نتيجة للعرض والطّلب إلى حدّ ما، حيث إنّ عدد الخريجين في العالم يتزايد بسرعة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى ازدياد نسبة الملتحقين بالجامعات من الفئات العمريّة كلّها في الدّول النّامية. ولكنّ السّبب الأكبر يعود إلى النّموّ التّصاعديّ الطّرديّ في أعداد الملتحقين بالجامعة في الدول ذات الاقتصاد الناهض. وبحلول عام 2020، سيكون في الصين تسعة وعشرون في المئة من جميع خريجي الجامعات في العالم من الفئة العمريّة؛ خمسة وعشرين– أربعة وثلاثين عامًا. وبلغة الأرقام المطلقة، سيعني ذلك أنّ عدد خريجي الجامعات من تلك الفئة العمريّة سيساوي جميع تعداد القوة العاملة في الولايات المتحدة برمّتها[14].

ولإضافة مزيد من الشكّ في قيمة الشّهادة الجامعيّة، هناك أدلة قويّة على وجود تضخّم في درجات الطّلّاب؛ إذ تضاعف أعداد

14) OECD 2012.

الطّلّاب الذين يحصلون على الدّرجة الأولى بمرتبة الشرف في المملكة المتحدة إلى أكثر من ضعفين في العقد الفائت. وتضاعف العدد بنسبة خمس وأربعين في المئة[15] في غضون أربع سنوات. وحتى لو سلّمنا ببعض التّحسّن في النّظم المدرسيّة والتّعليم الجامعيّ، فإنّ هذه الأرقام تبقى مثيرة للدّهشة، وتشير إلى أنّ مرتبة الشّرف العليا قد فقدت قيمتها فعلًا.

وإذا جمعنا بين هذه التّوجّهات مع ما يصاحبها من التّغيير الذي طرأ على متطلّبات سوق العمل العالميّ التي أشرنا إليها آنفًا، والشكوك المثارة عن القيمة الحقيقيّة للشّهادات التّقليديّة، فإنّ كل ذلك يجعل من هذه الأسئلة على أقل تقدير، جديرة بالطّرح. وبصرف النّظر عن الإجابة عن تلك الأسئلة، تبقى حقيقة أنّ مجرد طرح هذه الأسئلة يضيف مزيدًا من الضّغوط، وربما تصبح في نهاية المطاف نبوءة أخرى تتحقّق من تلقاء نفسها، إضافة إلى ذلك، حين نصنّف قيمة الشّهادة الجامعيّة وفقًا للتّخصص والجامعة، يصبح واضحًا أنّ بعضها، حتى إن كان الحصول عليها يحمل قيمة مخصوصة لدى حاملها، فإنّها من منظور اقتصاديّ لا تكاد تساوي الورق الذي طُبعت عليه. وعلى وفق ما نشرته مجلة التّعليم العالي (the Chronicle of Higher Education) في الرّابع من مارس–آذار من عام 2013، بدأت شركة تصنيع الطائرات بوينج عام 2008 بتصنيف الجامعات وفقًا لحسن أداء خريجيها في الشركة؛ وهي تعتزم اعتماد ذلك التّقييم ثانية هذا العام، على حسب ما يقوله ريتشارد دي ستيفنز (Richard D Stephens)، نائب رئيس الشركة الأول للموارد البشرية والإدارة[16].

15) Harris 2012.

16) Fischer 2013.

لقد أظهرت دراسة حديثة في الولايات المتحدة فارقًا مهمًّا في أخطار البطالة بين خريجي الجامعات يعتمد على نوع التّخصّص الرّئيس للخرّيج، وأنّ الذين تخصّصوا في العلوم الإنسانيّة، وفي التّخصّصات غير التّقنية كان لديهم النّصيب الأكبر من البطالة (قرابة أحد عشر في المئة)، في حين سجّل الذين يحملون شهادات في تخصّصات تقنيّة أقلّ النِّسب[17]. ووجدت دراسة أخرى نتائج مشابهة فيما يخصّ معدّلات الدّخل وعلاقتها بالتّخصّص؛ إذ احتلت تخصّصات الهندسة الحدّ الأعلى، بمعدل دخل سنويّ بلغ خمسة وسبعين ألف دولار أمريكي، في حين كان الحدّ الأدنى من نصيب تخصّصات علم النّفس، والخدمات الاجتماعيّة، والتّعليم[18]. وعزّزت مجلة فوربز (Forbes) هذه الرّسالة في تقريرها عن دراسة مسحيّة قامت بها الرّابطة الوطنيّة للتّوظيف في الجامعات[19]. أظهرت تلك الدّراسة أنّ تسعة أعشار الفئة الأكثر دخلًا بعد التّخرّج في الجامعة كانوا من المتخصّصين في هندسة التّقنية والحاسوب، ويُتوقَّع لهؤلاء أن يحقّقوا معدل دخل مقداره سبعون ألف دولار عند التّخرّج، يليهم في المرتبة المهندسون الكيميائيّون بمعدل دخل يبلغ ستة وستّين ألف دولار. وعام 2012 كان معدل الدّخل للفئة أربعة وأربعين ألف دولار وأربع مئة وخمسة وخمسين؛ أي بزيادة أكثر قليلًا من العام السّابق. أما نفقات الحصول على الشّهادة فهي نفسها في تلك التّخصّصات غالبًا، لكنّ النّتائج من حيث الدّخل والتّوظيف متفاوتة تفاوتًا كبيرًا.

وعلى الرّغم من أنّ قيمة الشّهادة الجامعيّة قد تكون في حالة

17) Carnevale et al 2012.

18) Carnevale et al 2011.

19) Casserly 2013.

هبوط من منظور القيمة المطلقة، فإنّه يجدر التنويه إلى وجود أدلة قوية على أنّ حملة الشّهادات الجامعيّة، والدّراسات العليا فاقوا أقرانهم الذين لا يحملون مؤهلات جامعية في الدّخل السّنويّ. وقد وجدت دراسة جديدة قامت بها مؤسسة سوتون (the Sutton Trust) أنّ حامل درجة الماجستير في بريطانيا يزيد دخله بمعدّل خمسة آلاف وخمس مئة جنيه إسترليني على من يحمل شهادة البكالوريوس، ومعدل زيادة الدّخل في الولايات المتحدة هي أكثر منذ ذلك؛ إذ تبلغ ستّة عشر ألفًا وخمس مئة دولار في العام[20].

ويبدو أن لجنة توجيه الجامعات في سنغافورة أدركت منذ عهد قريب هذا التفاوت في قيمة الشّهادة، حين أوصت بزيادة استيعاب الجامعات بثلاثة آلاف مقعد (مع تكفل الحكومة لأربعين في المئة من كلفة الزيادة)، شريطة أن تكون زيادة المقاعد في التّخصّصات التّصنيعيّة التي تكون مرتبطة بالاقتصاد، وأن تخرِّج طلّابًا مزوَّدين بأسس نظريّة قويّة، وفهم ثاقب لتطبيقاتها العمليّة في أرض الواقع[21].

ربّما تنخفض قيمة الشّهادة العلميّة مقارنة مع الأنواع الأخرى من التّعليم والخبرة في جميع الأحوال. وعلى الرّغم من أنّ الشّهادة الجامعيّة لا تزال عاملًا مهمًّا في تأمين الحصول على الوظيفة الأولى، فقد أخذت تحلّ محلها، وعلى نحو متسارع، خيارات أداء أفضل منها، كخبرة العمل الفعليّة، وقيمة خبرة العمل السّابقة. قال كارك كامدن (Carl Camden)؛ الرّئيس التّنفيذيّ لمؤسسة خدمات كيلي (Kelly Services)، في ورشة عمل أجريناها حديثًا: إنّ الشّهادة

20) Lindley and Machin 2013.

21) Wong 2012: 3.

الجامعيّة لم تكن أكثر من مجرد مصفاة تعبر من خلالها طلبات العمل إلى كومة ملخّص السّير الذّاتيّة. وأضاف أنّ عملاءه، وهم أصحاب العمل الذين يسعون إلى ملء الشّواغر لديهم، ليس لديهم رغبة في دفع نفقات تدريب القوة العاملة؛ لأنّ الموظف بعد حصوله على التّدريب سيترك وظيفته إلى وظيفة أكثر دخلًا في مكان آخر. ولذلك، يفضّل أصحاب العمل طلبات التّوظيف التي يتمتّع أصحابها بالخبرة الفعليّة. إنّ سنوات عدّة من الخبرة في شركة استشارات إداريّة مرموقة، على سبيل المثال، لها قيمة تفوق شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة عريقة.

5. المحتوى التّعليميّ موجود في كلّ مكان

كان مايكل وزوجته يحاولان تذكّر أسماء الإخوة كارامازوف الثلاثة في رواية (الإخوة كارامازوف) للكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي، في إحدى الليالي، وغني عن القول: إنّهما لجأا إلى موقع غوغل؛ لأنه كان أسهل من إحضار الكتاب من الغرفة المجاورة. إنّ الشّيء الذي أدهش مايكل لم يكن سهولة الوصول الفوريّ إلى الأسماء فقط، بل تلك السّلسلة من التّعقيبات القيّمة والشّروح، والمناقشات الأكاديميّة العميقة على الكتاب. وقد يبدو ذلك شيئًا دارجًا وعاديًّا اليوم، ولكنه دليل على الانتشار المطلق للمعلومات، بحيث لم يعد الأساتذة أو المكتبات الجامعيّة يملكون الاحتكار (أو على الأقل الهيمنة) التي كانوا يملكونها في السّابق. ولهذا التّحوّل آثار في التّدريس والتّعلّم على ما سنبينه لاحقًا، ولكن تكفي الإشارة هنا إلى أنّ قوة المؤسسة الأكاديميّة تقلّصت، وعلى أقلّ تقدير، في ضوء توافر المحتوى بسهولة ودون مقابل.

وثمة شيء آخر؛ إنّه تنامي كمّيّة المعلومات تصاعديًّا. فقد ذكر إريك شميت (Eric Schmidt)؛ الرّئيس التنفيذي لشركة غوغل، من وقت قريب، «إنّ ما تنتجه البشريّة، في هذا العصر، من المعرفة كلّ يومين يعادل ما أنتج من المعرفة منذ فجر الحضارة حتى عام 2003»[22]. لقد درس نيوتن واستوعب كلّ ما كان مكتوبًا عن ميكانيكا الأجرام في الألفيّة السّابقة قبل اكتشافه قانون الجاذبيّة، وهي مأثرة لا يتصور أن يقوم بها شخص اليوم. ويوضّح الجدول رقم (1) الانفجار العجيب لعدد البحوث الأكاديميّة التي تنشر في العام على مدى القرون الثلاثة الماضية.

الجدول (1)

نمو المعلومات في ثلاث مئة عام.

السنة	عدد البحوث العلمية التي نشرت في السنة
1726	344
1750	699
1800	3,066
1850	13,439
1900	58,916
1950	258,284
2000	1,132,291
2009	1,477,383

المصدر: عارف جنها، البحث 50 مليون: تقدير لعدد البحوث العلمية الموجودة في العالم

ومن الجدير بالذّكر أنّ المعلومات شيء، والمعرفة شيء آخر. ولكن ما يهمّنا هنا هو المبدأ الأساسيّ، وهو أنّ المعلومات باتت مُتَداوَلة في كلّ مكان، وهو ما يثير عددًا من القضايا تتعلّق بالتّحكّم فيها، وما يتعلّق بالشّفافيّة، والتّوليف.

إن التوجه السائد في المؤسسات التعليمية نحو التخصص، وهو توجه بدأ منذ قرن من الزمان على الأقل، لا يزال في اندفاعه،

22) Siegler 2010.

ولكنّ مواطني العالم اليوم هم في أمس الحاجة إلى توليف هذه المعلومات وتحليلها وتخليقها. وبطبيعة الحال، يوجد داخل الجامعات عدد من المبدعين (مثل جيرد دايموند، وإدوارد ويلسون، ومالكوم غالدويل Jared Diamond, Edward O Wilson& Malcolm Gladwell، ممن يستحضرهم الذهن)، ولكن في الغالب اليوم هو أن يأتي التوليف من منظمات خارج نطاق الجامعات—مثل مراكز البحوث، والوكالات الحكومية، أو المجالس الاستشارية، أو من قبل الذي يترجمون التوليف إلى فعل. وفي الحقل الذي تخصص فيه مايكل، وهو إصلاح النظم المدرسية، فإنه يرى أن أفضل التقارير المؤثرة عالميًّا في السنوات الخمس الفائتة جاءت من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للأمم المتحدة، ومن مؤسسة ماكنزي (McKinsey)، ومن وقت قريب، من وحدة تحليل المعلومات وجمعها التابعة لمجلة الإكونومست (the Economist Intelligence Unit).

وفي الوقت نفسه، لا يزال أساتذة الجامعات، ولأسباب لا يمكن تجاهلها، يولون قيمة كبرى للبحوث التي تنشر في مجلات البحث العلمي ودورياته، في الوقت الذي بدأنا نشاهد فيه الكتب المقررة والصحف قد بدأت ترافقها مواقع إلكترونية، ومدونات نقاش، وملفات فيديو، وتصاوير بيانية، وتغريدات يومية، فيما يشبه الصخب العالي؛ طمعًا في جلب انتباه الناس.

6. تزايد حدة المنافسة

تواجه جامعات القرن العشرين العريقة التي ينتشر معظمها في الولايات المتحدة وأوروبا، منافسة عالمية متنامية قادمة من الدول

النامية؛ هذه الجامعات البارزة موجودة في سنغافورة وهونج كونج، على سبيل المثال، ومنذ عهد قريب، المعاهد الهندية التقنية، والجامعات الجديدة في الصين، وحتى في باكستان. وعلى الرّغم من التحديات كلّها التي تواجهها، استطاعت تأسيس معهد عالمي من طراز رفيع في غضون خمسة وعشرين عامًا[23]؛ هو معهد علوم الإدارة في جامعة لاهور (the Lahore University of Management Sciences). وهناك قصص نجاح مشابهة في المكسيك، وتشيلي، وتركيا، وجنوب إفريقيا.

وهذه ظاهرة جيدة؛ ونظرًا إلى النمو السكاني العالمي، وازدياد الطلب على التعليم العالي، فإن هذه الظاهرة هي فرصة بقدر ما هي تهديد. إن المنافسة الجديدة التهديد الحقيقي، ليس في ظهور هذه الجامعة الجديدة المصممة وفق النموذج الغربي، بقدر ما هي في ظهور نماذج جديدة كليًّا من الجامعات التي تسعى إلى استغلال الظروف التي تبدلت جذريًّا نتيجة العولمة، والثورة الرقمية.

كان لدى جامعة فينكس (the University of Phoenix)، في ذروة ازدهارها عام 2010، أكثر من ستّ مئة ألف طالب في العالم. في حين كانت الجامعة التي تستوعب أكبر عدد من الطلاب في الولايات المتحدة، وهي جامعة ديفراي (DeVry University) (التجارية) الموجودة في ولاية إلينوي، سبعين ألفًا ومئة وثمانية وخمسين طالبًا في المرحلة الجامعية الأولى، وفق تقرير حديث نشرته صحيفة يو إس نيوز (US News)[24]. أما جامعة لوريت (Laureate)، وهي أيضًا مؤسسة ربحية، أسست عام 1998، فلديها ما يربو على ستين معهدًا

23) Lahore University of Management Sciences 2012.

24) Lytle 2012.

للتعليم العالي في تسع وعشرين دولة ضمن شبكتها، من بينها جامعة ليفربول (University of Liverpool) في المملكة المتحدة، التي أقدمت على خطوة جريئة في اعتماد التعليم عبر الإنترنت.

لقد تشوهت سمعة بعض الجامعات التجارية الجديدة؛ بسبب المعدلات المرتفعة للطلبة الذين يتركون الجامعة قبل الحصول على الشهادة. (ويزعم تقرير صادر عن الحكومة الأمريكية أن معدل الذين يستنكفون عن إتمام الدراسة في برامج الدبلوم في تلك الجامعات بلغ 64%)، والسبب الثاني هو معدلات الإنفاق المرتفعة في المصروفات غير الأكاديمية، كالدعاية والتسويق، والمشاركة في الأرباح. ولا شك في أن الحكومة، عن طريق الضمانات التي تقدمها لقروض الطلبة، قد أسهمت في إيجاد تلك المشكلة. ومهما يكن، فإن من الخطأ الاعتقاد أنّ الابتكار في حدّ ذاته سيتلاشى؛ نتيجة هذه الممارسات التّعسفيّة[25].

وثمة نماذج أخرى من الابتكار تهدد النموذج التقليدي. ولنأخذ على سبيل المثال جامعة بريجهام يونج (Brigham Young University) في ولاية (إيداهو) الأمريكية، التي نالت وصفًا مطولًا في كتاب كليتون كريستنسن المثير للاهتمام بعنوان (الجامعة المبدعة The Innovative University). فباستحداثها مناهج تدريس تدرس فيها المواد طوال عام كامل، وتغييرها النموذج السائد (بحيث يتحمل الطلبة مزيدًا من المسؤولية في عملية التعليم والتعلم، ويكون فيها الأساتذة أكثر استعدادًا وأقدر على تدريس الطلبة ضمن مجموعات) واستحداثها المقررات والشهادات التي تمنح عن طريق الإنترنت، تكون الجامعة بذلك قد رسمت لنفسها اتجاهًا جديدًا.

25) Fain 2012.

فبعد أن كانت المحاضرة التقليدية تستحوذ على 80% من عملية التعليم، أصبح نصيبها 20%، إضافة إلى أنّ التعليم الجماعي عن طريق الفِرَق والمجموعات، حيث يشارك الطلبة أنفسهم في تحمل العبء التعليمي، قد فتح الطريق أمام تقاطع المناهج والحقول التعليمية. ففي مقرّر دراسي عن باكستان، لم يكن أحد من ذوي العلاقة بالمنهاج خبيرًا في الشأن الباكستاني، ولكن الجميع تعلموا مع بعضهم[26]. وهذا مثال على التحوّل الجامعي الذي يتحدى النزعة السائدة التي تحمل شعار (الأكبر والأفضل) حين تخلّت الجامعة بجرأة عن برامجها الرياضية، وحين تعاقدت الجامعة مع (كِم كلارك Kim Clark)، الذي كان يعمل قبل ذلك في جامعة هارفارد للأعمال (Harvard Business School)؛ من أجل المساهمة في دفع عملية التحول، بدأ قطاع التعليم يولي اهتمامًا بما يحصل.

كانت نتيجة هذه التغييرات ظهور تحسن في جودة التعليم، وزيادة عدد الطلبة، وانخفاض النّفقات. ويعلمنا التاريخ أن أي سوق تحقق هذه المُخرجات، ستتغلب في القريب العاجل على جميع منافسيها الذين يشعرون بالرضا والقناعة بالوضع القائم.

وإن لم يكن في هذا ما يكفي، فقد شهدنا في العامين الماضيين انتشار المقررات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت (موكس)، ما يعني أن هذه المقررات متوافرة مجانًا بين يدي الجمهور العالمي، ومخصصة لأعداد كبيرة من الناس والتعليم عن طريق الإنترنت. إن الدراسة عن بعد ليست بالشيء الجديد في حدّ ذاتها؛ فالجامعة المفتوحة (the Open University) في المملكة المتحدة مثال قديم على التعليم الذي يجري بعيدًا عن الحرم الجامعي. إضافة إلى أن جامعة العلامة

26) Christensen and Eyring 2011: 455.

إقبال المفتوحة (the Allama Iqbal Open University)، في باكستان كانت منذ عقد من الزمان، ولا تزال، تبث محاضرات المقررات الجامعية إلى عموم الناس عبر قنوات التلفاز. والشيء الجديد هنا هو الجودة المحسنة لتجربة التعليم عن طريق الإنترنت، بوسائل التّقنية، والتصميم الفني، والمستوى الرفيع للمحاضرين والأساتذة في بعض المقررات المفتوحة على الإنترنت. ويلخص ديفيد جلانس (David Glance)، الذي يشرف على الشراكة القائمة بين جامعة غرب أستراليا (University of Western Australia)، وجامعة ستانفورد Stanford؛ بهدف تطوير نموذج متنقل من المقررات المفتوحة عبر الإنترنت، بقوله: إن التحديات التي تواجه الجامعات حقيقية، ولا شك في أن المقررات المفتوحة عبر الإنترنت كانت هي نقطة التحول. إننا نعلم أننا قمنا بمثل هذا العمل في السابق، ولكنّ الأمر يختلف هذه المرة –إنها في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب، مع جمهور مثقف لقبول هذا الأسلوب[27]. إضافة إلى المقررات المفتوحة عبر الإنترنت القادمة من أمريكا، ردّت المملكة المتحدة بنسختها من تلك المقررات عن طريق (فيوتشر ليرن)، وهي جامعة تقدم خدماتها التعليمية عبر الإنترنت، مكملة على ما بدأته الجامعة المفتوحة، ولكنها تتميز عنها بمحتوى تعليمي من المعاهد المنتشرة في المملكة المتحدة.

وثمة شواهد مبكرة تفيد بأن جودة التدريس والتعلم عن طريق الإنترنت يمكنها أن تكون أفضل من التعلم وجهًا لوجه، ليس أقلها بسبب وضوح التفاعلات جميعها، وإمكان إخضاعها للتحليل، ومن

27) David Glance, from personal interview with the authors.

ثم التطوير، بدلًا من أن تجري خلف أبواب قاعات المحاضرات[28].

كان في ذهن الروائي الروسي مكسيم جوركي أن التهيئة والإعداد للحياة هي أفضل ما تكون في العالم الحقيقي على أرض الواقع، وليس في الأبراج العاجية، حين أطلق على الجزء الثاني من سيرته الذاتية، على سبيل التهكم، (جامعاتي)، وأنه يمكن أن نحصل على الإرشاد في أغرب الأماكن. وثمة مصادر متنامية للتعليم العالي، تحظى بالاحترام مع أنها ليست جامعات، منها على سبيل المثال، (زمالة ثيل the Thiel Fellowship) التي تدفع خمسين ألف دولار أمريكي في العام على مدى سنتين، للمنتسب إليها الذي يترك دراسته الجامعية؛ لكي يركز على أفكار الزمالة ومشروعاتها. وتعد هذه الزمالة في نظر كثير من المراقبين أكثر تنافسية من جامعة برينستون (Princeton)[29]. وهناك بعض الطلبة الذين بدؤوا يكتشفون أن التعليم عن طريق العمل والتواصل مع المرشد الموجه الخاص في حقل العمل هو أكثر قيمة من الدراسة المجردة. ومن بين المؤسسات الرائدة في هذا المجال معهد (Enstitute)* وهو مؤسسة حديثة تقع في مدينة نيويورك وشعارها (التعلم بالعمل). ويستقبل المعهد عددًا قليلًا من الفئة العمرية 18–24 ممن يرون أن هذا المعهد يلبي احتياجاتهم. ويقوم المعهد بتوزيع الطلبة على (مرشدين خصوصيين) مدة عامين؛ لكي يتتلمذوا على أيديهم. يوفر المعهد للمنتسبين المسكن والمعيشة في نيويورك، ويمكن للمنتسب الاختيار من بين ثلاث مئة مرشد خاص[30].

28) US Department of Education 2010.

29) Kelly 2012.

* اختلاف رسم الكلمة مقصود ومشتهر في الأسماء التجارية؛ لتميزها عن المعاني الدارجة في القاموس (المترجم).

30) Smith 2012.

ويلفت النقاد النظر إلى أن هذه البرامج متاحة الآن، ومدعومة لخدمة نخبة النخبة في المجتمع. ولكن هناك شواهد تفيد بأن الحركة بدأت تتوجه إلى جمهور أكبر. أما موقع (notgoingtouni.co.uk) ومعنى عنوانه (لست ذاهبًا إلى الجامعة) وهو موقع من المملكة المتحدة، فإنه يوفر محطة واحدة للشبان الصغار يتعلمون فيها المهنة دون الحصول على شهادة أكاديمية. يصعب على المرء، في هذه المرحلة التكوينية، أن يتنبأ بما ستؤول إليه هذه التطورات. وهدفنا هنا هو تسليط الضوء على الاحتمالات الناشئة.

هناك عدد من العوائق أمام اللاعبين الجدد، وحتى هذه اللحظة، وعلى حد وصف نورمان ديفيس، جعلت سطح سفح الجبل المغطى بالثلج يبدو متماسكًا وصلبًا. وهذه العوائق قد تؤخر انطلاق التيهور بعض الوقت، مثل الأنظمة الرقابية الموجودة في كثير من الدول، التي وُضِعت لتناسب النموذج المعتمد في الجامعة التقليدية، وهي تعليمات منحازة لمصلحة حامل اللقب على حساب المتحدي الجديد. ولنأخذ بريطانيا مثالًا على ذلك، حيث يبقى من العسير على المؤسسات التعليمية الربحية أن تكتسب سلطة منح الدرجات العلمية، والحكومة الائتلافية منقسمة بين مؤيد ومعارض للفكرة. ولم تقترح براون ريفيو ضرورة المساواة في معاملة الطلبة غير المتفرغين بالطلبة المتفرغين لغايات نفقات التعليم إلا عام 2010، وذلك بعد توصية وافقت عليها الحكومة[31]. هذا مع الأخذ في الحسبان أن بريطانيا تسلك منهجًا تقدميًّا مقارنة بغيرها. ولا تزال الأنظمة الرقابية مُصمّمة على غرار النموذج التقليدي للطالب المتفرغ للدراسة الجامعية من الفئة العمرية 19—24 عامًا في دول أخرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

31) Browne 2010: 5.

تعد المعايير المختلفة السائدة لتصنيف الجامعات عائقًا آخر أمام المبتكرين الذين ينشدون الوصول إلى أعلى مراتب الجامعات العالمية. إنّ هذه التصنيفات عامل مؤثر في قرار الطلبة في اختيار الجامعة التي سيلتحقون بها، إضافة إلى أنه يضيف قيمة مهمة لاسم الجامعة في نطاق التوظيف، والنطاق المجتمعي الأكبر خارج الدائرة الأكاديمية؛ فمن وجهة نظر قادة الجامعات، تُعدّ رتبة الجامعة في التصنيف العالمي ذات أهمية في الدعاية والتسويق للجامعة، ولا سيما للجامعات ذات السوق المتوسطة، والأهم من ذلك أن التصنيف يوجه إدارة الجامعة في صوغ السياسة الخاصة بالمؤسسة، وتوجيهها في مسعى منها؛ لرفع مرتبة الجامعة.

وتمارس الفئة القليلة من الأفراد القائمين على عملية التصنيف ويتحكمون فيها تأثيرًا استثنائيًّا على سياسات الجامعات على مستوى العالم. ويلخص الجدول رقم (2) المعايير المستخدمة في تقييم الجامعات في ثلاث من أشهر مؤسسات التقييم في العالم[32].

الجدول (2)

المحفزات السلبية لتصنيف الجامعات.

التايمز للتعليم العالي	تصنيف كيو إس لأفضل الجامعات	التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم
• التدريس (30%)	• المراجعة الأكاديمية والتقييم من قبل الأقران (40%)	• التعليم: الخريجون الحاصلون على جوائز نوبل أو أوسمة أخرى في حقولهم التخصصية (10%)
• البحث العلمي: الكمية، والدخل، والسمعة (30%)	• مراجعة أرباب العمل العالميين وتقييمهم (10%)	• الكلية: أعضاء هيئة التدريس الحاصلون على جوائز نوبل أو أوسمة أخرى في حقولهم (20%)

32) ARWU 2011, Times Higher Education 2012, QS Top Universities 2013.

• مدى الاستشهاد بالأبحاث: تأثير البحث (30%)	• نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة (20%)	• اقتباسات عالية من أعمال الباحثين في 21 فئة (20%)
• الدخل الصناعي — الابتكار (2.5%)	• الاقتباسات من أعمال أعضاء هيئة التدريس (20%)	• البحث: البحوث العلمية في حقول الطبيعة والعلوم (20%)
• النظرة الدولية — الموظفون، الطلاب، البحث (7.5%)	• أعضاء هيئة التدريس الأجانب (5%)	• بحوث مدرجة في فهرس اقتباسات العلوم / والعلوم الاجتماعية (20%)
	• نسبة أعداد الطلبة الأجانب (5%)	• نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي (10%)

المصدر: التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم، وتصنيف تايمز للتعليم العالي ARWU، وتصنيف Quacquarelli Symonds (QS) لأفضل الجامعات.

هذه الثلاثة كلها تخصص للأنشطة المتصلة بالبحث ما يعادل 50 % من معيار الحكم على الجامعة، مع أن هذه العوامل ليس لها سوى حد أدنى من التأثير في تجربة الطالب الجامعي. هذه المعايير، إضافة إلى ذلك جعلت من احتمال ارتقاء الجامعات حديثة التأسيس في سلم التصنيف أمرًا شبه مستحيل، من دون الإنفاق الضخم على مدى عقود من الزمن، وفي ذلك تنافر واضح مع العصر الحديث الذي نجد فيه أن أكثر الشركات قيمة وتأثيرًا لم تكمل بعد عشرين سنة منذ تأسيسها.

والقضية الأخيرة للداخلين الجدد على هذا القطاع هي القوة التي تتمتع بها الجامعات القديمة القائمة. إن للتاريخ في هذه السوق أهمية أكثر من أي قطاع آخر. فالشهادة من أكسفورد أو كامبريدج، أو هارفارد، تتمتّع بقيمة؛ لأنها هي كذلك. ويشير جوناثان كول في

كتابه بعنوان (الجامعة الأمريكية العظيمة Jonathan Cole,The Great American University) إلى أن الجامعات الأمريكية العريقة كلها، باستثناء جامعة ستانفورد، كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية. وتضيف (كيتلن) إلى القائمة جامعة (دوك) بوصفها الاستثناء الثاني. وللجامعات القديمة القائمة ميزة أخرى ليس أقلها ما تتمتع به من أموال وممتلكات وقفية طائلة، وأعداد غفيرة من الخريجين الذين تبوّؤوا مراتب رفيعة في المجتمع، إضافة إلى الخريجين الناشطين الملتزمين بالمحافظة على الإبقاء على سمعة جامعتهم الأم ناصعة، وبالتبعية سمعتهم هم. وعلى الرّغم من ذلك كله، فإنه يبدو من قبيل الثقة الزائدة بالنفس الاعتقاد أن هذه العوائق يمكنها تأخير التيهور إلى أجل غير مسمى، ذلك أن قوى العولمة والتقنية، والظروف المعقدة والمتحدية للاقتصاد العالمي المتحوّل، إلى جانب الحسابات البسيطة والعنيدة للأفراد في ميزان التكلفة والمنفعة، تشير إلى أن شيئًا ما قادم لا محالة، وفقًا لتعبير نورمان ديفيس، وإن كنا لا نعلم بالضبط متى سيحدث، ويبقى السؤال، ما هو؟

ثانيًا: مكونات الجامعة الناجحة في القرن العشرين

«كانت الجامعة هي حياتنا منذ اليوم الأول الذي التحقت فيه أنا و(جين) ببرنامج الدراسات العليا في جامعة ييل عام 1970. وبعد أن أصبحت عضوًا في الهيئة التدريسية عام 1974، نالت جهودي التي بذلتها في حياتي المهنية مدرسًا، وعالمًا، ورئيسًا—أعظم المكافأة؛ فمن موقع الرئاسة، حظيت بدعم قوي مؤزّر من هيئة تدريس متفانية، وموظفين مخلصين، وطلبة، وخريجين، ومجلس أمناء، وأصدقاء، ولكن مع اقتراب مرور عشرين عامًا على وجودي في الجامعة، وجدتني أدرك أن هذا الوقت هو الطبيعي بالنسبة إلى للانتقال».

إننا نقف بين تحقيق كثير من الأهداف المؤسسية، وجولة أخرى من المبادرات المهمة، لقد أنجزنا بنجاح حملة (ييل Yale Tomorrow)، وقمنا بتحديث وتجديد الكليات الاثنتي عشرة الداخلية* وخفضنا الميزانية في ضوء الأزمة المالية، ودبرنا التمويل اللازم لإنشاء مباني ومرافق كلية إدارة الأعمال الجديدة، وحققنا الحد الأدنى المطلوب من إعداد الحرم الجامعي الغربي، وأطلقنا بنجاح كلية

* الكلية الداخلية هي التي تضم إضافة إلى قاعات الدراسة، مرافق أخرى كالسكن الطلابي والمطاعم والأماكن الترفيهية في مجتمع مصغر (المترجم).

Yale–NUS بعد أن جلبنا قيادة رائعة وهيئة تدريسية مميزة، وبدأنا بوضع حجر الأساس لحرم جامعي جديد. ولا يزال ينتظرنا اتخاذ قرارات حول وقت بدء مشروعات أخرى، مثل تشييد مبنى الإحياء، ومرافق ومستلزمات تدريس العلوم، ومبنى جديد لكلية الفنون المسرحية (الدراما)، وكليتين داخليتين جديدتين، إضافة إلى قاعة الدراسات العليا، وقاعة هندري».

هذا النص المقتطف من رسالة الوداع التي كتبها الرئيس المتقاعد لجامعة (ييل) رِك ليفين عام 2012، وهو رئيس اشتهر بالنجاح الباهر، ويعزى إليه الفضل في الشهرة الدولية للجامعة، هذه الرسالة تكشف لنا عن حقيقة مدهشة عن الجامعة التقليدية في القرن العشرين، التي هي: فوق كل شيء، مكان يضم مجموعة من المباني. وفي الرسالة التي تلخص عشرين عامًا في قيادة واحدة من أفضل الجامعات العالمية، ركز ليفين (Rick Levin) على سلسلة هائلة من مشروعات إقامة المباني، ولكنه لم يشر، ولو مرة واحدة إلى مخرج أكاديمي محدد، أو دراسة بحثية أو تأثير في العالم. إن رسالته هي بيان فصيح يكشف عن الأولويات ويظهر الديمومة والبقاء؛ فالحياة الأكاديمية تأتي وتذهب، ولكن الحجارة والملاط تبقى ثابتة في مكانها. وجامعة ييل، على كل الأحوال، لا يبدو أنها ترى تيهورًا قادمًا، أو إن رأته قادمًا، فإنها واثقة أنها غير مهددة بخطره.

وإذا أخذنا في الحسبان أن أفضل الجامعات العالمية تملك سجلًّا تاريخيًّا يمتد إلى عقود من الإنجاز والعظمة، بل في بعض الحالات عدة قرون (جامعة ييل على سبيل المثال أسست عام

1701)، فإن افتراض الثبات والدوام لا يمكن وصفه بأنه يفتقر إلى أساس، وقد أشار كريستنسن وآيرنغ بالقول:

«.... إن هوية الجامعة يمكن مشاهدتها في هيكل الدوائر والأقسام، وفي العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والإدارة، وهي مكتوبة في دليل المقررات، وفي معايير قبول الطلبة، وترقية الأساتذة، وفي إستراتيجيات تأمين الموارد المالية، واستقطاب الرياضيين. ويمكن مشاهدتها في مباني حرم الجامعة وفي ساحاتها، وتبقى هذه الخصائص المميزة على حالها حتى إن تبدّل الأشخاص وتغيروا»[33].

ويمكن الإضافة إلى ما ذكر أعلاه، أن هذه السمات إذا ما ضممناها إلى العناصر الأخرى—من تاريخ الجامعة، والعلماء، والأساتذة المشهورين الذين خدموا فيها—من أجل إيجاد (علامة أكاديمية) فارقة وسمعة مميزة التي — هي من بين العوامل الأقوى في العالم في تمييز الجامعات. فأسماء من مثل (هارفارد) أو (أكسفورد) تثير في ذهن السامع على الفور صورة التميّز الأكاديمي عبر القرون.

هذه الخصائص مغروسة بعمق في المؤسسات التعليمية على نحو ما يوضح كريستنسن وآيرنغ:

« ثمة تطور في الجامعة ... [لكنه] لا يظهر إلا على شكل رد عميق التفكير على احتياجات وفرص عظيمة القدر». إن المغامرة التجارية تحدث ضمن أطر محددة، وقلما نجد ثورة من النوع الذي نسمع عنه كثيرًا في الشركات أو في السياسة، إن هذا الثبات

33) Christensen and Eyring 2011: 77.

والاطراد هما مصدران رئيسان لقيمة الجامعات بالنسبة إلى مجتمع متقلب يلهث وراء الموضة وكل ما هو جديد ومختلف»[34].

إن هذه الهيمنة التي تتمتع بها الجامعات العريقة هي التي يحاول الآخرون تقليدها، وفي هذا الصدد يقول كريستنسن وآيرنغ مرة أخرى:

«باستثناء حالات نادرة لبعض المؤسسات، لا تزال المؤسسات العلمية تشهد نموًّا في النوعية والكم؛ إذ المقررات الدراسية أكثر عددًا وأعمق تخصصًا، وتستحدث البرامج الجديدة للدرجات العلمية باستمرار، ويستمر البحث عن الأساتذة الأكثر كفاءة، وكذلك المشاركة في مسابقات الأنشطة الرياضية، وتشييد المباني الجديدة، في حين تخضع القديمة منها للترميم والتجديد»[35].

كما شاهدنا، أطلق كل من كريستنسن وآيرنغ على هذا التوجه (الأكبر والأفضل) ويعتقدان أن الغالبية العظمى من الجامعات في الولايات المتحدة مهما كان تصنيفها، تسعى لأن تصبح هارفارد أخرى مثلما هي حال الدول في الاقتصاد النامي، حيث يصف المسؤولون فيها هدفهم «بالوصول إلى الدنمارك». وبناء على ذلك، فإن هدف الجامعات هو «الوصول إلى هارفارد». ومثلما أوضح الكاتبان، فإن تصنيف كارنيجي للجامعات قد ألهب هذه النزعة، وجعل هذا التصنيف— من الناحية الفعلية— هدف كل مؤسسة أكاديمية الارتقاء على درجات سلم كارنيجي Carnegie[36].

34) ibid: 78.
35) ibid: 79.
36) ibid: 79.

لقد قامت الجامعات بجمع التمويل المالي لكليات الطب، ومن بعدها كليات الأعمال، على سبيل المثال؛ لأن هذين الحقلين يرفعان من شأن الجامعة.

إن تحليل كريستنسن وآيرنغ كان منصبًّا على الولايات المتحدة، ولكن الميول الموصوفة فيه ظاهرة في كل مكان. على سبيل المثال، النظام الإنجليزي الثنائي الذي كان يفصل معاهد البوليتكنك عن الجامعات توقف العمل به في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وقامت معاهد البوليتكنك – دونما استثناء – بتغيير أسمائها إلى جامعات، ودرجت على درب (الأكبر والأفضل). وعجب مايكل وقتها، ويعجب اليوم أكثر، متسائلًا إن كان بعض تلك المعاهد سيكون أكثر نجاحًا على المدى البعيد لو أنها بدلًا من التحول إلى جامعات أعادت بناء نفسها على شكل معهد بوليتكنك حديث متخصص.

إن معاهد البوليتكنك التي أبلت بلاء حسنًا هي تلك التي صعدت على سلم تصنيف الجامعات، وانقسمت إلى حقول تخصصية أساسية، كما حدث مع نوتنغهام ترنت (Nottingham Trent) أو أكسفورد بروكس (Oxford Brookes).

وحري بنا أن نوضح خصائص الجامعة في القرن العشرين لأسباب عدة، أولها أنه من الواضح أن نموذج الجامعة في القرن العشرين يعد من المسلمات الثابتة، والسبب الآخر – كما سنشاهد – أن هذا الخليط من العناصر والمكونات هو المهدد بالتيهور القادم.

1. المخرجات

للجامعة التقليدية مخرجان رئيسان: البحث العلمي، والشهادة

الجامعية. (وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن، ومن المقبول، تحقيق واحد منهما دون الآخر) ومع أن الانطباع السائد هو أن الجامعات هي مؤسسات تعليمية (وهي بهذه الصفة تمنح الشهادات والدرجات العلمية) في المقام الأول، ومؤسسات بحثية في المقام الثاني؛ غير أن واقع الحال يفيد أن العكس هو الصحيح.

إن التدريس في الجامعة أصبح ينظر إليه— وعلى نحو متزايد— على أنه مهمة ضرورية وشاقة من أجل توفير التمويل للبحث العلمي الذي نما كمًّا ونوعًا نموًّا هائلًا؛ ونظرًا إلى تعاظم أهمية العلوم والتكنولوجيا بالنسبة إلى الحكومات الحديثة والشركات التجارية، فقد استثمر كلاهما مبالغ مالية ضخمة في مجالات البحث العلمي. وعام 2006 وحده، أنفقت 640 جامعة أمريكية ما مجموعه 47.8 مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، بزيادة 45% عن العام الذي سبقه[37].

في غضون ذلك، أدت نزعة (الأكبر والأفضل) إلى توسع البحث العلمي في حقول العلوم الإنسانية، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية. ومن هذا البحث، نال عدد قليل من الأساتذة سمعة عالمية طيبة، على الأقل في حقول تخصصهم؛ وحققت شريحة أخرى من هؤلاء الباحثين حياة مهنية مرموقة؛ ولا يزال آخرون يكتبون أعدادًا كبيرة من البحوث الأكاديمية في سعيهم إلى الترقية، ولكن بحوثهم لا يقرؤها أحد. وفي هذا الخصوص، فإنّه ما من شكّ أنّ جامعات القرن العشرين أضافت كمًّا هائلًا إلى المعرفة البشرية، ومن بينها أعظم المكتشفات العلمية في التاريخ، وهو تحديد تركيبة الشيفرة الوراثية (الجينوم) على يد (كريك وواتسون Crick & Watson)،

37) National Science Foundation 2006:1.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن الجامعات أدت دورًا مهمًا في تقرير الحرية الفكرية وفي قيامها بالبحث العلمي دون وصاية من أحد بعيدًا عن مصالح السوق والحكومة وتأثيرهما.

والمخرج الرئيس الآخر هو الشهادة العلمية، التي وفقًا لتصميمها مرتبطة من الناحية التقليدية بالبحث العلمي؛ لأن الهدف منها هو تدريب أساتذة المستقبل. إضافة إلى ذلك، يتعلم الطلبة من المفكرين البارزين في حقول تخصصهم، وأن معظم الحماسة لدى طلبة المرحلة الجامعية، أو طلبة الدراسات العليا هو التواصل مع أعضاء هيئة التدريس؛ ومن الناحية العملية، يصعب تحقيق ذلك بالنظر إلى الندوات المكتظة، والمحاضرات التي تلقى في قاعات كبيرة، فضلًا على أن معظم مهام التدريس يقوم بها طلبة الدراسات العليا نيابة عن الأساتذة الكبار الذين أصبحت أولوياتهم متجهة نحو البحث العلمي. وهذه الأولويات، مدفوعة بحوافز هي في جزء منها داخلية (تعود إلى الباحث نفسه) وفي جزء منها خارجية (سمعة الجامعة وتصنيفها العالمي)، ثم إن معظم الطلبة الذين لا يرغبون في العمل في الحقل الأكاديمي قد تبدو لهم مقررات الدراسة أحيانًا غريبة، ولا علاقة لها بحياتهم العملية.

إن الشهادة العلمية هي المعول عليها بالنسبة إلى كثير من الطلبة، وليس التدريس والتعلم؛ فالشهادة لها عملة متداولة في سوق العمل، حتى إن كانت قيمتها في تناقص، كما شاهدنا في بعض الحالات، فإنها مع ذلك تبقى بطاقة العبور إلى نطاق عريض من الفرص المهنية التي يُحرم منها من لا يحمل تلك الشهادة، وليست كل الشهادات الجامعية متساوية، بلاشك ، ولا تزال (العلامة الأكاديمية) للجامعة التي صدرت عنها الشهادة مؤثرة؛ فإن كانت شهادك من أرقى الجامعات، فإن قيمتها ستكون مرتفعة.

وأبعد من الشهادة الجامعية، شهد العالم توسعًا شاسعًا، ونموًّا كبيرًا في شهادات الدراسات العليا؛ الماجستير، وماجستير إدارة الأعمال، والدكتوراه. لم يكن في الولايات المتحدة برمتها– عام 1900 – سوى ثلاث مئة شخص يحملون شهادة الدكتوراه[38]. أما عام 2007، فهناك ما يربو على خمسة وأربعين ألف شهادة دكتوراه صدرت عن المؤسسات التعليمية الأمريكية[39]. وفي بعض الوظائف، كوظيفة التدريس على سبيل المثال، لم تكن في منتصف القرن العشرين تتطلب شهادة جامعية، واليوم أصبحت الشهادة الجامعية الأولى شرطًا أساسيًّا لها، وأصبحت شهادة الماجستير– على نحو متزايد– ذات قيمة إضافية للتقدم الوظيفي والارتقاء.

ويمكننا أن نضيف مخرجًا ثالثًا للجامعة؛ وهو الذي أصبح ينال اهتمامًا متزايدًا في العقود القريبة، وهو دور الجامعة في الازدهار الاقتصادي للمدينة، أو الإقليم. إن العلاقة بين منطقة وادي السيلكون وجامعة ستانفورد موثقة توثيقًا جيدًا، ولا يماري فيها أحد، إضافة إلى العلاقة بين جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتقنية ومدينة بوسطن.

أظهرت دراسة أعدتها مؤسسة كوفمان أن الشركات التي تعود ملكيتها إلى خريجي معهد ماساتشوستس للتقنية حققت مبيعات سنوية في العالم بلغت ترليوني دولار أمريكي؛ منها مئة وأربعة وستّون مليار دولار من شركات تقع في ولاية ماساتشوستس، ووجدت الدراسة أن تلك الشركات ما كانت لتتخذ مقرًّا لها في

38) Cole 2009: 30.

39) Survey of Earned Doctorates (SED) Fact Sheet 2007: http://www.faculty.harvard.edu/sites/default/files/downloads/3.2.320%SED%20Fact%20Sheet.pdf

ماساتشوستس لولا وجود معهد (إم آي تي) هناك؛ لأن أقل من 10% من الطلبة هم من ولاية ماساتشوستس[40]. في حين أن 13% من خريجي المعهد يمكثون في المنطقة المحلية[41].

وفي كلتا الحالتين، نشأت دائرة قوية تربط بين بحوث الجامعة والشركات حديثة التأسيس، أو الصناعات الرئيسة، وهو ما يجذب مزيدًا من الأعمال التجارية التي تفضي إلى الاستثمار في المدينة، ويجعلها مكانًا جذابًا للإقامة والمعيشة، ومن ثمّ تمكين الجامعة من جذب أعضاء هيئة تدريس، من الراغبين في نمط الحياة في المدينة، إضافة إلى الأسباب الأكاديمية. وبعيدًا عن شواطئ الولايات المتحدة، هناك أماكن أخرى– تورنتو، ومانشستر، وموسكو، وهونغ كونغ، وملبورن، على سبيل المثال، تسعى جاهدة؛ لإيجاد بيئة ستسمح لها بتحقيق مثل هذه الظروف السعيدة.

ولم تظهر هذه الفوائد بهذا الوضوح إلا في التاريخ القريب، وتحددت ملامحها في العمل الرائع لريتشارد فلوريدا (Richard Florida) من جامعة تورنتو الذي عزا نجاح المدن إلى (الحرية، والتقنية، والتسامح) وهو خليط يجعل من وجود جامعة جيدة ممكنًا[42]. أما إد غليسر (Ed Glaeser)؛ وهو أستاذ في جامعة هارفارد، وله أعمال مثيرة للإعجاب، فيشير إلى (رأس المال البشري، والاتصال، والمنافسة)، وهي قائمة لا تغاير سابقتها. ويرى غليسر أن من يخططون لتطوير المدن هم في الغالب لا يفكرون إلا في البنية التحتية وحدها، بدلًا من النظر إلى المدينة

40) Roberts and Eesley 2009.

41) MIT News 2009.

42) Florida 2012.

(كتلة من البشر يتّصل بعضها ببعض)[43] ومرة أخرى، تبرز أهمية الجامعة في هذا الخليط بكل وضوح، وفي القرن الواحد والعشرين، تأخذ هذه المساهمة الخاصة للجامعة أهمية كبرى؛ لأن المخرجات التقليدية، على ما سنرى لاحقًا، تواجه منافسة متنامية من قطاعات خارجية، إضافة إلى ذلك، فإنها تتطلب وجود هيئة تدريس، وطلبة، ووجود المنشآت والمرافق اللازمة كالمسرح، ومراكز الفنون، في موقع الجامعة. وهي بذلك قد تكون عنصرًا مهمًّا في إنقاذ كثير من الجامعات التقليدية.

2. الناس

مثلما رأينا، فإن قادة الجامعات ينظرون إلى جامعاتهم من منظور أعداد المباني، وأحيانًا في منظور الحرم الجامعي. والحقيقة أن الأهم من ذلك كله، وفقًا لما يقوله الأمريكي جون دو باسوس، إن الجامعة هي حديث الناس[44].

ويوجد – من الناحية التقليدية – ثلاثة أصناف من الناس في الجامعة؛ هي: الفئة التي تتولى التوجيه والخدمات، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة.

إن مجرد نمو كثير من الجامعات يعني أن تلك الجامعات ضخمة جدًّا، يضاهي حجمها حجم مدينة صغيرة، فمثلًا ـ تضم جامعة أوهايو ستيت في مدينة كولومبس زهاء ستّة وأربعين ألف طالب في المرحلة الجامعية. تعد الجامعة – في كثير من المدن – أكبر مستخدم للقوة العاملة، وتتمتع بتأثير ذي شأن في المنطقة. ووفقًا لما يراه السيد ستيفن سمث؛ نائب رئيس شؤون الطلبة الأجانب في

43) Glaeser 2011.

44) Dos Passos 1966.

جامعة إكْسِتَر في المملكة المتحدة، فإن (4000 من مجموع 18.000) يساندون 3240 وظيفة في الاقتصاد المحلي. وهذا رقم كبير في مدينة يزيد سكانها على 100.000 نسمة بقليل.

وربما يكون العاملون في الإدارة والتوجيه هم الأقل عددًا، لكنّ دورهم مهم في تأمين التمويل المالي وتحقيق الحرية الأكاديمية التي يعتمد عليها النجاح. إن الوظائف الإدارية والخدمية التي يشغلها أشخاص مهنيون في حقول متخصصة هي المحرك الذي يُبقي على هذه المنظمة الشاسعة والمعقدة تعمل بسهولة وانسجام. وهذه الوظائف تمتد من جمع المال؛ لرفد الموازنة، وتنظيم الخريجين؛ لتغذية نمو الجامعة، إلى التقنية، وهيئة العاملين في المرافق والصيانة. إن التحول إلى المهنية في إدارة الجامعة– هو في حقيقة الأمر– أحد التطورات– على قلة شهرته– التي طرأت على الجامعة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية؛ إذ تحولت الجامعات إلى مؤسسات تجارية كبيرة، تخضع لمتطلبات المحاسبة والشفافية من قبل الجهات التي تمولها، سواء كانت الجهة الممولة هي الحكومة، أم شركة تجارية، أم مؤسسة وقفية، أم الطلاب أنفسهم. وهؤلاء الموظفون المهنيون هم على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى رفد الدخل المالي للجامعة، ولا يقلّون أهمية عن هيئة الأساتذة والمدرسين، في الحصول على منح البحوث، أو استقطاب أفضل المواهب.

يتولى أعضاء هيئة الأساتذة– خلال ذلك– مهمة البحث العلمي، وأحيانًا، التدريس، وهما النشاطان اللذان يدفعان المخرجات الأساسية للجامعة. إن العلاقة بين هيئة الأساتذة والمنظمة نفسها متوترة، على نحو يخالف ما هو قائم في

المنظمات الأخرى ذات الأساس الفكري؛ فالمؤسسات الاستشارية، على سبيل المثال، تضع الحوافز، بحيث يكون المستشارون العاملون فيها مدفوعين بالأهداف المؤسسية. أما الجامعات، فلا يمكنها (ولا ينبغي لها) أن تفعل الشيء نفسه. ولنأخذ موضوعًا واحدًا نضرب به مثلًا على ما نقول؛ بالنسبة إلى المؤرخين، تتحقق لهم الموثوقية والنجاح كجزء من الاستمرار والتقدم في المؤسسة، ولكن على الأقل، وبالقدر نفسه، وأحيانًا أكثر، من سمعتهم بين أقرانهم، وغيرهم من المؤرخين في الجامعات الأخرى، أو حتى الجمهور. ومع صعود عصر الإعلام، أصبح بعض المؤرخين رموزًا عامة، ومفكرين مشهورين تحولوا إلى (علامة تجارية) مشهورة بأنفسهم. إي جي بي تيلور، وهو مؤرخ شهير لعصر ما بعد الحرب العالمية، يمكن عدّه أول مثال بريطاني – ويقف خلفه كل من سيمون تشاما، ونيل فيرغسون خليفتاه المعاصران. إن عددًا قليلًا من هؤلاء العلماء بلغوا حدًّا من النجاح، بحيث يكون بمقدورهم وضع شروطهم وإملاءاتهم، وعرض شهرتهم الأكاديمية لمن لديه استعداد لدفع الثمن الأعلى، مثلما يفعل أبطال الرياضة المحترفون. وهذه نزعة بارزة في معظم حقول الدراسة. بل إن هذه الظاهرة لا تتطلب منصبًا أكاديميًّا. لقد شاهدنا ارتقاء عدد من المرشدين مثل (سيث غودن) الذي لا يحمل مؤهلًا أكاديميًّا (سوى شاهدة الماجستير في إدارة الأعمال)، ولكنه يمارس تأثيرًا كبيرًا في عالم الأفكار. ونحن نرى في هذه الظاهرة (أثر رونالدو Ronaldo Effect) على اسم لاعب كرة القدم البرتغالي العبقري (مع أنه ليس محبوبًا دائمًا) الذي بلغ درجة من المهارة مكّنته من اختيار أفضل الأندية التي سيلعب فيها، وفرض شروطه عليها.

هؤلاء العلماء يختلفون تمامًا عن أعضاء هيئة التدريس العاديين الذين يحصلون على مستوى معيشي جيد، بالجمع بين التدريس والبحث من جهة، والأعمال الاستشارية من جهة أخرى. وفي حين أن للأساتذة النجوم دورًا في جذب الطلبة إلى الجامعة، فإن هؤلاء الأساتذة العاديين هم الذين يقومون فعلًا بتدريس الطلاب؛ ونظرًا إلى أهمية البحث العلمي في سمعة الجامعة وتصنيفها، فإن الجامعات عادة ما تختار أعضاء هيئة التدريس على أساس معيار مخرجات بحوثهم، مع النّظر إلى دورهم في التدريس بأنّه ثانويّ في معظم الحالات. إن طلبة الدكتوراه – وهم المخزون الأكاديمي الكامن للمستقبل، ومساعدو البحث والتدريس هم الأكثر قيمة، في حين أن تدريس طلبة المستوى الجامعي غالبًا ما ينظر إليه بأنّه كدح لا بد منه، ولكن مع الترقية، يمكن للمرء أن يستغني عنه.

وأخيرًا، هناك الطلبة، الذين ازدادت أعدادهم في العقود القليلة الماضية ازديادًا مذهلًا، وهم في الغالب من الناحية التقليدية من فئة عمرية ما بين 18–22 عامًا، يأتون إلى الجامعة بعد إكمال المرحلة الثانوية. وتخضع الخصائص السكانية لهذه المجموعة لحالة من التغيير–يلتحق الطلبة هذه الأيام بالجامعة والكلية في سن أكبر، وينهون شهاداتهم في مدّة زمنية أطول. وفي الواقع، أصبح السن التقليديّة لدخول الجامعة في الفئة العمرية 18–22 عامًا في الولايات المتحدة في عداد الأقلية[45].

لا يقتصر التنافس على استقطاب الطلبة الأفضل في القبول في الجامعة، ولا في اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس فحسب، بل يتعداه إلى التوظيف في المرافق؛ السكن الطلابي، والصالات،

45) Hess 2011.

والملاعب الرياضية، وغيرها. وبالأخذ في الحسبان أن كثيرًا من الطلبة ينصرف اهتمامهم إلى الحصول على الشهادة الجامعية، وإلى التجربة التي ترافق الحصول عليها أكثر من اهتمامهم بعملية التعليم والتعلم نفسها، فإنه لا غرابة أن تحظى هذه الجوانب الأوسع مما يطلق عليه تجربة الطلبة، بمرتبة أعلى في الأولويات. ولاحظ الاهتمام الذي جاء في رسالة الوداع التي خطها الرئيس ليفن بترميم الاثنتي عشرة كلية الداخلية وتجديدها والخطط لبناء كليتين داخليتين جديدتين.

هناك توجه عالمي– في العقود القريبة الماضية– إلى دفع الطلبة أنفسهم نفقات الحصول على شهاداتهم الجامعية؛ إما مقدمًا، أو عن طريق القروض، أو السداد اللاحق بطرائق مختلفة وهو الأكثر شيوعًا. لقد أدرج تقرير براون ريفيو (the Browne Review)؛ وهو مراجعة مستقلة لتقييم تمويل التعليم العالي، وتمويل الطلبة في إنجلترا الأسباب والمسوّغات التي تقف وراء هذا التّوجّه العالمي:

> **«إن الشهادة الجامعية هي منفعة لحاملها وللأمة ... إن تحقيق التوازن بين التمويل المناسب لكي يحقق هذه المنافع هو أمر مهم إذا كان التمويل لديه القابلية للدوام والاستمرار. إن توصياتنا هي أن يوضع مزيد من العبء في التمويل على كاهل الخريجين، ولكن عليهم أن يسهموا بذلك، حين يكون بمقدورهم سداد نفقات التمويل»**[46].

ومع ذلك، وعلى نحو ينسجم مع هذا الاتجاه العالمي، فإن

46) Browne 2010: 2.

براون ريفيو، شجعت كذلك خيارات الطلبة، واضعة العبء على الجامعات نفسها: «سيكون على المؤسسات التعليمية أن تقنع الطلبة أن ما يدفعونه من مال مقابل المناهج الدراسية التي يتلقونها على قدر كبير من الأهميّة»[47].

إن من بين نتائج هذا التوجه هو أن الطلبة في أرجاء العالم أصبحوا زبائن ذوي تأثير متزايد في الجامعات. وتجري بعض الدول، كإنجلترا، دراسات مسحية؛ لاستخلاص المعلومات المقارنة عن عدد من جوانب الحياة الجامعية؛ بدءًا من التدريس ومرافق المكتبة، وانتهاءً بالمسكن، والحياة الليلية. لقد أصبحت الجامعات في كل مكان – مع ظهور وسائل الإعلام الاجتماعي– تواجه ضغوطًا متزايدة من زبائنها، وهو اتجاه إيجابي. ويثير هذا بالنسبة إلى الجامعات اليوم–كما هي الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى– التساؤل عن الميزة أو الميزات التخصصية، ومنافذ السوق التعليميّة التي يحسن السعي إلى تحقيقها؛ لأنّ إرضاء الطلبة جميعهم في الأوقات كلّها ضرب من المستحيل.

3. البرنامج

يتفاعل الناس في الجامعة مع البرنامج الذي يحدد الهدف من وجود الجامعة؛ المعرفة البشرية، والفهم وتبليغها الجيل القادم. ومن هنا كانت الشهادة العلمية، والبحث من المخرجات الرئيسة.

إن المناهج الدراسية لهذه البرامج تُعنى– من الناحية التقليدية– بثلاث أو أربع سنوات من الدراسة، وتتكون من مقررات يحددها طليعة الأساتذة الأكاديميين في الأقسام المختلفة. ولما

47) ibid: 25.

كان وضع مقرر من المقررات أسهل بكثير من إلغائه، إضافة إلى أن التخصصات الدقيقة أصبحت سمة بارزة في نصف القرن الفائت، فإنه ليس من المستغرب أن تكون المناهج الدراسية، في كل من مستويات الدراسات الجامعية والدراسات العليا، في الغالب رصفًا مركزًا من المقررات المختلفة التي لا ترابط بينها، التي يمكن جمع بعضها ببعض بطرائق مختلفة؛ للوصول إلى المقررات المعتمدة للحصول على الشهادة.

ومع سرعة التغيير في هذا العالم، وسرعة التطورات في الصناعة، فإن منهاج الأربع سنوات المركزة في التعليم قد يكون في طريقه إلى الزوال. إن الأفراد الآن في حاجة إلى تحديث مهاراتهم باستمرار؛ لكي يجاروا ظروف السوق المتغيرة. ونورد هذا الاقتباس من كلام مارك بغرم (Mark Pegrum)؛ الأستاذ المشارك في جامعة غرب أستراليا:

> **«إن أيام الذهاب إلى الجامعة أربع سنوات، ومن ثم العمل بعد ذلك، آخذة في التغيير. الطلبة اليوم لديهم وظائف قبل الجامعة، أو في وقت متلازم مع التحاقهم بالجامعة. لذلك، فإن لديهم وجهة نظر في التعلم تختلف عن وجهة نظر أقرانهم قبل عشرين عامًا»**[48].

أما محتوى المقررات الدراسية، فيوصَّل إلى الطلبة عن طريق عدد من الوسائل، مثل المحاضرات والندوات، وأحيانًا (مواد تعليمية)، ومجموعة من المقررات للقراءة، ويجري تقييم ذلك بعدد من الوسائل، مثل كتابة المقالات، والواجب المنزليّ، وحل مجموعة

48) Pegrum 2012.

مـن المسـائل، وامتحـان نهايـة المُقـرَّر، أو الامتحـان الشـامل قبـل منح الشـهادة، والامتحان العملي (في بعض الموضوعات)، وأحيانًا الامتحـان الشـفوي. وقد جعلـت التقنية والعولمة مـن إعادة تصميم كل جانب من جوانب التدريس والتعلم، والتقييم أمرًا ممكنًا على ما سنرى لاحقًا.

تعدّ سـلطة الجامعة في منح الشـهادة العلمية عنصرًا أساسـيًّا في تعريف الجامعة، وهي سلطة مستمدة من الدولة، وتقع على عاتق هيئة الأسـاتذة المسـؤولين عن البرنامج الذي يؤهل لنيل الشـهادة، وهذه المسـؤوليات يصعب أحيانًا علـى الإدارة التحكم فيها. والأهم مـن ذلك هو أن الشـهادة هي القوة التي تؤسـس لموقـع الجامعة في السـوق. وقد تقدم المؤسسـة الاستشـارية تدريبًا أفضـل مما تقدمه الجامعة في كلية الإدارة والأعمال، ولكن في الوقت الراهن، لا تملك المؤسسة الاستشارية منح الشهادة العلمية.

إن جـودة التدريـس تختلـف كثيرًا علـى الرغم مـن الجهود التي تبذل على مسـتوى الجامعة (على سـبيل المثال، كما حدث في أثناء رئاسـة لورنـس سـمرز جامعة هارفارد)، أو على المسـتوى الوطني، مثلمـا هـي الحال فـي إنجلترا فـي العقـود القريبة الماضيـة. ونظرًا إلـى أن تثبيـت الأسـاتذة، وترقيتهـم، والسـمعة الأكاديميـة، لا تزال مدفوعـة بالقضايـا المتصلـة بالبحـث العلمـي، فـإن هـذه الجهـود كانـت قليلة ومتدرجـة في أفضل الأحوال. وقد أثار انتشـار التقنيات الإعلاميـة الجديدة ومواقـع التواصل الاجتماعي تسـاؤلات جوهرية عـن المحتوى وطرائـق توصيله إلى الطلبة. لقـد كان بمقدور الطلبة الذيـن (قـرؤوا الكتـاب) على مدى عقود عـدّة أن يتوقعوا ما سـيلقى فـي المحاضرة. وحين يمكن الآن تسـجيل المحاضـرات ونقلها عبر

الإنترنت، وتحميلها، والاحتفاظ بها بسهولة وبكلفة قليلة، فإن قيمة الإلقاء المباشر للمحاضرة تصبح موضع شكّ. إنّ الطلبة يدركون ذلك والنتيجة هي الانتشار السريع لملفات الفيديو التي تتحدى مكانة المحاضرات التقليدية.

4. الخبرة

الخبرة هي جزء مهم آخر من التعليم الجامعي؛ خبرة اللقاء بزملاء الدراسة، واحتمالات استلهام الأفكار الجديدة، أو التأثر بالأساتذة، وفرصة مخالطة شريحة اجتماعية متعددة من البشر في بيئة تعليمية، وقيادة منظمة طلابية، وممارسة الرياضة، والانخراط في أعمال المسرح، أو السياسة، أو المئات من الأنشطة الممكنة، إضافة إلى تكوين الصداقات.

لقد أولت جامعة القرن العشرين اهتمامًا كبيرًا بهذه الجوانب يعود في التاريخ إلى عهد رئاسة (آبوت لورنس) لجامعة هارفارد؛ إذ شدد في خطاب توليه رئاسة الجامعة على أهمية أن يوضع الطلبة دائمًا بعضهم مع بعض بوصف ذلك جزءًا جوهريًّا من التعليم الليبرالي[49]. وتشير الأدلة كلّها إلى أن هذه التجارب العريضة هي حقًّا ذات قيمة كبيرة لدى طلبة الجامعة، وأنه وإن كان بعضهم يراها ملهاة تصرف الانتباه عن الدراسة، فإنها في نظر الغالبية منهم مكوّن أساسي في قيمة الالتحاق بالجامعة. أما طلبة اليوم، فإن التعليم خارج قاعة المحاضرة هو غالبًا، بل ربما دائمًا، أعمق معنى من التعلم في داخلها.

وهناك خبرات أكثر تنظيمًا تتصل بالبرنامج الدراسي نفسه

49) Christensen and Eyring 2011:160.

بدرجة أو بأخرى، مثل برامج الدراسة خارج الوطن، أو التطبيق العملي، أو التدريب الصيفي. وفي بعض المقررات الدراسية كالمقررات المتعلقة بالمشروعات التجارية الجديدة؛ حيث يقوم الطلبة فعليًّا بتأسيس شركات جديدة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهناك أدلة على المزج الحقيقي بين النظرية والتطبيق، مثلما هي الحال في المقررات المهنية المرموقة مثل الطب. وثمة مثال آخر هو (دوك إنغيج)؛ وهو برنامج مبتكر يفتح آفاقًا جديدة في جامعة دوك، ويقدم للطلبة تجربة غنيّة في الإجازة الصيفية في داخل الولايات المتحدة أو في خارجها. ويأخذ الطلبة وحدات قياسية قبل الرحلة وبعدها. إنّ المقرّر في هذا البرنامج يشدّد على المخرجات الحقيقية، وعلى النتائج في وقت التنسيب. لقد شارك في هذا البرنامج أكثر من ألفي طالب وطالبة[50] منذ بدء العمل به عام 2007. وفي المثل، يدعم برنامج الجائزة الصيفية الدولية في جامعة (ييل) الطلبة الذين يقضون العطلة الصيفية في العمل، أو في الدراسة خارج الولايات المتحدة؛ في سعي الجامعة لجعل كل خريج فيها مواطنًا عالميًّا.

خضعت البرامج في معظم الجامعات للتحسين والتطوير بالتدريج على مدى العقود الأخيرة، ولكن مع ذلك، لو عاد طلبة الجامعة من جيل أو جيلين سابقين إلى الجامعة اليوم، لما اختلفت عليهم الأمور كثيرًا عما كانت عليه في عهدهم، ولكن ربما تذمروا من أن الطلبة في هذه الأيام يتوقعون الحصول على الشهادة من دون عناء، بل بكل راحة واسترخاء، وهو ما لم يكن متصورًا في أيامنا؛ حين كان الانضباط الصارم والجَلَد على الدراسة والمثابرة جزءًا من الخبرة الجامعية.

50) See http://dukeengage-duke.edu/.

ويلخص الجدول رقم (3) الخصائص المعهودة في الجامعة؟ (كما وصفناها في الصفحات السابقة)

جدول (3)

مكونات الجامعة التقليدية

المخرجات	
1. البحث العلمي	• البحوث العلمية المنشورة، والتقارير، والاقتباس من بحوث الجامعة، وبراءات الاختراع.
2. الشهادة الجامعية	• التحقق من الوقت الذي قضاه الطالب في الجامعة ومن نجاحه في الامتحانات المقررة. • قيمة السمعة الأكاديمية — العلامة التجارية للجامعة
3. ازدهار المدينة	• التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة أو الإقليم.
الناس	
4. هيئة التدريس	• أعضاء التدريس من أساتذة ومدرسين
5. الطلاب	• الطلاب المتفرغون منهم وغير المتفرغين، وغالبًا ما تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 22 عامًا.
6. الحكم والإدارة	• قيادة الجامعة إضافة إلى مجالسها. • التسجيل، وتوفير الموارد المالية، وخدمات الخريجين القدامى، وخدمات الصيانة ومرافق الجامعة.
البرنامج	
7. المناهج الدراسية	• المسافات الفردية لمختلف المواد التي تدرس في الأقسام، ويمثل مجموعها برنامجًا يتطلب إكماله ثلاث أو أربع سنوات لغايات الحصول على الشهادة. • محتوى مقررات المواد المعدة من قبل هيئة التدريس. • الكتب المقررة ومواد القراءة.
8. التعليم والتعلم	

9. التقييم	• الامتحانات التي تعقد في أثناء الفصل الدراسي وفي نهايته. • الأطروحات المقدمة في نهاية البرنامج.
10. الخبرة	• المنظمات الطلابية. • الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية كالمناظرات ومسابقات البحوث • الأنشطة غير المنهجية مثل الدراما والرياضة. • الخبرة العلمية مثل التدريب الصفي، والعمل التطوعي.

لقد اخترنا أن نفصّل في هذه المكونات؛ لكي نظهر أن معظم هذه العناصر في الجامعة التقليدية مهددة بالتيهور القادم. ومثلما قال كليتون كريستنسن: إنّ الجامعات مهيّأة للاضطراب.

ثالثًا: التفكيك، أو المنافسة الجديدة

أورد روبرت ماكفارلين في كتابه التأملي العميق بعنوان (الطرائق القديمة The Old Ways)، كلامًا عن ربّان سفينة متمرس يتحدث عن التعلم، من مراقبة سطح البحر المتماوج: «عليك أن ترقب الاضطراب، وكن متأهّبًا للتفاعلات غير المتوقعة»[51]. وهذه نصيحة جيدة للذين يتولون قيادة الجامعات في القرن الحادي والعشرين. إننا الآن نستطيع رؤية الاضطرابات على سطح الماء.

إن من طبيعة الأسواق في حِقَبِ التحوّل أن تجد الشركات الناجحة نفسها في حالة من التنافس، ليس مع المنافسين التقليديين في سوقهم الخاصة فقط، ولكن مع أنواع جديدة كليًّا من المنافسين، مثلما حدث في مطلع القرن التاسع عشر، حين وجد متعهدو النقل في القنوات المائية الداخلية منافسة جديدة قادمة من محطات السكك الحديد، أو مثلما حدث مع خدمة البريد التقليدية بعد ظهور البريد الإلكتروني، والأنواع الأخرى من وسائل الاتصال الفوري.

لقد بدأ التغيّر في المنافسة يُحدث أثره في سوق الجامعات؛ أولًا جاءت العولمة: المنافسة العالمية على تمويل البحوث، واستقطاب الطلبة الأكثر موهبة، وبخاصة أن الطلبة الأجانب أصبحوا مصدرًا رئيسًا للدخل للجامعات وللدول أيضًا. وهذا بدوره شجّع جامعة

51) MacFarlane 2012: 129.

أكسفورد، على سبيل المثال، على الدخول في منافسة لم تقتصر على جامعة كامبريدج، بل امتدت إلى الجامعات الأمريكية العريقة. وهذا فعلته دورام وأدنبرة في منافسة أمستردام وأبسالا، ولا ننسى ملبورن وسنغافورة.

ستواصل العولمة مسيرها بوتيرة متسارعة. ولكن ما شاهدناه في الآونة الأخيرة، ومثلما هي الحال في الأسواق الأخرى، هو التأثير المتزايد للتقنية، الذي يهدد بدوره عددًا كبيرًا من مكونات الجامعة التقليدية. وعلى ما سنرى عما قريب، فإن هذه المنافسة ليست بالضرورة في مستوى المؤسسة كلها، بل أيضًا منافسة على مستوى كل مكوّن من مكوناتها بمفرده. سيصبح تفكيك المؤسسات القائمة— حين يحدث هذا— ممكنًا، وراجحًا، أو حتى ضروريًّا. وسيصبح استخدام طرائق أخرى؛ لتجميع المكونات المختلفة للجامعة وتركيبها من جديد أكثر جاذبية للمستهلكين، أو أكثر كفاءة واقتصادًا. إن عملية التفكيك هذه، ومن ثم إعادة التجميع بطرائق مختلفة يثير أسئلة جوهرية في وجه الجامعة التقليدية. ويمكننا الآن معالجة كل مكون من المكونات العشرة على حدة.

1. البحث العلمي

لقد نمت البحوث الجامعية، ولا تزال، وستبقى مُخرجًا مهمًّا من مخرجات الجامعات، على الأقل في الجامعات العريقة. لقد بدأت البحوث في مجالات العلوم، والهندسة، والطب، وهي الحقول التي يتوافر فيها التمويل أكثر من غيرها. ولكن الاستثمار اللازم للحصول على أحدث الأجهزة والمختبرات قد بلغ حدًّا لا يمكن معه إلا للجامعات الكبيرة أن تنافس فيه. وأصبحت الجامعاتُ التي

تملك قوة بحثية حقيقية (الجودة × الكمية = القوة) وحدَها التي تملك مستقبلًا في هذه المجالات. أما تلك التي لا تملك المقومات، فأمامها خياران؛ البحث عن شريك أو التّنحّي جانبًا. إن الغالبية العظمى من البحوث الأكثر اقتباسًا في هذه الأيام هي في واقع الأمر نتاج للشراكات الدولية، لا نتاج جامعة واحدة. وبعبارة أخرى نستعيرها من عالم الطاقة (ستيف سمث Steve Smith) في حديث مخصوص معنا، «لا يمكن للجامعات أن يكون لها أثر عالمي إلا إذا كانت عالمية في شراكاتها البحثية».

وهناك قضية تتعلق بوجوب إبعاد البحوث كليًّا عن تأثير المصالح التجارية، والمكاسب قصيرة الأجل – البحوث التي تسهم في النهوض بالإنسانية من دون أي احتمال بالعائد الفوري للاستثمار – لكنّ هذا النوع من البحوث ليس إلا جزءًا فرعيًّا من النشاط البحثي في الجامعات. ويشهد تراجعًا؛ بسبب قيود الميزانية، وزيادة الاعتماد على الشراكات التجارية في تمويل البحوث.

وهناك صنف آخر من اللاعبين في مجال البحث بدأ يكسب مزيدًا من النفوذ، ويحقّق النتائج، وفي بعض الأحيان، بفعالية كبيرة وتكلفة منخفضة، ويدخل في هذا الصنف المختبرات الخاصة مثل معهد (كريغ فينترز لبحوث الجينوم Craig Venter's Institute for Genomic Research) بولاية ميرلاند في الولايات المتحدة، والشركات الكبيرة التي تملك برامج بحثية رئيسة، مثل شركتي فايزر وميرك (Pfizer & Merck)، إضافة إلى المؤسسات والصناديق الوقفية، مثل ولكوم ترست (Pfizer & Merck). إن (مُصادِم الهادرون الكبير The Large Hadron Collider) الذي يساعد على توسيع حدود

بحوث الفيزياء على نحو يفوق أي قسم للفيزياء في أي جامعة في العالم، تقوم على تشغيله المنظمة الأوروبية للبحوث النووية the European Organization for Nuclear Research (CERN)، وليس جامعة من الجامعات.

تشهد هذه المنافسة الخارجة عن النطاق الأكاديمي، في نطاق العلوم الاجتماعية، نموًّا هي الأخرى، بدءًا من مراكز البحوث، إلى المؤسسات الاستشارية، وحتى المؤسسات الكبرى، مثل معهد بروكينز (Brookings). لقد استثمرت شركة ماكنزي الاستشارية كثيرًا في معهد ماكنزي العالمي (McKinsey Global Institute)، الذي يصدر تحليلات من طراز رفيع في القضايا الاجتماعية يكثر الاقتباس منها. ويؤدي مركز التقدم الأمريكي (the Centre for American Progress)، ومؤسسة توماس فوردام دور مركز البحوث، في حين أن وحدة المعلومات والتحليلات التابعة لمجلة الإكونومست تصدر بحوثًا رائدة متتالية وقابلة للتطبيق العملي على نطاق عالمي.

يتطلب البحث من الجامعات في هذه المجالات كلها – على نحو متزايد– إقامة علاقات شراكة مع الجامعات الأخرى، أو اللاعبين الجدد. لقد احتضنت جامعة ستانفورد –على سبيل المثال– معهد هوفر المرموق الذي يستقطب كبار العلماء والأساتذة خارج النطاق التقليدي للجامعة. إن الخيارات المتاحة لاختيار الشراكة الإستراتيجية هي من بين أصعب القرارات طويلة المدى، والأكثر تحديًا التي ستواجه رؤساء الجامعات.

إن القوة التنافسية المتنامية في مجال البحوث، سواء بين الجامعات، أم بينها وبين المنافسين الجدد، كان لها تأثير في

حصـر مزيـد ثم مزيد مـن تمويل البحوث فـي يد عدد أقـلّ، ثم أقلّ مـن المؤسسـات الأكاديمية؛ ففي الولايات المتحـدة تذهب 80% من مخصصـات التمويل إلى خمس وعشـرين مؤسسـة. وتشـهد برامج الدكتـوراه هـي الأخـرى حصـرًا مماثـلًا. لقـد بـدأت هـذه النزعـة تأخـذ طابعًـا عالميًّا، وتنطبق على الصين، وأسـتراليا، وهونغ كونغ، وألمانيـا. وعليـه، فـإن الجامعـات الرائـدة التـي تتمتع بسـجل جيد، ولديها أسـاتذة مبرّزون، وأقسام ناجحة في التخصصات الرئيسة، إلى جانب شـهرة أكاديمية مميزة قوية، سـيكون أمامها من الفرص أكثـر بكثيـر من الأخطـار. ولكن حتى هنـا لا مناص مـن التحديات. واحد منها هو أن معظم الابتكار الحالي والفكر الناشئ يأخذ مكانه على حدود تلك التخصصات، جاعلًا من جدران الأقسـام التقليدية وحواجزهـا البينيـة عائقًـا فـي طريق التقـدم. وقد كان هـذا واحدًا مـن الأفـكار الجوهريـة التي أثـرت في إعـادة تصميـم جامعة ولاية أريزونـا. ومثلهـا فعلت جامعـة دوك، حين قامت بدمج أقسـام اللغة الإنجليزيـة، والأخلاق، وعلم الأعصاب، والحوسـبة؛ من أجل إيجاد مجموعـة متنوعـة ومتداخلة من برامج شـهادات التخصص، ومنها علم المعلوماتية، ودراسات المعلومات.

لـو أرادت الجامعـات الرائـدة أن تفكـر تفكيـرًا إسـتراتيجيًّا مسـتقبليًّا فيما يخص البحث، فسـيكون على المتواضعة منها (التي تكون فيها مخرجات البحث متواضعة) أن تواجه السّؤال الآتي: لماذا نولي البحث أولوية قصوى، إذا كان نتيجة ذلك حصول الطالب على تعليم متدني الجودة؟

2. الدرجات العلمية

إن منح الدرجات العلمية أهم الأدوار الأساسية التي تقوم بها الجامعة. وعلى الرّغم من ذلك، فإنه يتعرض للتحديات أيضًا. إنّ بعض هذا التحدي مردّه إلى منافسة القطاع الخاص؛ أي الجامعات الخاصة ذات التأثير القوي، سواء في الولايات المتحدة أم في دول أخرى كالبرازيل. مايكل وكيتلن التقيا مؤسس جامعة آنهانغويرا (Anhanguera) الذي يشغل أيضًا منصب رئيس مجلس إدارتها، وهي أكبر شبكة ربحية للتعليم من بعد في البرازيل، تبلغ قيمتها 1.4 مليار دولار، وتقدم خدماتها لمئات الآلاف من الطلبة. لقد أُسِّست هذه الجامعة وفي ذهنها مبدأ التكلفة والقيمة مقابل المال. وكان المؤسس دائم التّشديد على المحتوى، والمهارة، والعقلية (طريقة التفكير) التي سيحتاج إليها زبائنه والمتعلمون؛ لكي يحققوا النجاح في عالم اليوم. إضافة إلى ذلك، هناك شركات مثل شركة بيرسون (التي نعمل فيها) تسعى لامتلاك القدرة على منح الدرجات العلمية بنفسها. وتمتلك بيرسون جامعة (سي تي آي)، وهي جامعة في جنوب إفريقيا معنيّة بتقديم التعليم لغايات العمل. لقد افتتحت منذ عهد قريب كلية بيرسون في مركز الإدارة الرئيس في مدينة لندن. وكلية بيرسون هي شراكة مع شركات أخرى، مثل شركة سيسكو، ومعهد رويال هولوي الذي يصدر الدرجة العلمية رسميًّا.

وهناك أيضًا قبول متزايد للمؤهلات غير المرتبطة بالدرجة العلمية التي لا تعتمد على الجامعة التقليدية في تحصيلها؛ فمؤسسة الفايننشال تايمز الصحفية لديها برنامج تعليمي للمديرين غير التنفيذيين، يقدم علاقات أفضل، وعلامة تجارية أقوى من البرامج التقليدية، والأفضل من ذلك، أنه مخصّص لغاية محددة. ولا

يقف الأمر عند هذا الحد؛ فهناك دلائل متزايدة على أن الدرجة (الشهادة) نفسها قد تصبح محل تساؤل وشكّ؛ فلماذا، على سبيل المثال، تأخذ درجة تتعلم فيها كيفية تأسيس شركة جديدة، حين يكون بمقدورك أن تشارك في حاضنة تقدم لك الدعم في تأسيس شركتك الجديدة، وتشغليها في الواقع العملي؟ إنّ برامج الحاضنات، والبرامج المسرّعة بلغت— في السنوات الخمس الفائتة— حدًّا كان كافيًا يكسبها تصنيفًا رسميًّا. بعض أفضل هذه البرامج، (يو— كومبنيتر Y—Combinator) و(تكستارز Techstars) تملكان سمعة أكاديمية تضاهي كليات الإدارة والأعمال في أرقى الجامعات الأمريكية في رابطة الآيفي*. تقدم هذه البرامج لمنتسبيها التمويل لتأسيس مشروعاتهم الجديدة، والإرشاد المكثف، وتضع بين أيديهم شبكة اتصال مساندة؛ فعلى سبيل المثال، نشرت بلومبيرغ للأعمال (Bloomberg Businessweek) تقريرًا في 21 فبراير/شباط من عام 2013، عن (جامعة الأبطال University of Heroes) التابعة لـ (تم درابرز Tim Draper) حيث يناقش الطلبة في سن 18—26 المستقبل بدلًا من التاريخ، ويلعبون الكرة الطائرة باستخدام كرتين، ويتعلمون مهارات البقاء، التي تشمل الخياطة، والتدريب على استخدام السلاح. هذه الجامعة مقرر افتتاحها في إبريل/نيسان 2013، وتبلغ تكلفة البرنامج 7.500 دولار، ويمتد ثمانية أسابيع في دورة مكثفة في ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.

* الآيفي ليغ وبالإنجليزية (Ivey League) هي رابطة تضم معظم الجامعات العريقة في الإقليم الشمالي الشرقي للولايات المتحدة (مقاطعة نيو إنجلاند) هي: هارفارد، ويل، وبرينتسون، وكولومبيا، وبراون، وكورنيل، وبنسلفانيا، وكلية دورتموند. وكلمة آيفي تعني نبتة اللبلاب المتسلقة، وجاءت النسبة إليها لأن هذه النبتة كانت تغطي معظم مباني تلك الجامعات. ويذكر أن هذه الرابطة كانت في الأصل رابطة للفرق الرياضية التي كانت تشارك في بطولات المسابقات الرياضية لتلك الجامعات. وهناك جامعات عريقة أخرى لا تقل عنها شهرة وأهمية، ولكنها ليست في هذه الرابطة لأنها تقع في مناطق جغرافية مختلفة ولم تكن تشارك في تلك المسابقات الرياضية مثل جامعة ستانفورد في كاليفورنيا وجامعة دوك في كارولينا الشمالية، وإم آي تي وغيرها (المترجم).

ولئن كان الحصول على درجة علمية من جامعة مرموقة هو مكسب كبير، وعامل مرجح في الحصول بعد التخرج على فرصة عمل لدى واحدة من الشركات الرائدة في العالم، فإن وجود اسم شركات من قبيل—ماكنزي، وغولدمان ساكس، وغوغل، وفايننشال تايمز—على ملخص سيرة العمل هي التي تحدد بعد ذلك مستقبل ارتقائك في الحياة المهنية؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الشركات، فضلًا على كونها معروفة بدقة انتقاء الذين يعملون فيها، فإنها تعدّ أماكن ممتازة للتعلم، واكتساب المهارات المهنية من الآخرين، إضافة إلى أنّها أماكن يتلقى فيها المبتدئون الإرشاد، والنصح، والتوجيه من أصحاب الخبرة. وتتكون فيها شبكات من المعارف ذات قيمة؛ فعلى سبيل المثال، بدأ التعاون بين مايكل وكيتلن من جهة، وسعد من جهة أخرى في ماكنزي، حيث حققا نجاحًا في بدء مشروع للشركة في باكستان. وكان تأثيرهما الواضح في المشروع والنتائج المحققة هو الذي دفع سعد إلى الطلب إليهما الانضمام إلى فريقه في بيرسون. لم تكن شهاداتهما معيارًا مهمًّا، بل كانت إنجازاتهما الواقعية، وسمعتهما في ماكنزي هي العامل المرجح. وأضف إلى هذا الخليط ظهور شبكة (لينكدإن LinkedIn) وغيرها من الشبكات الاجتماعية المهنية، التي تُمكِّن الفرد من جمع ملف شخصي من المهارات الحقيقية، والخبرة، والتوصيات، والتزكية، بحيث أصبحت الشهادة عاملًا فرعيًّا.

يناقش هوفمان وكازنوكا في كتابهما (البدء بنفسك The Start—Up of You) أن:

«المطلوب الآن هو طريقة التفكير الريادية ...
إذا كنت ترغب في اغتنام الفرص الجديدة .... فعليك

أن تفكر كما لو كنت تباشر مشروعًا جديدًا: هذا المشروع هو مهنتك ... وهذا يعني أنك في حاجة إلى أن تكون مطاوعًا للتغير في الأوقات كلها، وإذا أخفقت في التكيّف، فلا أحد – لا ربّ العمل، ولا الحكومة – سيقيل عثرتك حين تسقط»[52].

وهذه هي الطريقة التي يفكر فيها الأشخاص الأكثر موهبة في العالم ممن هم في عقدهم الثاني. سيكون من الممكن – مع اتساع الخيارات– تصور أن الدرجة العلمية التقليدية في المستوى الجامعي الأول ومستوى الماجستير ستفقد بريقها، وربما ينظر إليها في واقع الأمر على أنها مؤشر على النفور من المخاطرة. ومع ظهور وسائل أخرى للاعتراف بالمهارات ومكافأة أصحابها، فإن هذه الريادية لن يقتصر امتدادها على الاعتراف بالخبرة؛ فمع استمرار سوق العمل في التطور، سيحتاج كل شخص إلى التصرف كرائد العمل؛ لأن أرباب العمل سيوظفون أعدادًا أقل من الموظفين، ويفضلون إبرام عقود عمل أقصر مدة وألصق بالمشروع وأهدافه، وهذا بدوره سيعني أن الأفراد الأقرب إلى المخرجات والتأثير سيكونون هم الأكثر طلبًا. والمثال المعاصر على ذلك هو (أودسك)، وهو موقع بحكم ساحة سوق افتراضية للمتعاقدين يضم مليوني ونصف مليون شخص مسجلين في أنحاء العالم، وقرابة ثماني مئة ألف إعلان عمل في الأشهر الستة الماضية. ويجري التعاقد مع الأشخاص؛ لإنجاز العمل، بناء على آخر ما أنجزوه من أعمال ملموسة. وهذه المنجزات تخضع باستمرار للتقييم، والمراجعة المفتوحة من قبل أرباب العمل. فصاحب العمل الذي يسعى إلى

52) Hoffman and Casnocha 2012:206.

توظيف شخص تنفيذي في مجال التسويق يقطن في بنغلادش، ولديه من البراهين على التأثير والإنجاز، سيبدو أكثر جاذبية مقارنة مع الخدمات التي تقدمها وكالة التوظيف المحلية الأكثر تكلفة.

وقد بدأت هيئة التدريس في الجامعات بإدراك هذا التوجه، وهو ما يوضحه رد الفعل من موظف مُغْفَلِ الاسم في رسالة كتبها مخاطبًا فيها بول جونسون (Paul Johnson)؛ نائب رئيس جامعة ويسترن أستراليا، ونشرتها صحيفة محلية، جاء فيها:

> **«أعتقد أنك محقٌّ بأن الاحتكار الحالي الذي تتمتع به الجامعات في منح الدرجات سوف يتلاشى. لقد قمنا بعمل جيد حتى الآن في إقناع الحكومات بأن القطاع غير المنظم من شأنه بطريقة أو بأخرى أن يكون خطرًا على عموم الناس. ولذلك، فإنه في حاجة إلى الرقابة والقيود الصارمة في وجه الدخلاء. ولست أرى أن هذه الحال ستدوم طويلًا. إن طبيعة التمويل المتقاطع للبحث العلمي من عوائد التدريس سيجعلنا أكثر عرضة للخطر»**[53].

إن هذا التحول من الاعتماد على الحكومة والتّشديد على (الزبون) – وهو في هذه الحالة الطالب – قد تكرر كثيرًا في القطاعات الأخرى مع دور العولمة والتقنية في تغيير قواعد اللعبة. وهناك منافسون جدد يأملون بإيجاد سجل مشابه للدرجة الجامعية. ومن هؤلاء موقع (دي غريد) الذي يبدو أن لديه نموذجًا أوليًّا للشهادة عبر الإنترنت، يمكنها تعقّب إنجازات المقررات

53) UWA Response 2008.

الضخمة المفتوحة على الإنترنت (الموكس) ومشروعاتها[54]. ثم إنّ مغامرة متصفح الإنترنت موزيلا (Mozilla) بالدخول في مشروع (منح الشارات) يمكن أن يكون له فرصة للمنافسة[55]. لقد أوجدوا إطارًا معياريًّا، ودعوا المجموعات والمنظمات إلى إصدار إجازاتهم الموثقة بأختامهم لمختلف المهارات والمهام. والفكرة هي أن الفرد يمكنه جمع هذه (الشارات) لاستخدامها دليلًا على مهاراته وقيمته. ويمكن لشبكة (لينكدإن LinkedIn) إضافة إلى ذلك أن تقدم وظيفة التعريف والتزكية، بحيث يمكن للجمهور تزكية المهارات، وتقديم التّوصيات.

إن هذه التطورات يمكنها أن تقدم تقييمًا أكثر دقة، وأحدث عهدًا بمؤهلات الفرد ومهاراته الحقيقية من الشهادة الصادرة عن مؤسسة أكاديمية مرموقة. ومع أن منح الدرجة العلمية سيبقى المعقل المحصن لجاذبية الجامعة، فإن الشقوق قد بدأت تظهر في جُدُرِه التي كانت من قبل عصيّة على الاختراق.

3. ازدهار المدينة

تحاول المدن في أنحاء العالم محاكاة تأثير جامعة ستانفورد على وادي السيلكون، عن طريق أداء دور أكثر نشاطًا وفعالية في إيجاد الظروف، والبنى التحتية؛ لدعم الابتكار، وتنشيط النمو الاقتصادي. فالمدينة التقنية التي أقيمت غرب لندن (East London Tech City the)، على سبيل المثال، سهّلت الحكومة إقامتها، ونجحت في جمع لفيف من الشركات والجامعات؛ بغية تشجيع إقامة

54) See http://degreed.com/about.

55) See http://openbadges.org/en-US/about.html.

المشروعات الجديدة في المنطقة. وقد تم هذا بتدابير جديدة (ومناصرة من روهان سيلفا (Rohan Silva) مستشار رئيس الوزراء للابتكار) لمنح أذونات (تأشيرات) دخول، وإعفاءات ضريبية لرواد الأعمال الذين يرغبون في الاستثمار. ومن حيث الجوهر، نجد أن عناصر ازدهار المدينة التي كانت من الناحية التقليدية تعتمد على وجود الجامعات، أصبحت الآن مملوكة ومستحدثة (على نحو أكثر كفاءة) من قِبَل المدينة نفسها.

ولتحقيق هذا الازدهار، لا بد للمدينة من استثمار كبير لكسب الحرب العالمية؛ للظفر برأس المال البشري، واستحقاق مكانتها بوصفها نقطة تجمع فكري. فالمدن هي مراكز للإبداع، وفيها مساحات للتواصل، والتعاون، والتعلم. ولكن مع غلاء الحيز الحضري، وارتفاع الأجور، وجدت المدن أن حاضنات التعليم والمشروعات الجديدة يمكنها أن تكون مفتاحًا لتوفير منتديات جديدة لاجتماع العقول؛ فمثلًا، حصلت مؤسسة جنرال أسمبلي، وهي مؤسسة إقليمية لبدء المشروعات الجديدة، وتوفير مكاتب للإيجار للمشروعات الجديدة الأخرى— على منح مالية من بلدية نيويورك؛ من أجل الترويج لمرافق المدينة هناك، وقد توسعت هذه المؤسسة في نشاطها إلى لندن، ويقدّم كلٌّ من مركز الإبداع، ومركز التقنية في لندن، خدماتٍ مشابهة عن طريق شبكة تعاونية؛ لتوفير المكاتب.

وباشرت مدينة نيويورك بمشروع طموح؛ لزيادة رأس المال الفكري في المدينة. وتنوي البلدية جنبًا إلى جنب مع جامعة كورنيل، التخطيط لإنشاء جامعة متطورة تُعنى بالتكنولوجيا والابتكار في جزيرة روزفلت (Roosevelt Island).

يرغب بعض ألمع أصحاب المشروعات الرائدة في عصرنا الحاضر، ومنهم مارك زكربيرغ*، وستيف جوبز** (Mark Zuckerberg & Steve Jobs)، بالتوقف عن الدراسة، وترك الجامعة؛ للانتقال إلى وادي السليكون. ومع اتساع انتشار هذه المراكز، فإنه من المتوقع أن نجد أعدادًا كبيرة من رواد المشروعات ممن هم في العقد الثاني من عمرهم، أن يجدوا في النظام البيئي للمدينة مكانًا أكثر نفعًا لطموحاتهم من حرم الجامعة. إن مراكز التقنية المدفوعة لتحقيق رخاء المدينة يمكنها أن تكون جامعات المستقبل.

4. أعضاء هيئة التدريس

أن يكون الشخص عضوًا في هيئة التدريس في الجامعة في القرن العشرين (وبطبيعة الحال قبله كذلك) كان يعني أن يعيش ويعمل في الجامعة. ولم يكن مستغربًا أن تشترط الجامعة على العاملين فيها العيش والإقامة ضمن مسافة محددة من الجامعة؛ لقد كانت الجامعة مجتمعًا مُصغّرًا.

ولكن التقنية الحديثة بدأت في تغيير هذا الوضع؛ فيمكن لعضو هيئة التدريس اليوم أن يكون في أي مكان، ويلقي دروسه عبر الفيديو أو الإنترنت. ولا غرابة في أن الطلبة يفضلون أن يدرسهم أفضل الأساتذة ذوي الشهرة المتخصصين في حقولهم. وهذه النزعة تشهد تزايدًا، وتعيد توكيد ظاهرة رونالدو التي أشرنا إليها آنفًا. زيادة على ذلك، وسّعت التقنية من مدى الاحتمالات. والأمر لم يعد يقتصر على الأكاديميين الكبار الذين يمكنهم التدريس من

* مارك زكربيرغ (1984–) مبرمج حاسوب، مؤسس مساهم لموقع فيسبوك (المترجم).

** ستيف جوبز (1955–2011) مخترع، وشريك مؤسس، ورئيس مجلس إدارة شركة آبل لصناعة الحواسب والهواتف الذكية (المترجم).

أي مكان في العالم، بل بات يشمل الممارسين المهنيين الكبار، مثل منتجي الأفلام، إلى رجال الأعمال، ورجال السياسية، إلى الموظفين الحكوميين؛ فاللورد ديفيد بوتنام (Lord David Puttnam) المنتج السينمائي الشهير الذي أنتج أفلامًا كلاسيكية مثل (عربات النار Chariots of Fire) و (حقول القتل The Killing Fields)، مثلًا، يُدرِّس مادة أخلاقيات الإنتاج السينمائي في ثلاث جامعات مختلفة، دون أن يغادر منزله في إيرلندا.

ولدينا مثال جيد هو إمكان تطوير هذا الأسلوب في مجموعة (مايل إند Mile End Group)، وهي جزء من برنامج التاريخ المعاصر في جامعة كوين ماري (Queen Mary University)في لندن. تقع (مايل إند) في مكان يعبق بتاريخ بريطانيا في القرن العشرين. لقد وضع الأكاديمي جون ديفيس (Jon Davis)، والصحافي جون رينتول (John Rentoul)، ويعاونهما المؤرخ المعاصر الشهير اللورد هينيسي (Lord Hennessy) منهاجًا لِـ (حزب العمال الجديد في السلطة 1997—2010) وقد حضر معظم زعماء حزب العمال الجديد الذين شاركوا في الحكومة، ومنهم توني بلير (ومايكل باربر) اجتماعات مجموعة (مايل إند)، وفي محيط أكاديمي مريح، أبدى الزعماء استعدادًا للتفكّر في نجاحاتهم وإخفاقاتهم، وفي لحظات الإلهام والإخفاق. وجرى تسجيل الندوات كلّها. ويمكن لطلبة المقرّر أن يُحَمِّلوا نسخة من برنامج يمكّنهم من نقل هذه المشاركات إلى حواسيبهم؛ لتبقى بين أياديهم؛ لمشاهدتها في أي وقت. وبمقدور الطلبة قراءة الكتب ومناقشة القضايا مثلما هي الحال في أي جامعة أخرى، ولكن يا لها من مواد إضافية رائعة لديهم! إن قيمة المحتوى التقليدي تشهد انخفاضًا، لكن المحتوى المعد لموضوع مخصص فيثمّن عاليًا.

استطاع الأكاديميون الرواد – هنا– أن يستثمروا علاقاتهم، ويقتربوا من وسط لندن؛ كي يتمكن رجال السياسة، والمسؤولون الحكوميون من المشاركة والحضور بسهولة؛ لبناء برنامج فريد في نوعه. وقاموا بشيء آخر أيضًا؛ إذ وجد الساسة، والموظفون الحكوميون الكبار أنفسهم أن هذه الشبكة جديرة بالاهتمام، وبقوا على اتصال مع المجموعة. ونتيجة لتفكيرهم المبتكر، أوجد الأكاديميون شيئًا ذا قيمة للمشاركين جميعهم، وفي ذلك برنامج مخصوص بهم للبحث، وهو كتاب عن سنوات حكم حزب العمل الجديد، وهو من تأليف ديفيس ورنتول، ويرجح أن يكون أفضل إحاطة بالمعلومات وأوعى بدقائق التفاصيل من أي عمل آخر منافس مهما كان. وباختصار، هؤلاء هم الذين أطلق عليهم توماس فريدمان (Tom Friedman) (مبدعو الإبداع creative creators) في بيئة أكاديمية، يعرضون طريقًا متقدمًا للجامعات التقليدية. وفي المقابل، فإن الذين يقفون وينتظرون، ربما سيجدون أنفسهم– في يوم ما– في طريق التيهور.

إن وجود المعلومات في كلّ مكان، وانخفاض تكلفة بثها وتخزينها إلى قريب الصفر، يعني أن الجامعات لم تعد تملك احتكار التعبير عن الأفكار في المقررات والدروس الجامعية. لقد زوّد موقع (إد إكس EdX) عددًا كبيرًا من المقررات التي يُدَرّسها أساتذة كبار في جامعات هارفارد، و (إم آي تي) لأي شخص في العالم للاستفادة منها. وفي ضوء قيام الأساتذة الأكثر شهرة بإلقاء محاضراتهم، غالبًا في قاعات كبيرة تعج بمئات الطلبة، فإن الفارق، والحال هذه، بين أن تكون هناك بشخصك، أو أن تشاهد المحاضرة عبر شاشة الفيديو، ليس بالكبير. وهذا من شأنه أن يقلل من الاعتماد

على أعضاء هيئة التدريس الكبار في عدد كبير من الجامعات الأقل شهرة، ويهدد قيمتهم في قاعة المحاضرة. وتقرن جامعة (كبلر Kepler) وهي مؤسسة حديثة النشأة في رواندا، بين التعليم عن طريق الإنترنت والتعليم وجهًا لوجه لتقديم محتوى أفضل بتكلفة منخفضة لا تجاريها أي جامعة تقليدية في المنطقة.

إن الدور الرّئيس الآخر لأعضاء هيئة التدريس، وإن كان دورًا احتماليًّا في الأقلّ، هو تقديم الإرشاد والتوجيه للطلبة. وغالبًا ما يحصل الطلبة الذين اختاروا البحث العلمي لمستقبلهم المهني على هذا الإرشاد من هيئة التدريس، ولكن ماذا عن الطلبة الآخرين؟ لقد بدأت الجامعات ببطء بوضع برامج هدفها تقديم النصح والإرشاد. لقد استفادت (كيتلن) كثيرًا في مرحلة الدراسة الجامعية من البرنامج الاقتصادي الذي كان غنيًّا بالنظرية، ومدفوعًا بالتطبيق العملي، حين قُبلت في صفّ صغير، يدرِّس فيه أستاذ سبق له أن عمل مديرًا تنفيذيًّا في قسم تداول الأسهم لدى شركة غولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وكان اسم هذا المقرّر (فك ألغاز وول ستريت Wall Street Demystified) شارك في رعايته بنك دويتشه، وتضمّن معرفة عملية تطبيقية لوول ستريت جورنال، وتحليل الاتجاهات طويلة الأمد، وبمشاركة أيضًا من برنامج (لعبة التجارة) برعاية شركة (ستانلي مورغان)، ويجري في نهايته تقييم شخصي للمشاركين. إنّ حقيبة توظيف الأموال التي تولتها (كيتلن) حققت أعلى مردود من الأرباح في نهاية المقرر، وحصلت على مقابلة ثانية في شركة مورغان ستانلي، وفازت بمنحة تدريبية صيفية، مكّنتها من قضاء إجازة الصيف في قاعة تداول الأسهم في نيويورك. وكانت تلك تجربة تحويلية، رسخت مسيرة حياتها

المهنيـة، ووضعتها في مسـارها الصحيح. قليلـة جدًّا هي المقرّرات الجامعيـة التـي تقدم لطلابها مثـل تلك المعرفة، والثقـة، والإدراك الشّخصي لتأمين تلك الفرصة.

ولكـن يصعب توفيـر مثل هذا النـوع من أعضاء هيئة التدريـس بأعداد كافية دون تكبد نفقات باهظة. ومثلما أن دور هيئة التدريس فـي ازدهـار المدينـة أو الإقليـم سـيصبح أكثـر أهميـة للجامعـات التقليديـة، فـإن القـدرة علـى توفيـر الخبـراء، والرعايـة والإرشـاد المتواصلين للطلبة الطموحين ستصبح حيوية بالنسبة إليها.

5. الطلاب

كان على الطلاب– في التعليم التقليدي– أن يكونوا في المكان الـذي توجـد فيـه هيئـة التدريـس؛ مـن أجل نقـل المعرفة، وتشـجيع النقاش والمحـاورة داخـل الصـف. أمـا اليـوم، فمثلمـا أن بمقـدور الأسـاتذة أن يكونـوا فـي أي مـكان فـي العالـم لإلقـاء المحاضـرة، فكذلـك حال الطـلاب في تلقيها؛ فعلى سـبيل المثـال، تقدّم جامعة (يونيسـا UNISA) فـي البرازيل بثًّا حيًّا مباشـرًا لمحاضرات أسـتاذ واحد إلى طلاب يجلسون في قاعات دروس، في مدن عدّة.

إن ظهـور التقنيـة الجديـدة، مثـل الواقـع الافتراضـي (virtual reality)، والواقع الموسّع، سهّلت محاكات تجربة التفاعل الشخصي من أماكن بعيدة. وفي الوقت الذي شاهد وخبر فيه جيل مايكل أخيرًا عقـد الاجتماعـات عن طريـق الفيديو عبر الإنترنـت، وأصبح لديهم إلمـام بتقنيـة التواصـل مثل سـكايب، فإن طـلاب اليوم والمسـتقبل نشـؤوا عليهـا. وكثير مـن أطفال اليوم يسـتخدمون هـذه التقنية بلا تكلف، بعد أن أصبح الافتراضي والواقعي متّصلين لا متضادّين.

ستكون هذه التقنية، إلى جانب شيوع المحتوى التعليمي، وتعدُّد قنوات الاتصال الفوري قادرةً على توصيل تجربة التفاعل في غرفة الدراسة بين الطالب وأقرانه، بصرف النظر عن أماكن وجودهم.

يقول ديفيد غلانس من جامعة غرب أستراليا، الذي عكف على بحث أصول التدريس باستخدام مقررات (الموكس):

«سيناقش بعض الأفراد في أنك لا تحصل في العالم الافتراضي على تفاعل مماثل للتفاعل وجهًا لوجه، ولكن الغالبية العظمى من طلبتنا اختارت عدم الحضور إلى الحرم الجامعي، حين بدأنا بتسجيل المحاضرات وبثها، مع عدم إلزام الطلاب بالحضور. أما فيما يخصّ الواجبات الجماعية والمشروعات، فقد نظم الطلبة أنفسهم إلكترونيًا، فأقاموا مجموعات عبر الفيسبوك، وكانوا يلتقون عن طريق منتديات غوغل، وسكايب، وأحيانًا وجهًا لوجه. وهذا فعلًا غيّر الحاجة إلى التفاعل الشخصي وجهًا لوجه».

يشهد عالم اليوم تغييرًا مذهلًا؛ فقد أصبح لزامًا على كلّ شخص أن يكون متعلمًا نشطًا، ومتأهبًا للتعامل بفعالية مع تغيّر الظروف، في وقت يتناقص فيه الدور المُفاضِل للجامعة، وأصبح يُتوقع من كل شخص أن يكون رياديًّا بصرف النظر عن مستوى تعليمه. لقد بسّط كلّ من ريد هوفمان، وبن كازنوكا هذه الرؤية على أفضل وجه، ولكن هناك آخرون يدركونها. لقد سعت عدد من المواقع الإلكترونيّة، والكتب إلى تغيير (عقلية) الناشئة، وطرائق تفكيرهم؛ فموقع (TAOTPR) مثلًا، بدأه شاب صغير من سنغافورة، واسم الموقع مصطلح لعبارة (فنّ تحمّل المسؤولية الشّخصيّة)، وهو موقع

يساعد الفتية اليافعين على تعلم (طريقة تفكير) تعود عليهم بالنفع، وتحقّق لهم (هوية شخصيّة) عن طريق الفعل والعمل[56]. وأصبح شباب اليوم يدركون أنه يمكنهم تعلم الكثير من بعضهم. وكذلك شبكة (ساندبوكس) وهي شبكة للمبتكرين تحت سن الثلاثين، يعقد أعضاؤها اجتماعات، ويقيمون أنشطة مؤسسة على الفكرة القائلة: إنهم يستطيعون تعلم الكثير من بعضهم، وأنّ عليهم الاجتهاد في ذلك[57].

إن الجامعات في حاجة إلى التجاوب مع المطالب المتغيرة، والتوقعات المأمولة لطلاب اليوم والمستقبل. إنّ السبب أورده المغني بوب ديلون بعد مرور كلّ هذه السنوات (منذ أن ترك الجامعة)، بقوله: الطّريق القديمة تشيخ بسرعة.

6. الحكم والإدارة

لما كان الغرضُ الرّئيسُ من الحكم والإدارة توجيهَ العناصر الأخرى للجامعة وتعزيزها، فإن تركيز الحكم والإدارة، والهدف العام، يجب أن تتكيّف مع التغيرات التي تطرأ على المكوِّنات الأخرى للجامعة؛ فإن كان طلاب الجامعة وأساتذتها متفرّقين في أقطار العالم، فَلِمَ لا يكون إداريّوها متفرّقين أيضًا؟

لا تختلف الجامعات كثيرًا عن الشركات العالمية، فيما يتعلّق بالحكم والإدارة، ولا تختلف الجامعات كثيرًا عن الشركات العالمية التي تنجح نجاحًا مؤزّرًا مع تفرّق إدارتها في أقطار العالم. بل إن هذا الأمر بالنسبة إلى المقرات الضخمة المفتوحة على الإنترنت

56) See http://taotpr.com/.

57) See http://www.sandbox-network.com/.

(موكس)، يعدّ أمرًا لا مفرّ منه. وهو واقع الحال فيما يخصّ المؤسسات التعليمية الربحية الكبرى؛ فجامعات لوريت الدولية، على سبيل المثال، هي شبكة لما يربو على ستّين مؤسسة منتشرة في تسع وعشرين دولة. وتدعم الإدارة المحلية عن طريق تبادل أعضاء هيئة التدريس، والمناهج الدراسية، والطلاب بين مختلف الفروع المنتمية إلى الشبكة[58].

وحتى الجامعات التقليدية، بات وجود منظور عالمي لديها أمرًا ضروريًّا، ولا سيما إذا كان لديها عدد كبير من الطلاب الأجانب في حرم الجامعة، أو في فروعها في الخارج، أو عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن الارتباطات المحلية تبقى ضرورية للجامعات التي تأخذ على عاتقها اقتناص الفرص الناجمة عن التعاون مع المدينة، والسلطات الإقليمية.

لقد كانت إدارة الجامعة، ولا تزال، تعدّ تحديًا كبيرًا للجامعات الغربية، مع ارتفاع نفقاتها، وتزايد أعداد موظفيها بنسب تتجاوز نسب أعداد الطلاب المُسجلين فيها. أظهرت دراسة في جامعة مينيسوتا أنه من عام 2001 وحتى عام 2012، أضافت الجامعة ما يربو على ألف موظف إداري، ليزداد أعداد موظفي الإدارة بذلك بمعدل يتجاوز ضعفي زيادة المدرسين، وتقترب من ضعفي سرعة تزايد معدلات الطلبة المقبولين في الجامعة.

ويستهلك هؤلاء الإداريون 24% من مجموع الرواتب التي تنفقها الجامعة، في الوقت الذي كانت فيه حصة هيئة التدريس 37%، ولكن بعد عشر سنوات، ارتفعت حصة الإداريين من مجموع الرواتب التي تدفعها الجامعة مقابل انخفاض حصة المدرسين[59]. ولاحظ تقرير

58) See http://www.laureate.net/AboutLaureate.

59) Belkin and Thurm 2012.

شـركة (بين Bain) الاستشـارية الذي صدر حديثًا أن ما يحدث هو جزء مـن اتجـاه أوسـع. وقـد ذكـر التقريـر أن إدارة الجامعـة عادة ما تتسـم (بعـدم الكفـاءة الإداريـة الواضحة، وعـدم القدرة على إغـلاق البرامج القديمة، وعدم الكفاءة على نطاق واسع في الحرم الجامعي، والحوافز غيـر المنسـجمة بيـن الأقسـام المختلفـة والبرامـج؛ للسـيطرة علـى النفقـات)[60]. ومع ارتفاع النّفقات، واحتدام المنافسـة، فلا مناص من أن يكون هناك ضغط إضافي على الجامعات؛ لتحقيق الكفاءة الإدارية.

7. المناهج

بدأت المناهج الدراسية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس للطلبة في الجامعة بالتحوّل، على نحو متزايد، إلى سـلعة بعد أن كانت تعد أثمـن مـا تملكه الجامعة. وقد سـهلت المقـررات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (موكس) الوصول إلى المناهج المُجرّبة والمُمحّصة، ووضعها في متناول أي شخص في العالم لاستخدامها والاستفادة منها. إنّ هذه الخطوة تناسـب المقررات الأساسية التي تحدد جزءًا كبيرًا مـن تجربة الطالب الدراسـية في الجامعة. ومـع أن بعض الجامعات تشكك في الحركة، فإن هنـاك آخرين يطلقون عليها (لحظة نابستر* Napster moment للتعليم العالي)[61] ويلخّص ردّ المدرس في جامعة غرب أستراليا على سؤال من نائب رئيس الجامعة هذا التغيير بإيجاز:

«إن المقـررات الضخمـة المفتوحـة على الإنترنت (موكس) هـي قضيـة حقيقيـة. وليس هنـاك جامعـة

60) Bain Brief 2012.

* موقع نابستر «Napster moment» كان موقعًا إلكترونيًّا يقدم خدمات مشـاركة واستنساخ ملفات الأغاني الصوتية مجانًا بين الأعضاء المسـجلين (عبر برمجة النظير إلى النظير). رفع أصحاب حقوق النشـر دعوى قضائية على الموقع وأغلق عام 2001 على إثر تسوية بين طرفي النزاع قبل صدور الحكم في الدعوى مقابل أن يدفع الموقع 36 مليون دولار تعويضات للمدعين. وكان للموقع قبل اغلاقه شهرة واسعة.

61) Shirky 2012.

مسؤولة اليوم ستسمح لأعضاء هيئة التدريس فيها بقضاء الوقت في كتابة مقررات جامعية مخصصة لأهداف الأقسام المختلفة؛ نظرًا إلى توافر الكتب المقررة بأسعار زهيدة وعلى نطاق واسع. وسيكون من الصعب تبرير السماح لهم بإنتاج محتوى للمحاضرات التقليديّة لمادة الاقتصاد 101، أو التفاضل والتكامل 101 في الوقت الذي يتوافر فيه هذا المحتوى دون مقابل على الإنترنت، وليس هناك سوى طرائق محدودة يمكن تدريس المادة بها، وقد عبّر الطلبة بأقدامهم عن رأيهم (نسبة الحضور في بعض المحاضرات في كليات الإدارة والأعمال تقل عن 50% بعد الأسبوع الثالث من بدء الدراسة»[62].

هناك ثلاثة مواقع بارزة تقدم المقررات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (موكس) هي (كورسيرا) و(أوداسِتي)، و(إدْ إكس) Coursera, Udacity & EdX. وكلها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجامعات أمريكية مرموقة. بدأت كورسيرا في جامعة ستانفورد، ويشهد الموقع نموًّا سريعًا، إذ يقدم أكثر من مئتي مُقرّر دراسي، بمشاركة ثلاثين جامعة، وفيه مليون مستخدم مُسَجَّل. بدأت كورسيرا بالابتكار على صعيد الاعتماد الرسميّ، عن طريق الشراكة مع مجلس التعليم الأمريكي؛ لكي تبدأ بتقديم مقررات لها اعتماد واعتراف رسميّ، تضاهي المقرّرات التي تقدمها الجامعات التقليدية. أما (إدْ إكس) فكانت بدايته في معهد (إم آي تي) وجامعة هارفارد بوصفهما جامعتين غير ربحيتين، وتعرضان مقرراتهما للطلبة في أقطار العالم دون مقابل. في حين أسّس موقع (أوداستي Udacity) (سيباستيان ثرُن Sebastian Thrun)؛ وهو أستاذ سابق في جامعة ستانفورد، وعمل في شركة غوغل. يقدم الموقع مقررات دراسية؛

62) Johnson 2012.

معظمها في مجال العلوم، والبرمجة الحاسوبية، ويسعى إلى كسب المال عن طريق مجلس للتوظيف وبرامج الإحالة والتزكية.

وتستخدم كل من (إد إكس) و (أوداستي)، خدمات شركة (في يو إي) التابعة لمؤسسة بيرسون، ولها أربعة آلاف وخمس مئة مركز امتحان في العالم؛ من أجل إدارة امتحانات نهاية الفصل، والإشراف عليها[63].

وهناك مواقع أخرى للتعليم على الإنترنت، ولكنها غير متاحة للجميع، وهي الجامعات التي تقدم بعض المقررات عن طريق الإنترنت. استحوذت بيرسون؛ الشركة التي نعمل فيها، على شركتين من هذه الشركات، هما (إي كوليدج) و (إمبا–نت كومبس) (eCollege & Embanet Compass). وتعمل إمبا–نت كومبس مع الكليات والجامعات في شمال أمريكا؛ من أجل تقديم حلول الإنترنت لتصميم البرامج، والتسويق والتوظيف، والاحتفاظ بالطلاب، وتقديم الخدمات الطلابية. وهناك شركة مماثلة تدعى (تو يو) تقدم التعليم بوصفه (خدمة)، وتجعل من هذا النموذج الخدمي بديلًا عن الجامعات التقليدية؛ كي تتمكّن من تقديم مناهجها الدراسية، باستخدام الإنترنت[64]. مثل هذه النظم تعمل على المستوى المؤسسي، ويمكنها أن تقدم أفضل فرص الاستمرار والبقاء لبعض الجامعات التقليدية، ولكن هذا يتوقف على أمور عدّة، من بينها، قدرة تلك الجامعات على خفض النّفقات، وتحويل الادخار إلى الطلاب بخفض الرسوم الجامعية.

وهناك أيضًا نماذج تعمل على زعزعة التصورات التي ترى أن تطوير المناهج الدراسية حكر على الجامعات، وتدريسها حكر على الأساتذة. وتقدم (ليرن رِف Learn Rev) وهي شركة حديثة التأسيس، دورات دراسية تشدّد على المهارات المتصلة بالعمل،

63) Mary 2012.

64) See http://2u.com/.

مثل إدارة الاجتماعات، ووضع النماذج المالية، والتفاوض. هذه المناهج يضعها ويدرسها مهنيون محترفون في هذه المجالات، أتقنوا ممارستها في شركات رائدة مثل ماكنزي، وغولدمان ساكس، ومايكروسوفت. والفكرة هنا هي أنّ تَعَلُّم الممارسة العملية بدلًا من النظرية هو ما يلزم؛ لتحقيق النجاح في سوق العمل هذه الأيام، وأن الاسم التجاري لشركة مرموقة يعوّل عليه أكثر من اسم جامعة مرموقة[65].

سيتحتم على الجامعات التقليدية أن تذهب إلى ما هو أبعد من تطوير المناهج الموحدة للمواد الدراسية الأولية؛ كيلا تتأخر عن الرّكب. وهذا قد يتطلب منها تعديل مناهج (موكس) وتطويعها بما يتناسب مع بيئتها الخاصة، ومتطلباتها، ولغتها المحلية. فمثلًا، قد يستخدم أستاذ في الصين مادة الاقتصاد 101 (the Economics 101) من موقع (إدّ إكس)؛ ليطور نسخة باللغة الصينية، مستخدمًا دراسات الحالة المحلية. ويمكن للجامعات أن تحصر طاقاتها في تطوير المناهج التعليمية المصممة؛ لتعمل في مجلات تخصصية لم تتناولها مناهج (موكس). ومع أن (موكس) يمكن أن توفر المحتوى، فإنه لا يمكنها التحقق بسهولة من أن الطلبة يكتسبون الخصائص والصفات التي تكفل لهم النجاح في مجتمع القرن الحادي والعشرين، بيد أن الأستاذ الجيد يمكنه ذلك. هذا التخصيص المحلي والتوطين، والتعديل المناسب للظروف المحلية سيكون جزءًا حيويًّا لإنقاذ الجامعات التي ليست من صنف النخبة.

8. التعليم والتعلم

إننا في حاجة إلى التأمل والتفكير في طبيعة التعليم والتعلم في

65) See http://learnrev.com/.

مؤسسات التعليم العالي، مع توافر المحتوى التعليمي ذي المستوى العالمي في أي وقت دون مقابل، وقدرة أعضاء هيئة التدريس أن يكونوا حاضرين في أي وقت، وفي أي مكان، وبروز التعليم عن طريق الإنترنت بديلًا عن المحاضرات التي تتطلب الحضور الشخصي. إن التعليم عن طريق الإنترنت موجود ليبقى 68% من رؤساء الجامعات يعتقدون أن جودة المقررات التي تدرس عن طريق الإنترنت تضاهي جودة المقررات التي تلقى على الطلبة في قاعة المحاضرات وربما تفضلها[66]. وانتهت دراسة صادرة عن وزارة التعليم الأمريكية إلى أن الطلبة الذين تلقوا تعليمهم عن طريق الإنترنت كانوا في المتوسط أفضل قليلًا من الذين تلقوا تعليمهم في قاعات الجامعة وجهًا لوجه[67]. وتشير مجلة وقائع التعليم العالي (The Chronicle of Higher Education) إلى أن أصحاب العمل لا يزالون في شك من قيمة الشهادات المكتسبة عن طريق الإنترنت، ولكن يرجح أن هذا الاتجاه سيتغيّر بمرور الوقت[68].

الشكل (4)

يفضِّل أصحاب الأعمال أنواع الجامعات كلّها باستثناء جامعات الإنترنت.

المصدر: فيشر 2013.

احتسب متوسط التصنيف وفق مقياس من 1 إلى 5 حيث مدلول الرقم 1 «أقل كثيرًا» ومدلول الرقم 5 «أكثر بكثير».

66) Allen and Seaman 2010:14.

67) National Education Technology Plan 2010.

68) Fischer 2013.

أصبح بمقدور الطلبة إضافة إلى ذلك – على نحو متزايد – أن يكونوا مشاركين فاعلين في صنع المعرفة. إن أصول التعليم الجديدة ستنتقل إلى ما هو أبعد من النموذج التقليدي المكون من المحاضرات المتبوعة بالواجب المنزليّ، ثم التقييم بالامتحان. ووفقًا لما يقوله الدكتور كلارك كوين (Dr Clark Quinn): «إن عقولنا لديها حدود في القدرة على تخزين المعلومات كل يوم – والممارسة في الواقع العملي تساعدنا على الاحتفاظ بها[69].

الشكل 5

غرفة التحكم في جامعة نانيانغ التقنية.

لقد بدأنا نشاهد هذا الأمر في الواقع العملي. جاء في الصفحة الأولى للموقع الإلكتروني لجامعة ويسترن غَفَرنَرز (Western Governors University) في الولايات المتحدة هذه العبارة: «إنك تكسب شهادتك بناءً على ما تعلمته، وليس بطول الوقت الذي تجلسه في قاعة المحاضرة. ونحن نسمي ذلك «التعليم المؤَسَّس على الكفاءة». وفي الوقت نفسه، يقود الأستاذ دانييل تان (Daniel Tan) برنامجًا في جامعة نانيانغ للتقنية (Nanyang Technological

69) Quinn 2010.

University) في سنغافورة، حيث تُسَجَّل 70% من المحاضرات؛ لكي يشاهدها الطلاب لاحقًا في أوقات فراغهم. ويخضع استخدام المحاضرات للمراقبة، ولوحظ وجود ارتفاع حاد في نسبة المشاهدة عقب الفراغ من المقرّر، وقبل الامتحانات الرئيسة، وهو يفيد بتغيّر في الطريقة التي يستوعب فيها الطلاب المحتوى التعليمي. ويقترن هذا مع تجربة (التعليم المعكوس أو المقلوب)* التي يقوم فيها الأستاذ الجامعي بدور المساعِد المحفِّز بدلًا من دور المُلقِّن. ويدفع المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة وقائدها الملهم، الأستاذ لي سنغ كونغ (Lee Sing Kong) بدعم فكرة التعليم المقلوب، ثم يتبادلون الأفكار مع الجامعات الأخرى في سنغافورة.

ومن النتائج الأخرى، هي أن التعليم ليس بالضرورة أن يتابع النموذج التقليدي القائم على سلسلة من التفاعل المتبادل الممتد على مدى الفصل الدراسي. إن طلاب اليوم في حاجة إلى المهارات التي يمكن تطبيقها في العالم الحقيقي غدًا. وظهرت المؤسسات المبتكرة الناشئة الآن لتوفير هذه المهارات ذات الصلة في وقت تبدو فيه الجامعات متباطئة جدًّا، أو مكلفة كثيرًا لكي تنافس في هذا المجال. وتوفر مؤسسة جنرال أسمبلي (General Assembly)، مثلا، لرواد المشروعات المناهج الدراسية التي يحتاجون إليها؛ لتحقيق النجاح لشركاتهم الناشئة، عن طريق محاضرات موجزة[70]. وتسمح (سكل شير SkillShare) وهي أيضًا مؤسسة ناشئة، للناس بالمشاركة في خبراتهم، سواء كانت هذه الخبرات متعلقة بالطبخ،

* flipped classroom التعليم المقلوب أو المعكوس–أسلوب تعليمي تسبق فيه الواجبات المنزلية الدرس العادي حيث يشاهد الطلاب في البيت محاضرات قصيرة مصورة، بينما تخصص غرفة الفصل للتمارين والمشروعات والنقاشات (المترجم).

70) See http://generalassembly.com/.

أم بالبرمجة، مع أي شخص لديه استعداد لدفع رسم مقابل ذلك[71]. ويحتمل أن تقدم هذه المنتديات سوقًا أكثر كفاءة للتعليم والتعلم مما يقدمه نظام بيئة الجامعة – وقد يكون ذلك لكثير من الناس أفضل طريقة لتحسين حياتهم عن طريق التعلم. ويعدّ موقع مؤسسة (فري فورمرز Freeformers) مثالًا على دروس التعلم التجريبي، التي تهدف إلى تعليم كل من طلبة الثانوية العامة والمديرين التنفيذيين الكبار على التفكير بطريقة مطوري البرمجيات الحاسوبية. ويتعلم الملتحقون بهذه الدورات الممارسة الفعلية لما تعلموه، وبعد عدد من الساعات، تجدهم يبنون برنامجهم الأول باستخدام عدد من المغذيات من واجهات التطبيق البرمجية[72].

إن إعادة تفكير دراماتيكية في كيفية استخدام أعضاء هيئة التدريس أوقاتهم، وكيفية تفاعلهم مع الطلبة ستكون نقطة مركزية للنجاح في المستقبل، بالنسبة إلى الجامعات التقليدية. فحيث سبقت جامعة بريغهام يونغ ايداهو غيرها، سيكتشف الآخرون أن عليهم اتباع خطاها؛ فعلى سبيل المثال، أعلنت كلية وارتون للإدارة (Wharton School of Management) في جامعة بنسلفانيا، وشركة سيسكو في بيان صحافي في 25، فبراير/شباط عام 2013، أن تجربة التعلم في المستقبل ستمزج الاتصال بحجم الحياة الطبيعي مثلما نراها عن طريق (الحضور عن بعد) بتقنيات التعاون، ما يحسّن إلى حد كبير الطريقة التي يتفاعل بها أعضاء هيئة التدريس، والطلبة والخريجون.

71) See http://www.skillshare.com/.

72) See http://freeformers.com.

وليس هذا مقصورًا على الجامعات؛ إذ بدأت تظهر مجموعة من الفرص التي تستخدم طرائق مختلفة وأحيانًا مكثفة؛ لحفز الطلبة على الارتقاء إلى مستوى، كان يعتقد في وقت ما أنه المستوى الجامعي. وهذه هي الطريقة التي حققت فيها كل من (علِّم من أجل أمريكا Teach for America) و (علِّم أولًا Teach First) نجاحًا في إعداد المعلمين في ثمانية أسابيع، أو أقلّ، بدلًا من عام كامل. يقوم برنامج (ديف كامب DevBootcamp) – في غضون ذلك – بتدريب مكثف مدة تسعة أسابيع لإعداد مهندسي برمجيات (جاهزون للوظيفة)، حيث يجد 90% منهم الوظائف في الثلاثة أشهر الأولى من التخرج[73].

9. التقييم

مثلما باتت المناهج وطرائق التعليم عرضة للاضطراب، فكذلك عملية التقييم. وتراوحت الجامعات بخصوص التقييم، من الناحية التقليدية، ما بين الامتحان النهائي في نهاية الفصل الدراسي، والتقييم النموذجي أو الأطروحة، أو مزيج من بين الثلاثة. وفي بعض المواقع، ولا سيما في برامج الدكتوراه، لا تزال طريقة الدفاع عن الأطروحة في مناقشة علنية شفوية محافظة على مكانتها.

ويمكن أن يكون للتقنية في الواقع العملي أثرٌ مهم، في الوقت نفسه؛ فتقييم الطيارين، على سبيل المثال، يجري عن طريق محاكاة حاسوبية متطورة لحجرة القيادة، والبيئة الخارجية للطائرة. ولا ننسى الألعاب الحاسوبية التي تستطيع قياس مجموعة من الصفات

73) Staton 2012.

وتقييمها لدى الفرد؛ منها الثبات، والخيال، والتعاون، وتوافر سبل عدّة للنجاح، إلى جانب التقييم الفوري.

قد لا تكون أذربيجان (حتى الآن) دولة رفيعة المستوى، وربما يبقى فريق إف كي باكو، أقوى فرق كرة القدم فيها، مفتقرًا إلى الشهرة حتى هذه اللحظة، ولكنهم صنعوا تاريخًا في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2012، حين قرر الفريق تعيين فوغار حسين زادي (Vugar Huseynzade) البالغ من العمر 21 عامًا مديرًا للفريق. وقد جرى تعيينه على الرغم من أن منافسه (جين بيير بابن –Jean Pierre Papin) المهاجم الفرنسي السابق كان يمتلك خبرة إدارية واسعة. وكان الأساس الذي اختير على أساسه فوغار حسين زادي هو نجاحه في لعبة مدير كرة القدم (Football Manager) الحاسوبية. ويقول حسين زادي: لقد كنت دائمًا أتمنى العمل في مجال كرة القدم، وكنت ألعب لعبة مدير كرة القدم منذ عام 2002. حظًّا سعيدًا له! في نظر بعض الناس أن هذا الإجراء الغريب لا يحدث إلا في جمهورية بعيدة، ولكن ربما يكون، أو لعله نبوءة مبكرة لما ستؤول إليه الأمور في المستقبل. من المؤكد أن برهنة النجاح في العالم الافتراضي سينظر إليه– وعلى نحو متزايد– بصفته وثيق الصلة بالعالم الحقيقي. ثم من ذا الذي يملك سلطة القول: إن عشر سنوات من النجاح في لعبة حاسوبية هي أقل صلة بهذا الدور مما لو أكمل هذا الشاب توًّا شهادة في علوم الرياضة في كلية لوفبورو (Loughborough)؟ ثم نطرح هذا السؤال نفسه عن الأعمال التجارية أو المالية. وكلا الحالين يعتمدان اعتمادًا أساسيًّا على النموذج الحاسوبي.

إن الثورة في التقييم لن يقتصر اعتمادها على التقنية، بل

سيعتمد كذلك على ردود الفعل من العالم الحقيقي. لقد سبق أن شاهدنا هذا في (توب كودر TopCoder)، و (غت هَبْ GitHub) فيما يتعلق بالبرمجيات الحاسوبية. وهل هناك طريقة أفضل لتقييم معرفة الطالب بكيفية تسيير شركة ناشئة أكثر من أن ترى وتعايش كيف يحدث ذلك في الحياة العملية؟ ونظرًا إلى معدلات النجاح المتدنّية للمشروعات التجارية الناشئة، فإن هذا الأمر يجب ألا يقتصر على مسألة: هل سينجح المشروع أم لا؟ بل على كيفية التصرف مع الفشل، وكيف سينظر إليهم الممولون المشاركون أو غيرهم ممن يتعامل معهم رائد المشروع.

يتطلب التأهيل للتدريس في إنجلترا النجاح في غرفة الصف، وتزكية من العاملين في التدريس ومن موظفين من الجامعة. ويصدق الشيء نفسه على (كلية ريليه الجامعية للتعليم في أمريكا Relay Graduate School of Education) التي صممت صراحة من أجل الخروج على القالب التقليدي في إعداد المعلمين في الولايات المتحدة، وإعداد المعلمين لرفد سلسلة من المدارس المدعومة، مثل (كيب)، وسلسلة مدارس أنكومون سكولز (KIPP& Uncommon Schools).

وفي مثال آخر، أعلنت جامعة وسكنسن من عهد قريب، عن استحداث شهادة يمكن اكتسابها على أساس لا يرتبط بنظام الساعات المعتمدة، ولا بالحضور مدّة زمنية معيّنة، ولكن ببساطة عن طريق إظهار الكفاءة في سلسلة من الامتحانات التي يمكن التقدم إليها عن طريق الإنترنت، ومن المنزل، مصداقًا لما أشارت إليه وول ستريت جورنال بقولها: إنهم يفصلون التعليم عن التقييم[74].

74) Porter 2013.

إضافة إلى ذلك، ليس هناك من سبب يحتم أن تقام هذه الأنواع من التقييم في الجامعة، أو أن تصحح فيها، أو تعد فيها. هناك أسباب وجيهة لتولي المتخصصين في التقييم هذه الأدوار، سواء أكانت عناصر التقييم من وضع شركات التقييم، مثل كوليدج بورد (College Board)، أم خدمات الامتحانات التعليمية (Educational Testing Service— ETS) أم شركة بيرسون، أم مثلما هي الحال مع فيو التابعة لبيرسون، في مراكز التقييم. ومع عولمة سوق العمل، سيحرص الطلاب على أن تكون مؤهلاتهم معترفًا بها عالميًّا. وعلى الرغم من أن الجامعات العريقة يمكن أن تكفل هذا الاعتراف، فإن الجامعات الأقل شهرة قد تفضل الاعتماد على علامات تجارية عالمية لتولي هذه المهمة؛ فإن كانت اختبارات الجي مات (G—MAT) والجي آر إي (GRE) تصلح لدخول الجامعة، فَلِمَ لا تكون كذلك للخروج منها؟ لقد أظهر تقييم الأقران، والتقييم الذاتي براهين قوية على أنها على درجة من الدقة تضاهي تقييم الأساتذة بنسبة تطابق بلغت 88% في دراسة أجرتها برينستون (Princeton Study)[75]. ومع وضع آليات ضمان الجودة في مكانها المناسب، فإن عملية التقييم يمكنها أن تحل مكان التقييم الرسمي، وستثبت أنها ستكون أكثر فعالية عن طريق المساهمة في تعزيز التعلم، وتبادل وجهات النظر. وستذهب الحجة إلى أبعد من ذلك؛ ونظرًا إلى الفجوة – وأحيانًا— الصدع، ما بين متطلبات سوق العمل، وما تعرضه الجامعات، فقد عمد بعض أصحاب العمل إلى أخذ زمام الأمور بأيديهم. ويفيد استطلاع أجري قريبًا في المملكة المتحدة أن 18% من الناس يعتقدون أن التعليم الجامعي هو إعداد

75) Glance 2012.

جيد للدخول إلى سوق العمل اليوم. وردًّا على ذلك، رفضت ويندي بيات، متحدثة باسم الجامعات العريقة، هذا التصور قائلة: إن التعليم الجامعي هو الإعداد المثالي. فإن كانت محقة فيما تقول، فهي على أقل تقدير لديها مشكلة كبيرة في الاتصال.

إن أصحاب الأعمال حول العالم، يقينًا، لا يرون الأوضاع بتلك الطريقة؛ فقد أوجد Unilever & P&G، مثلًا، نظاميهما المخصوصين بهما للتقييم، في حين استثمر بعضهم الآخر كثيرًا في مراكز تقييم عدّة. وهناك عدد أكبر قد يسارعون إلى اعتماد عملية تقييم، تمكنهم من اكتشاف المواهب التي غابت عن الجامعات تمامًا، أو فشلت في تطويرها بفعالية. وهذا لم يحدث بعد، ولكنه إذا حدث، وبالأحرى حين يحدث، فإن الهوة التي بين الجامعات وسوق العمل سيتعذر ردمها.

10. الخبرة

أصبح من الممكن الحصول على خبرة التعليم الجامعي، وعلى نحو متزايد، في أماكن أخرى غير الحرم الجامعي، في ظل تطور وسائل الاتصال، والاجتماعات، ونوادي الشباب، ومجموعات التعلم. لقد شاهدنا من برامج (التلمذة) التي سبقت الإشارة إليها، أنه يمكن أن يكون هناك بديل عن حرم الجامعة، وأحيانًا قد يكون هذا البديل ذا قيمة أكبر، لبناء شبكة للتعلم. بعض هذه الشبكات أصبحت ذات صبغة عالمية، مثل (ساندبوكس Sandbox)؛ وهي شبكة انتقائية للأفراد المبتكرين الذين ينظمون اجتماعات تعتمد على تعلم الأقران بعضهم من بعض. وهناك شبكة (Summit)؛ وهي مؤتمر للأفكار المرموقة، تقام معظمها في الولايات المتحدة،

وقد حصلت على قطعة أرض في ولاية كولورادو؛ لإقامة ملتقى للمفكرين والمهنيين المحترفين. أما (إنستيتوت [E]nstitute) فهو مشروع ناشئ في نيويورك، يسهم في توفير تجربة بديلة (للزملاء) المنتسبين إليه، الذين يلتحقون ببرامجه في مرحلة مبكرة من تأسيس شركاتهم مدة عامين. ويتاح للزملاء الوصول إلى مجموعة من المرشدين الخصوصيين، وحلقات النقاش، وحفلات العشاء التي يتحدث فيها ضيوف كبار. ويجري التعامل مع الطلبة بصفتهم فوجًا طلابيًّا، حيث يقيمون في مسكن خاص مشترك[76]. ومع أن هذه التطورات تميل إلى التشديد على المنتسبين من الفئة العمرية 20–30 سنة، لكن يبدو من المرجح أن تتجه إلى شمل الفئة العمرية من 18–24 عامًا.

وهناك برنامج (عام المواطن العالمي Global Citizen Year) المخصص للتعليم في الخارج، يشدّد على الطلبة الذين أنهوا دراستهم الثانوية. يقدم هذا البرنامج عامًا من الخبرة لتعلم القيادة، والتعاطف العالمي، عن طريق سلسلة من البرامج الجماعية، والواجبات التأملية، والإقامة مع عائلة، والعمل التطوعي في بلد أجنبي. ويتوقع في المستقبل من برنامج مثل هذا أن يصبح سنة واحدة من مجموع دورة تمتد أربع سنوات. وفي المثل، يربط مشروع شباب عالم واحد (the One World Youth Project) الفصول الدراسية في العالم بمنهاج دراسي فريد، يقوم على التفاهم بين الثقافات. إنه مثال جيد للبرامج ذات التكلفة المنخفضة، التي يمكن البناء عليها لتصبح مقرّرًا كاملًا مع نمو التعاطف والتفاهم بين الثقافات في العالم. ولعلّنا نشاهد الرياضة التي تقام داخل

76) Huffington Post 2012.

أسوار الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة، وقد أصبحت تقام في المدينة بين الشباب من سكانها.

ومع ذلك، لا تزال الجامعة التقليدية – في هذا المجال– تملك الكثير بالمقارنة مع المنافسة. ولذلك، فإن تزويد هذه التجارب للطلبة الذين يسعون إلى الحصول عليها، سيبقى مصدرًا للأفضلية التنافسية لبعض الجامعات.

إننا نعترف بكل حرية أننا لا نستطيع التنبؤ بالكيفية التي ستحدث فيها الثورة المقبلة. وهذا ليس غريبًا حين تكون الظروف على شفا تغيير جذري. صرح أحد المهندسين الكبار في بريطانيا عام 1825 بأن فكرة القطار الذي ينقل الركاب بسرعة ثلاثين ميلًا في الساعة هي فكرة منافية للعقل؛ ولكنها حصلت بعد خمسة أعوام فقط.

إننا نجزم أن تغييرًا دراماتيكيًّا على الأرجح سيحدث، وأن بعض المتمسكين بالنموذج التقليدي سيزدهرون إما بسبب قوتهم الساحقة في السوق، أو بسبب رؤيتهم الإستراتيجية، أو بسبب حسن طالعهم. أما الآخرون، فسوف يعانون، وبعضهم سينهارون.

رابعًا: اغتنام المستقبل

سنسعى في هذا القسم إلى تلخيص الموضوعات المنبثقة عن هذا البحث، ومن ثم سنصف بعض النماذج لجامعة المستقبل، بعد أن تحدث عملية التفكيك وإعادة التركيب.

1. الصلة ليست كل شيء

تناولت الحجج التي عرضناها حتى الآن في معظمها التأثير المحتمل للتغيير الجذري في الاقتصاد العالمي على القطاع الجامعي. إننا نؤمن بأن التأثير سيكون دراماتيكيًّا، لكننا نود توضيح جزء مهم من حجتنا. لقد كان من صميم مهمة الجامعات على مدى قرنين من الزمن السعي وراء المعرفة. كان الطلبة يدرسون آداب الإغريق والرومان، والفلسفة، وتاريخ القرون الوسطى في جميع أنحاء العالم، ولا تزال الجامعات توظف الأساتذة الأكاديميين للتدريس، والبحث، والكتابة في هذه الحقول؛ ليس لأن هذه الموضوعات ذات صلة بالحاضر، أو لأنها ذات فائدة عملية، بل لأنها تحمل في جوهرها قيمة فعلية. وحين كتب (آلِن بلوم) وجهة نظره اليائسة في كتابه (إغلاق العقل الأمريكي Allan Bloom, The Closing of the American Mind) عام 1987، كان يناقش بأن الجامعات خذلت الديمقراطية و(أفقرت أرواح الطلاب اليوم)، وأن كل ما هو جميل، وحسن، وحقيقي قد غرق في بحر النسبية. وفي ربع القرن الذي مضى منذ صدور الكتاب، جرت مناقشات

قوية ومناظرات حادة في الأفكار الرئيسة في الكتاب، لكن القضية الكبرى هي أن يأسه كان في غير مكانه؛ فالسعي مستمر وراء كل ما هو حَسَن، وجميل، وحقيقي. وفي بعض الحقول –لسِّيَر الذاتية التاريخية، على سبيل المثال، وعلم الآثار، مثال آخر– وكان هناك عودة إحياء لموضوعات لم يتوقعها بلوم، ومن المؤكد أنه لم يكن ليرحب بها. وفي الوقت نفسه، عمل إد هيرتش (ED Hirsch) على نشر محو الأمية الثقافية، وأثّر في المناهج الدراسية.

إننا نناقش هنا أنه ما من شيء ينبغي أن يقف في طريق دراسة العناصر العميقة للثقافة التقليدية. ونحن نتفق مع هيلين غاردنر (Helen Gardner) التي اقتبست عبارة سي إس لويس* في كتابها (دفاعًا عن التصوّر In Defence of the Imagination) التي يقول فيها لويس: «إننا نقرأ؛ لأننا نريد أن نرى الأشياء بعيون أخرى، ونتصور بتصورات أخرى، ونشعر بأفئدة أخرى[77]» وحجتنا هذه لا تستلزم أن هذه الحقول من الدراسة قد انتهت، ولا أنها تفتقر إلى الصلة المباشرة بالعصر الحاضر، وأنه ينبغي أن تكون في مرتبة أدنى وأولوية أقل. ولكن حجتنا تستلزم أن تخضع هذه الحقول –شأنها شأن كل جوانب الدراسة– للتغيير مع تغيّر العالم. إن التعليم عن طريق الإنترنت ونظم التعلم الممزوجة لا تقل صلتها باليونان القديمة عن صلتها بالهندسة الحديثة. وهي تستلزم حاجة المدافعين عن هذه الحقول الدراسية إلى تقديم حججهم المقنعة، ليس للحكومة فقط، بل لطلبة المستقبل وجمهور الناس أيضًا.

وهذه ليست بالمهمة الشاقة؛ لأننا نعيش اليوم في عصر برزت

---

* 1898–1963 (Clive Staple Lewis) روائي، وشاعر، وأكاديمي، وناقد إنجليزي (المترجم).

77) Gardner 1988:50.

فيه حاجة رجال الأعمال والمصرفيين إلى الأخلاق أكثر من أي وقت مضى، وبرزت فيه أهمية تعلم التفكير بوضوح، والمناقشة بقوة أكثر من أي وقت مضى، وأصبحت فيه القدرة على تمييز الحكمة في بحر متلاطم من المعلومات، أهم مهارة تميز الفرد من بين الجموع. وأفضل مثال على ما نقول كتاب جوناثان هيدت (فرضية السعادة) الذي ربط فيه ربطًا جميلًا بين الفلسفة القديمة وعلم النفس الحديث فيما يمكن أن يكون دليلًا للحياة.

2. التميّز مهمٌ

شهد القرن العشرون بروز الجامعة العامة. ولم تخلُ مدينة كبيرة أو متوسطة الحجم في العالم المتقدم من جامعة عامة، تُدرّس فيها مجموعة كاملة من المواد الأكاديمية في جميع أنواع الفنون والعلوم. وفي حين أن عددًا كبيرًا من الجامعات الأعلى منزلة ستبقى بلا شك على قدر من القوة، بحيث تستطيع الاستمرار، فإن جامعات أخرى سيصعب عليها ذلك. فمع وجود التنافس فيما بينها لجذب الطلاب (ومن ثم التمويل) فإنها ستحتاج إلى عرض يميزها من بين حشود الجامعات الأخرى. إضافة إلى ذلك، ومع تزايد الخيارات المتاحة أمام الطلاب، وتوافر المعلومات بشفافية أكثر، فإن الجامعات ستكون في حاجة إلى إثبات جودتها في الدور الذي اختارت لنفسها أن تؤديه، أو في الحقل الذي ارتأت أن تتصدره. وقد يحدث هذا على مستوى المقرر الدراسي المحدد (كما هي حال مجموعة (مايل إند) في جامعة كوين ماري في لندن، التي سبقت الإشارة إليها)، أو على مستوى الجامعة – مثلما هي حال جامعة ولاية أريزونا، التي تشدّد على منح الدرجات متعددة التخصصات)

—وقد يكون التميّز في الموضوع أو الفكرة، أو ربما يكون في الأسلوب أو النهج — مثلما سبق أن رأيناه في جودة الإرشاد الشخصي، وطبيعة تجربة الطالب، والعلاقة بين الجامعة والمدينة أو الإقليم. وهذه كلها جوانب غنية بالإمكانات، مثلما هي الحال أيضًا في الشراكات العالمية، وفي فرص الدراسة في الخارج. فعلى سبيل المثال، يقدم المعهد العالي للاقتصاد في موسكو بعض الشهادات المشتركة مع كلية لندن للاقتصاد، وبذلك ميز المعهد نفسه في البحث عن أفضل المواهب الروسية.

إننا نعتقد أن قادة الجامعات— على نحو متزايد— سيضعون الجامعة، والأقسام، والدوائر المختلفة أمام التحدي للإجابة عن السؤال: ما الشيء الاستثنائي الذي تتميز به عن الآخرين؟ وبعبارة أخرى، فإنّ الجامعات والدوائر فيها تحتاج إلى أن تقدم مبررات وجودها، ومجرد العمل بانتظام ليس سببًا كافيًا لتبرير هذا الوجود.

وسوف يؤثر هذا التوجه تأثيرًا كبيرًا في كيفية القياس الذاتي للجامعات، وفي المثل، الكيفية التي ينظر بها الآخرون إليها. لقد كانت الجامعات، ولا سيّما في المملكة المتحدة قبل خمسين عامًا، تصنف ضمن مقياس 1—134، أما الآن فكل جامعة تقاس بالمقارنة بجامعات أخرى، غالبًا من دول أخرى، اختارت أن تخدم تلك الشريحة المحددة من السوق. ولن يأتي الخلاص من موقعها في التصنيف الوطني بقدر ما يكون من موقعها من بين أقرانها في المجموعة.

3. من الصّعب إرضاء الطّلّاب جميعهم دائمًا

في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، كُلف مايكل بمراجعة مستقلة عن دور اتحاد الطلبة وتأثيره في معهد التعليم في لندن. ومثل حال كثير من اتحادات الطلبة في تلك الحقبة، كان يهيمن على الاتحاد رهط من الطلبة الناشطين السياسيين؛ معظمهم في أوائل العشرين من العمر وأواسطه، وكان جدول أعمال الاجتماعات، والموسيقا الهادئة، توحي بذلك، وقد كشف تحليل لاتحاد الطلبة شيئًا مختلفًا، إذ كان متوسط عمر الطالبات في أواخر سن الثلاثين، تدرس الطالبة في الكلية بتفرغ أو بدوام جزئي، ولديها أولاد تقوم على رعايتهم، وكل ما تريده من الاتحاد هو أن يقدم كافتيريا جيدة، وأن يحرص على جودة التعليم، وعلى المرونة في أوقات المحاضرات وأماكن القاعات؛ كان ذلك قبل ربع قرن من الزمن. أمّا الآن فأصبحت الاتجاهات من هذه الناحية في العالم مختلفة اختلافًا كبيرًا؛ إذ أصبح الطلبة يقصدون الجامعة من كل الفئات العمرية، ومن مختلف الطبقات الاجتماعية، يجمعهم طموح مشترك للتقدم في حياتهم ووظائفهم عن طريق التعليم.

وأصبحت الجامعات تستجيب لهذه التوجهات، وستدرك عما قليل صعوبة تلبية رغبات الجميع. لذلك على الجامعات أن تجد الميزة التي تنفذ من خلالها إلى الصنف الذي تسعى إلى استمالته من الطلبة؛ هل تريد الجامعة أن تكون للنخبة الأكاديمية، أم لكبار السن، أم لذوي التوجهات المهنية؟ أم تريد أن تكون جامعة محلية، أم عالمية؟

ولما كان الطلبة في هذه الأيام يتحملون نفقات دراستهم، فإنهم – دون شكّ – سيكونون أكثر انتقائية في خياراتهم. وفي مقابل ذلك، سيتحتم على الجامعات أن تكون أكثر فطنة، وأوضح مسلكًا فيما تقدمه من تعليم، وإلى من تقدمه. ومثلما قلنا من قبل: إن الطالبَ المستهلكَ مَلِكٌ. وهذا التحوّل – إلى قوانين السوق – يحمل في طياته نتائج مفيدة، منها التّشديد على الجودة، ولكنه يطرح عددًا من التساؤلات، منها: ماذا لو تَطَلَّبَ الطالبُ المستهلكُ شهادة جامعية؟ فهل سيحفزنا ذلك إلى خفض المعايير؟

4. معظم القيمة المضافة ليست في المحتوى

مع انتشار المحتوى وتوافره في كل مكان، وبعد أن أصبحت الجامعات العريقة عالميًّا هي مصدره، فسيفقد محتوى المقرّر الدراسي دوره الحاسم. وستنتقل الأهمية إلى ما ستضيفه الجامعة وهيئة التدريس إلى هذا المحتوى، مثل جودة التدريس، والإرشاد، وطبيعة المحاورة بين الطلبة (التي يمكن أن تكون عالمية)، أو نوع التقييم والطريق من الجامعة إلى سوق العمل. وثمة متسع كبير هنا للابتكار يمكن للجامعات أن تباشره على الفور بقليل من المخاطرة.

5. ردم الفجوة بين النظرية والتطبيق

ليست القضية هنا أنه يجب دمج النظرية بالتطبيق؛ فكل منهما له أهميته ومكانته في مختلف المناهج الدراسية الجامعية. بل القضية هي أن الفصل بين الاثنين بالطريقة التي يقدمان بها يمكن إنهاؤه. وكلاهما يمكن تدريسه بطرائق أفضل. حين وضع الأستاذ مايكل فولان (Michael Fullan) عبارة (التعلم هو العمل) كان يتحدث

عن المدرسين، ولكن الرسالة تنطبق على قطاعات الاقتصاد كلها؛ ففي شركة (بي إم دبليو) لصناعة السيارات، تجري معظم عملية صنع السيارة بطريقة أوتوماتيكية، بحيث أصبحت القوة العاملة الحالية (الأقل عددًا) تمضي نصف وقتها في التطوير. لقد أصبح التعلم والعمل متلازمين لا ينفصلان. ويمكن للمرء أن يناقش أن هذا تحديدًا هو معنى مصطلح (الاقتصاد المعرفي)، أو (المجتمع المتعلم). ويفضي ذلك إلى أنه إذا أصبح العمل تعلمًا، فإن التعلم يجب أن يكون عملًا، وأن على الجامعات أن تستجيب للاحتمالات كلّها.

ويمكن لكبار الممارسين في الأعمال، والمصارف، والمسرح، وصناعة الأفلام، والطب، والقانون، والحكومة أن يصبحوا مدرسين أو أساتذة زائرين. ويمكن لهذا أن يحدث – مثلما حصل في دروس مايكل في المعهد العالي للاقتصاد في موسكو– من مسافة بعيدة، ويمكن أن يحدث ذلك حين تستقطب الجامعة مدرسين من كبار المهنيين الممارسين. ولكن يمكنها أن تكون كذلك عن طريق تسجيل سلسلة من المحاضرات سلفًا. أو في الجهة الأخرى، من الطيف التعليمي، يمكن أن يؤدّي هؤلاء المهنيون المزاولون دور المرشد الخاص لمجموعة من الطلاب.

يضاف إلى ذلك أنه بعد أن ازداد إدراك المصالح التجارية أن تعليم القوة العاملة لديها وتطوير مهاراتها أصبح عاملًا مفاضلًا أساسيًّا بالنسبة إليها، فقد تولد لديها الاهتمام بالتعاون مع الجامعات، وهو ما يضيف منظورًا خارجيًّا، وتحليلًا أكاديميًّا، ونقدًا واعترافًا إلى عملية التعليم. ومن شأن هذا التعاون أن يساعد على استقطاب المواهب.

التعلـم هو العمـل، والعمل هو التعلم، هذا الجمع سـيوفر فرصة غنية للجامعات؛ لكي تقتنصها.

6. لـم تعد الشّـهادة التي تتطلب الدّراسـة، ثـلاث أو أربع سنوات، هي المقياس المعتمد

مـع تضافـر التعليـم والعمل، سـتفقد فكرة التفرغ للدراسـة، ثم الانتقـال إلـى العمل بريقها لكثير من النـاس. لقد شـاهدنا الارتفاع الكبيـر فـي أعـداد الطلبـة غيـر المتفرغيـن، والطلبـة مـن كبـار السـن الذيـن يسـعون إلى تحسـين مسـتواهم المعرفـي، ومهاراتهم، ومؤهلاتهـم. واليـوم، ولا سـيما فـي سـياق ملابسـات الاقتصـاد العالمـي، لا يسـتبعد أن يفضـل الطـلاب مـن فئة سـن 18–22 سـنة الجمـع بيـن العمل والدراسـة، مـا يخفف عنهـم من تراكـم الديون، ويزيـد من فرص حصولهم على الوظيفة، إضافـة إلى تقليل أخطار الانتظار ثلاث سنوات أو أربع لمعرفة ما هو متوافر من فرص العمل. إضافـة إلى ذلـك، تزيد هذه الخطة من عدد المرشـدين الذين يُعدّ وجودهـم مهمًّـا لنجاح الشـباب وتقدمهم في هـذه المرحلة المبكرة من الحياة المهنية.

قـد تقف الأنظمة الإداريـة، وترتيبات دعم الطلاب الآن حاجزًا فـي وجـه التغييـر في هـذا المجـال، ولكن مـا لا شـك فيه أننـا أمام جانب آخر من جوانب الجامعة التقليدية الجاهز للابتكار بمساعدة التقنيـة الحديثة. ولما كان باسـتطاعة التقنية تجميـع كميات كبيرة مـن المعلومـات ونقلهـا فورًا، فـإن أي طريقة فيما عـدا منح الدرجة الجامعيـة يمكـن أن تجعـل الشـخص جاهـزًا ومؤهـلًا للتوظيف. إن بـروز التعلـم المؤسـس على (الشـارات) يعنـي أن المهـارات والتعلم

تُقيّمان بالدورات الثابتة والموثقة بالإنجاز الحقيقي، بدلًا من إكمال الدراسة ضمن مدة من الزمن بين جدران قاعة الدرس.

وحتى هذه اللحظة لم نذكر كثيرًا عن تأثير هذه القوى في درجات الماجستير والشهادات المهنية، ولكن الخطوط الفاصلة بين الشهادة الجامعية الأولى، وشهادة التعليم العالي بدأت تتلاشى؛ بسبب الضغط المتولد عن التكلفة والقيمة، ما أفضى إلى ارتفاع الطلب على البرامج البديلة الأكثر مرونة. وحتى التعليم القانوني المميز بسجل طويل راسخ في الولايات المتحدة قد بدأ التغيير ينال منه؛ إذ شكلت نقابة المحامين الأمريكية– منذ وقت قريب– فريق عمل عن مستقبل التعليم القانوني، واستمعت إلى مقترحات تراوحت من مقترح يرى خفض متطلبات إجازة القانون من ثلاث سنوات* إلى سنتين، إلى آخر يرى إقامة مسار للممارسة يشبه ما هو متبع في قطاع التمريض[78].

يُحَدد صانعو القيمة الاقتصادية من صنف رواد الأعمال بقدرتهم على تحويل المواد الخام بفعالية إلى شيء كلي أكبر. ومن المرجح أن يوظِّف هؤلاء عددًا أقل من الموظفين بدوام كامل، ثم يعهدون بمهمة إنجاز المنتجات الأساسية إلى المصادر الخارجية، التي تبرهن على امتلاكهم أعلى درجات الكفاءة في مهمات محددة. وتقاس هذه الكفاءة بسجل إنجازاتهم لتلك المهمات، لا بقائمة مؤهلاتهم؛ إذ لم يعد من المنطقي أن يتوقع المرء أن المبالغ الطائلة التي استثمرها في دراسته ستدر عليه عوائد سريعة مدى

* يجدر التنويه إلى أن دراسة القانون في الولايات المتحدة أصلًا تتطلب: 1) إكمال درجة البكالوريوس في أي تخصص آخر (4 سنوات)، و2) واجتياز امتحان معياري (3 (LSAT) ثم الانتظام في الدراسة في كلية القانون التي تتطلب 3 سنوات. ويكون مجموع الدراسة 7 سنوات (المترجم).

78) Bronner 2013.

الحيـاة. إن الاقتصـاد والتقنية يتغيران بوتيرة سـريعة، يصعب على الطـلاب مجاراتهما؛ فبرمجة الحاسـوب التي يتعلمها الطالب طوال الأربـع سـنوات اللازمـة لحصوله على الدرجة العلميـة قد يكون عفا عليهـا الزمـن حين التخـرج. وسـيكون لزامًا على الشـباب أن يهيئوا أنفسهم لتطوير مستمر لمهاراتهم مدى الحياة.

7. الأهميـة المتزايـدة لعلاقـة الجامعـة بالمدينـة أو الإقليم

تُعـدّ كلية لندن الجامعيـة (University College London (UCL)) واحـدة مـن الجامعـات الرائدة فـي بريطانيا، وتضم فـي حرمها ما يربو على خمسة وعشرين ألف طالب وطالبة، وتحتل المرتبة الرابعة أو العشـرين – بحسـب المعيار المسـتخدم في التصنيف– من بين الجامعات العالمية. وقد اضطرت الجامعة قريبًا إلى إنهاء اعتصام للطـلاب الذيـن احتلوا بعض المباني في الجامعة، بعد تهديدها لهم باتخـاذ إجراءات قانونيـة في حقهم. وقد اعتصم الطلبة؛ احتجاجًا على نية الجامعة نقل جزء كبير من مرافق الجامعة إلى شرق لندن، على مقربة من كاناري وارف (Canary Wharf)، والمتنزه الأولمبي.

وقـد تكون خطة كلية لنـدن الجامعية غير ملائمة لبعض الطلبة الحالييـن، ولكنهـا تنـم عن نظـرة ثاقبـة. فالجامعة تريد أن تتوسـع وتتجـدد، وهـي تـرى النمو والتطـور الحاصل فـي ناحيـة نيوهام من لنـدن، وهـو اتجاه بـدأ مع ظهـور منطقـة (Canary Wharf) للأعمال في لندن وفعاليات المسـابقات الأولمبية عام 2012 التي جلبت معها تحسـينات ضخمـة في البنيـة التحتية والتطوير الحضـري للقصبة. ويسـعى عمـدة القصبة إلى تعزيز منطقـة نيوهام –ويرى من خلال

أعمال ريتشارد فلوريدا وآخرين (Richard Florida, et al.)—أن وجود جامعة عريقة سيصنع فارقًا كبيرًا على المدى البعيد. في حين ترى الجامعة فرص العلاقات الجديدة، وحرمًا جامعيًّا مقامًا على مساحات خضراء. إن تحسن جودة خطوط المواصلات بين موقع الجامعة في بلومزبري (Bloomsbury) (الذي يضم جثمان الفيلسوف والمصلح الاجتماعي جيريمي بنتهام Jeremy Bentham) والموقع الجديد سيجعل من المشروع مجديًا للجامعة.

هذه القصة توضح نقطة رئيسة للجامعات في العالم الحديث. وفي ظل هيمنة العولمة، يصبح المحلّي أكثر أهمية، لا أقل أهمية؛ فكلية لندن الجامعية راهنت على أن دورها الجديد في القسم الشرقي من لندن سيقدم لها مجموعة من المزايا، التي من شأنها دعم القدرات البحثية لدى الجامعة، ويمكّنها من تقديم عروض أفضل لطلاب المستقبل، حتى إن اضطرت في الوقت الراهن إلى التعامل مع احتجاجات الطلبة الحاليين.

وستستفيد المدن والأقاليم هي الأخرى؛ لأن الجامعات تسهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد المحلي والإقليمي؛ لأنها مصادر للتوظيف، والابتكار، والبحث. وهي —إضافة إلى ذلك كله— قوة جاذبة للمواهب. وتعزز دراسة حديثة [79] صادرة عن معهد ميلكن (Milken Institute) وجهة النظر هذه، حيث ترى أن عوائد الاستثمار في التعليم العالي في المجتمعات الأمريكية لم تكن أعظم مما هي عليه الآن. إن توجيه الاهتمام إلى هذه الأهداف سيكون مهمًّا في إنقاذ الجامعات.

79) DeVol et al 2013.

إنَّ بنـاءَ العلاقـاتِ مَعَ المـدنِ، وتوثيق الصـلات بالأعمال التجارية والسلطات العامة، والتعاون في مجالات البحث والتطوير، والمشروعات التجارية الناشئة، واستقطاب الطلبة الموهوبين، والأساتذة المبرزين، ووجـود مـكان هـادئ للعيش والسـكن—القهوة الجيدة، والموسـيقا والنبيـذ، علـى سـبيل المثـال —ومـن ثم مزيد مـن التنميـة للجامعة وللمدينـة— يجـبُ أنْ يكـونَ عملًا مركزيًّا لأيّ جامعـة تقليدية. وهذا الـدور هـو دور يمكـن للجامعـة التقليديّـة أن تقوم به، وهـو ما يتعذر أن تقـوم به جامعات الإنترنت، أو المقرّرات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (موكس).

8. علـى الجامعـات أن تعيد النظـر في قيمتهـا الحقيقية بعد كسر احتكارها سلطة منح الدرجات العلمية

أُسِّسَـتِ الجامعـة، بصفـة عامة؛ لكي تكـون مؤسسـة إقليمية أو وطنية، ولكنها وجدت نفسـها تعمل في سـوق عالمية؛ بفضل سـهولة انتقال المواهب، ووجود التقنية. إن سلطة الجامعة في منح الدرجات العلمية تأتي بتفويض من الحكومة الوطنية أو المحلية. وهذه القيود المفروضـة علـى هذه السـلطة مكَّنـت الجامعات من حمايـة موقفها حتـى الآن. وقـد أخذت هـذه الحمايـة تتعرض إلى الزعزعـة، وربما التلاشـي، بعـد أن أصبح الطلاب يتسـوقون حول العالـم. ومع توافر الشـهادة التي تُمنح عـن طريق الإنترنت—التي يمكـن أن تصدر من أي دولة—ومـع وجود منظمات تجارية تسـعى جاهـدة للحصول على سـلطة منـح الشـهادة العلميـة، فـإن هذا الاحتـكار في منـح الدرجة العلمية بدأ يضعف، وقد يتلاشى.

سـيتحتم علـى الجامعات —نتيجـة لذلك— أن تلقـي نظرة على

مـا تقدمه؛ من المناهـج، والتدريـس، والإرشـاد والتوجيه، والتجربة العريضة، وعليها أن تسـعى إلى ضمان أن يكون لديها قيمة حقيقية، سـواء في جوهرهـا أو في إعداد الطلاب وتأهيلهـم للعمل، والحياة، والمواطَنَة.

رأينـا سـابقًا –فـي هـذه المقالـة– كيـف دفعـت الضغـوط في العقديـن الماضييـن إلـى رفع النفقـات والأسـعار، ولكن فـي العالم الجديد، من الراجح أن يكون من الصعب الاستمرار في هذا الاتجاه لكثيـر مـن الجامعات. ولئن كانت الجامعات ذات الاسـتقلال المالي (بفضـل رصيدهـا مـن الأمـوال الوقفية) سـتبقى في مأمـن من هذه الأخطار، فإن الجامعات الأخرى سوف تعاني.

إن هذا المنطق المشوّه الذي ربط بين السعر والجودة في قالب مغلـق فـي حاجة إلـى أن يُنقض. وتحتـاج الجامعات إلى إيجاد سـبل لخفض النفقات مع زيادة الجودة. والأهم من ذلك، عليها أن تضمن أن يعي زبائنها الحاليون والمستقبليون ذلك.

حيـن واجهت جامعـة (بريغهـام إيداهو) هـذه المسـألة، قررت الجامعـة كسـر هـذا القالـب[80] فجمعت بين التدريـس وجهًـا لوجه، والتعليم عن طريق الإنترنت. وشـدّدت على التخصصات الرئيسـة، وألغـت العطلة الصيفية الطويلة، وأحلت محلها التدريـس على مدار العـام. واختـارت عـدم فتـح برامج للدراسـات العليا، واسـتغنت عن المنافسـات الرياضيـة، والبحـث المدعـوم مـن مصـادر خارجيـة. ورفضت الانتقائية في القبول.

إن هـذا المـزج الـذي اختـاره القائمـون على الجامعـة لا يصلح

80) Christensen and Eyring 2011: 351-352.

للجميع. وليست هذه هي النقطة هنا، بل الرسالة هي أنهم أجروا تغيرات جذرية في النموذج القائم؛ استجابة للعالم الحديث، واستمروا في التغيير. وقد آتت تلك التغيرات ثمارها بالنسبة إليهم، ولكن، مثلما قال كريستنسن: قليلة هي الجامعات الأمريكية التي اختارت أن تكون جريئة جدًّا. وينطبق الشيء نفسه على الصعيد العالمي؛ إذ إن اعتماد إستراتيجية جريئة وعاجلة في وجه تيهور قادم يبدو أمرًا مُستحسنًا.

وبالأخذ في الحسبان هذه العوامل، يمكن للمرء أن يتصوّر مجموعة من الاحتمالات لمستقبل تطوير الجامعات. ولن يكون هناك نموذج وحيد ناجح؛ بل على العكس من ذلك؛ لأن التنوع هو المفتاح. وعلى رؤساء الجامعات أن يجازفوا بعض الشيء؛ فحالهم كحال التحولات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، والمجازفة بطبيعتها تحتمل النجاح مثلما تحتمل الفشل. إنّ الإستراتيجية الوحيدة المحتومة بالفشل هي إستراتيجية الانتظار والترقب، وتمنية النفس بألا يمر التيهور من هنا.

وقبل الدخول في تحديد النماذج، تجدر الإشارة إلى أن النظام البيئي للجامعات يعمل ضمن محيط متغير باستمرار. وفي هذه السوق المجزأة، ثمة نماذج مختلفة من التميّز. وقد يدرك المدرسون في الجامعات هذه التحولات، ولكنها في الغالب قد تغيب عن الطلاب، والخريجين القدامى، والإدارة، وهذا قد يفضي إلى الارتباك، واتباع إستراتيجيات خائبة.

نماذج جديدة للجامعة

نستعرض هنا خمسة نماذج ناشئة (ممكنة) للجامعات. ونحن نعترف بأننا لسنا واثقين بأي واحد منها وثوقًا مطلقًا. وقد يكون الحل في أي حالة معينة مزيجًا من هذه الخيارات؛ فهذه النماذج ليست حصرية إقصائية. والمقصد هنا هو إثارة الفكر والحضّ على المبادرة والفعل.

النموذج الأول: الجامعة النخبوية

تتمتع هذه الجامعة بسمعة أكاديمية عالمية، وأصول ماليّة وقفيّة متينة، وبسجل مديد حافل بالامتياز، وتاريخ عريق يعود إلى قرون عدّة من الزمن، وبأفواج متراكمة من الخريجين الذين نالوا شهرة وأهمية في حياتهم. وهناك عدد قليل من الجامعات النخبوية التي ستواصل جذب النجوم إلى قبتها الأكاديمية الزرقاء، والاحتفاظ بحصة الأسد من منح البحث العلمي، واستقطاب الطلبة الموهوبين في العالم، ولكن هذا لا يعني أن هذا الصنف من الجامعات ليس في حاجة إلى التغيير. فعملية التعليم والتعلم ستحتاج إلى التكيّف والتعديل. والتقنية في حاجة لأن تصبح الجزء الأكبر في عملية التعليم أكثر من أي وقت مضى، وتحتاج كل من الكليات والهيئات التدريسية فيها إلى مواصلة قياس أنفسهم، مقارنة بأقرانهم على المستوى العالمي، وعليهم أن يسألوا أنفسهم: ما مصدر قيادتنا العالمية، وكيف يمكننا الاحتفاظ بمركز متقدم عن الآخرين.

وستبقى القرارات المتعلقة بالشراكة مع الجامعات الأخرى على المستوى العالمي، ومع المؤسسات الكبرى، والشركات على قدر من الأهمية، ومثلما هي حال أي مؤسسة عالمية، ستبقى جودة القيادة والإدارة عاملًا حاسمًا ومهمًّا أيضًا.

وستشهد هذه الجامعات توسُّعًا عالميًّا عن طريق الشراكات مع المؤسسات المحلية، وستؤسس فروعًا بعيدة تسعى إلى تقديم الجودة، ونقل التجربة نفسها التي تقدم في الجامعة الأصيلة. إنّ أبرزَ الأمثلة على هذا التوجه توسُّعُ جامعة ييل في سنغافورة بالاشتراك مع جامعة سنغافورة الوطنية، وما فعلته أيضًا جامعة نيويورك، من إقامة فرع لها في (أبو ظبي). إن كون هذه الأخيرة تلقت ألفًا وخمس مئة طلب للتنافس على مئة وخمسين مقعدًا دراسيًّا في هذه الجامعة عام 2012 لهو مؤشر على حجم الطلب الذي يمكن أن تولده[81].

ستحتاج الجامعات النخبوية – زيادة على ذلك – إلى جعل عملية تطوير الطالب عملية شخصية؛ من أجل إعداده للقيادة والتأثير. وستحتاج هذه الجامعات إلى نظام بيئة أكاديمية نشطة من خارج المنهاج الدراسي، وإلى وضع الطلاب في حاضنات تعرضهم للتطبيق العملي على أرض الواقع في العالم الحقيقي، بحيث يتعلمون القيادة، ويمارسونها. ولكي تحافظ هذه الجامعات على مكانتها النخبوية، فإنها ستحتاج إلى ضمان توفير أجود أنواع التشبيك بين الأقران، عن طريق استقطاب أفضل المتقدمين من حول العالم وألمعهم. يذكرنا غيليان تيت؛ الكاتب اللامع في صحيفة فايننشال تايمز بقوله: «إن وظيفة التوفيق والتعارف بين الطلاب بهدف المصاهرة، ولا سيما للنخب الاجتماعية، ستبقى على أهميتها، حتى بعد انتشار الخيارات المتاحة على الإنترنت». وستحظى عملية توجيه الطلبة وإرشادهم بأهمية خاصة مع تزايد توقعات الطلبة بأن تكون هذه التفاعلات الشخصية جزءًا مهمًّا من تعليمهم الجامعي. وهذا يستدعي التزامات مالية كبيرة، ولكنه في

81) New York University Abu Dhabi 2012.

غاية الضرورة إذا كانت هذه الجامعات ترغب في أن يكون خريجوها على مستوى رفيع من التأهيل، ويحافظوا على أهميتهم، وعلى البقاء في صفوف النخبة.

وأبعد من ذلك، ربما يمتد انتشار هذه الجامعة وتأثيرها عن طريق المقررات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (موكس) وعن طريق (أثر رونالدو) بأن تصبح المصدر الرئيس للمحتوى التعليمي والمناهج للجامعات الأخرى في العالم. وسيمتد تأثيرها إلى ما هو أبعد بكثير من نطاق العالم النخبوي الصغير للطلبة الذين يدرسون فيها مباشرة.

النموذج الثاني: الجامعة الجماهيرية

بعد الاستفادة من المحتوى التعليمي المطوّر عالميًّا واعتماده لطلبتها، ستصبح الجامعة الجماهيرية قادرة على توفير تعليم جيد لأبناء الطبقة الوسطى –وغيرهم– المتنامية بسرعة في العالم، الذين أدركوا أن التعليم الثانوي لم يعد كافيًا ليكون تذكرة عبور إلى وظائف المستقبل.

ستستخدم هذه الجامعات –في الغالب– المناهج التي تقدم عبر الإنترنت، أو مزيجًا يجمع بينها وبين الأساليب التقليدية (تقدم بالتعاون مع مؤسسات ذات مكانة وقدر)؛ كي تلبي احتياجات مئات الآلاف من الطلبة في وقت واحد. وسيرى هؤلاء القيمة العظيمة التي حصلوا عليها من هذه المؤسسات مقابل ما دفعوه من مال مقارنة مع الالتحاق بجامعة ذات مستوى متوسط أو متدنٍّ. إن تنوع المقررات الدراسية، وفرص التعلم ستتجاوز ما يقدم في الجامعات التقليدية المبنية من الطوب والملاط، بما يسمح للطلبة

بـأن يخصصـوا تعليمهم، وينتقـوا عناصره، ويبنـوا لبناته على وفق ميولهـم ومصالحهم الشـخصية، فـي مدّة زمنية تناسـب ظروفهم. وستتوسـع الجامعـة الجماهيريـة فيمـا تقدمـه مـن مقـررات لتصل إلـى مجال مهارات العمل في الواقع العملي، ورفد الهيئة التدريسـية بالمهنييـن الممارسـين مـن قطاع الأعمـال والحقـول الأخرى، ممن يـرون في علاقتهم بالجامعة زيـادة في اعتبارهم، إضافة إلى إتقان المهارات اللّازمة.

ونظـرًا لطبيعـة قطـاع التعليـم الجامعي، فإنـه يُتوقـع أن يواجه مـزودو خدمـة التعليـم عـن طريـق الإنترنت عمليـة توحيـد وغربلة، بحيـث لا يبقـى فـي الميدان سـوى أقـوى اللاعبيـن فيه. وسـتضطر كثيـر مـن الجامعات ذات المسـتويين؛ المتوسـط والمتدني، إلى حل نفسـها، أو التكيّف والمطاوعة بعد أن فاتها الركب. بعض الجامعات الجماهيريـة سـتخرج مـن بيـن رفـات جامعـات القـرن العشـرين التقليديـة في العالم المتحضر—مغلقة أبوابهـا الحجرية لتفتح بدلًا منهـا أبوابها الإلكترونيـة، وتنتقل كليًّا إلـى الإنترنت مثلما حدث في حقل الصحافة. وستؤسس بعض هذه الجامعات في الدولة المتطورة حديثًا؛ فالبرازيل، على سبيل المثال، وضعت نفسها في طليعة الدول التـي طـورت التعليم العالـي على الإنترنـت. وبعضها سـيكون للربح، وسـيكون بعضهـا الآخر غير ربحي. وسـيقتصر بعضهـا على التعليم المهني، فيما ستكون جامعات أخرى أوسع نطاقًا.

النموذج الثالث: الجامعة التخصصية

تختلـف الجامعـة المتخصصـة، بحكـم تعريفها، عـن قريناتها مـن الجامعات. وهنـاك احتمـالات كثيرة: فكليات الفنـون الليبرالية

التقليديـة في الولايات المتحدة، مثل ويليامز، أو أوبردين، أو لويـس وكلارك، لهـا علـى وجـه مؤكـد مسـتقبل مزهـر؛ البلـدة الصغيـرة، والحرم الجامعي الجميل، والتدريس عالي الجودة، والشعور بالمجتمع، هـذه الأشـياء تسـتهوي شـريحة مـن الطـلاب، ولا تحتـاج مثـل هذه الجامعة إلى كثير من الطلبة؛ لكي تزدهر.

تسـعى كليـة العلـوم الإنسـانية الجديـدة (The New College of the Humanities)، وهـي جامعـة خاصة ربحية فـي المملكة المتحدة – بطريقة ما – إلى محاكاة التجربة في وسط مدينة لندن. وتتقاضى مـن الرسـوم ضعفـي ما تتقاضـاه الجامعـات الحكومية فـي إنجلترا (ثمانيـة عشـر ألف جنيه إسـترليني مقارنة بتسـعة آلاف جنيه) وقد نجحت في استمالة عدد من الأساتذة الموهوبين إلى هيئة التدريس فيهـا، إضافة إلى عـدد من النجوم العالميين، مثل نيال فيرغسـون. وتَعِـدُ هذه الجامعة بمنهاج واسـع في الفنـون الليبرالية، وبمزيد من المحتوى يفوق ما يقدم في الشـهادات الجامعية العادية، وَتَعِدُ أيضًا (بخبـرة تعليمية شـخصية أكثر فردية) مع طاقـم إداري (متفانٍ في خدمتـك لتحقيق أهدافك الأكاديمية، والمهنية، واسـتغلال طاقاتك الكامنـة). ولا تزال هذه الجامعة في سـنتها الأولى من العمل. لذلك فـإن من المبكـر الحكم عليها أسـتنجح أم سـتخفق؟ ولكن يمكن أن يكـون هـذا هو تمامًا النـوع من التخصص الذي سـيكتب له النجاح. ويجدر التنويه إلى أن هذا المفهوم لا يكاد يعتمد على التقنية.

إنَّ كلية القانون، التي كانت تملك سلطة منح الدرجات العلمية، من المشروعات الأخرى الحديثة في المملكة المتحدة، ولكنها بيعت منذ وقت قريب لشركة استثمارية في مجال الأسهم الخاصة. ويبدو واضحًـا أن هذه الشـركة رأت إمكانات تحقيـق الأرباح في تخصص

دقيق في التعليم العالي. وجامعة منيرفا (Minerva) التي اتخذت من سان فرانسيسكو مقرًّا لها، هي الأخرى محاولة جريئة لفتح سوق تخصصية للنخبة، ولكن عن طريق الإنترنت. وتهدف الجامعة إلى تقديم تعليم عالي الجودة من أفضل الأساتذة، مقابل نصف ما تتقاضاه الجامعات التقليدية. تنقل المحاضرات إلى الطلبة عن طريق الفيديو في سبع دول، وتُدعّم هذه المحاضرات بالنقاش، والمناظرة، والمحاورة، بإشراف الأساتذة. ومنفذ السوق المميز لهذه الجامعة هو الطلبة ذوو المستوى الرفيع في الدول النّامية، الذين لا يستطيعون الدراسة في الجامعات المرموقة؛ لأسباب تعود إلى النفقات المرتفعة، أو إلى صعوبة الحصول على إذن سفر (تأشيرة) إلى الولايات المتحدة.

النموذج الرابع: الجامعة المحلية

هناك كثير من الجامعات في العالم تؤدي دورًا رئيسًا في التجديد المستمر للاقتصاد المحلي، أو العالمي، عن طريق الفرص التي توفرها لتطوير المهارات في القوى العاملة، وفي البحوث التطبيقية. إنّ معهد إدارة الأعمال (The Institute of Business Management— IOBM)، ومعهد العلوم الإدارية (the Institute of Business Administration— IBA) مثالان من باكستان. وقد خرَّج كلاهما عددًا من أرقى المهنيين ورجال الأعمال من قادة الشركات وقطاع الخدمات في كراتشي؛ العاصمة الاقتصادية لباكستان. وليس هناك شك في مساهمتهما في الاقتصاد المحلي. وسيبقى دورهما حيويًّا في المستقبل.

وقد كان لمعهد الهند للتقنية (the India Institutes of Technology—

IITs) وظيفة محلية مماثلة في الهند. وقد أنشئ هذا المعهد عام 1961 لدعم الاقتصاد الهندي، وهو مرتبط ارتباطًا لصيقًا بالحكومة؛ حيث يتمتع الرئيس الهندي بالدور الأكبر في هيكل الإدارة والتوجيه[82]. وهذا المعهد على الرغم من اعتراف أصحاب الأعمال أنه من أفضل المعاهد الهندية، فإنه لا يُعدّ من الجامعات أو المؤسسات النخبوية. ومثل هذا المعهد لا يظهر في قوائم التصنيف العالمي. والسبب في ذلك يعود، في جزء منه، إلى الطبيعة المحلية لهذا المعهد؛ فطلابه جميعهم من الهنود، ويجب أن يحمل الأساتذة فيه الجنسية الهندية. ومع ذلك، ليس هناك شك في تأثيره؛ فهو من بين أهم المؤسسات الراقية في البلاد.

وفي سياق مماثل، قد يحدث في المستقبل أن يأتي المحتوى أو الشهادة من عدد قليل من الجامعات النخبوية الكبيرة، وتكون الجامعات المحلية هي الموصل والمنظم لتجربة الطلاب المحليين. إنّ الجامعات التي تدرس الموضوعات التي تتطلب الممارسة العملية، والحضور الشخصي، والتدريب، ستبقى محافظة على أهميتها؛ فكليات الطب ستبقى الحاجة إليها قائمة لتدريب الأطباء، وستواصل معاهد التدريب المهني تدريب الفنيين والمهندسين؛ للعمل في حقول الصناعة. وهناك جامعات، مثل جامعة ولفرهامتون الواقعة في مدلاند في بريطانيا، تقوم بدور حيوي في الاقتصادات المحلية والإقليمية.

النموذج الخامس: مكنة التعلم مدى الحياة

أخذ ناندان نايلكاني (Nandan Nilekani) – أحد مؤسسي الشركة الهندسية الناجحة جدًّا، المعروفة باسم شركة إنفوسيس (Infosys)

82) Iindian institute of technology madras 2009.

– على عاتقه مشروعًا للحكومة الهندية تتوقف عليه آثار هائلة. والهدف من المشروع هو تسجيل 1.2 مليار شخص في الهند في قاعدة بيانات باستخدام الحوسبة السحابية. ويوجد زهاء ثلاث مئة مليون شخص مسجلين حتى الآن. فلك أن تتصور أن هؤلاء الثلاث مئة مليون يستطيعون إضافة مؤهلاتهم التعليمية، وإنجازاتهم المهنية، وكفاءاتهم إلى قاعدة البيانات. وتصوّر أيضًا، أنّ بعضهم سجّل نفسه في برنامج إرشاد وتوجيه لدى منظمة متخصصة في الإرشاد. وتصوّر أن آخرين أخذوا سلسلة وحدات مختلفة من المؤسسات الأكاديمية عن الهند والعالم، ووجدوا أن معهدًا آخر يعتمد تلك المقررات في منح درجة علمية ما؛ ربما لأن منظمة أخرى قدمت التقييم باستخدام أفضل التقنية في اختبار الاستيعاب العميق للمحتوى، إلى جانب مهارات حل المشكلات، والقيادة واحتمالاتها.

ونحن هنا أمام أشخاص أكملوا بنجاح تعليمهم العالي من دون الالتحاق بجامعة، مستفيدين من مجموعة من الخدمات لم تأتِ معظمها من جامعة. وهذا احتمال معقول وممكن، وهناك غيره. والجامعات في العالم تمنح شهادات الدكتوراه الفخرية للأشخاص المميزين وأصحاب البحوث الاستثنائية في مختلف الحقول منذ عقود من الزمان، ومن المعقول أن نرى أن هذه الفكرة يمكن توسيعها لتشمل درجتي البكالوريوس والماجستير. هناك عدد كبير من رجال الأعمال الرواد الذين أثبتوا أنفسهم في الواقع العملي، واكتسبوا قدرًا من المعرفة يفوق ما تقدمه الشهادة التقليدية في إدارة الأعمال. وفي قصة ناتالي ورن التي عرضتها صحيفة نيويورك تايمز عام 2012 [83] –شاهد على هذا– تقول الصحيفة عنها:

83) Williams 2012.

«فتاة رابطة الجأش، في ربيعها الثاني والعشرين، من مدينة شيكاغو، قررت تأجيل دراستها الجامعية بعد إتمامها الثانوية؛ بحثًا عن اكتشاف تعليمها الحقيقي الذي كان بالنسبة إليها هو السفر والتجوال في البلاد؛ احتجاجًا على الفظائع التي ترتكب في دولة أوغندا التي مزقتها الحرب. بدأت مسيرتها بمنحة تدريبية امتدت عامًا بعد الثانوية، من منظمة خيرية تُدعى (الأطفال المخفيون Invisible Children)، حيث اكتسبت من تلك التجربة مهارات الخطابة، وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات، وتحرير أفلام الفيديو (وظهرت فيما بعد ضيفة في برنامج المذيعة أوبرا التلفازيّ الشهير). وبعد هذا الشعور بالرضا، قررت تأجيل التحاقها بالجامعة سنة ثانية، فثالثة. وحين كانت تلقي كلمة في مؤتمر (تيد)* التقت شخصًا يُدعى ديل جي ستيفنز، مؤسس مجموعة اسمها (أنكوليدج UnCollege) أي (من دون جامعة) التي تدعو إلى (بدائل هادفة) عن الجامعات. وقد أجلت دراستها الآن إلى أجل غير مسمى. «لقد أثبتت الخبرة العملية أنها أفضل معلم في حياتي من أي كتاب، أو قاعة محاضرة، أو مدرس» وفقًا لما تقول.

ثمة أعداد لا تحصى من قصص النجاح لأشخاص تركوا الجامعة، من ريتشارد برانسون إلى ستيف جوبز إلى مارك زكربيرغ، الذين لم يكملوا دراستهم الجامعية، ولكنهم استطاعوا إحداث أثر في العالم. ولكن في كل هذه الأمثلة من النجاح، كان التعلم عند كل واحد من رواد المشروعات هؤلاء استثمارًا مهمًّا مدى الحياة.

إن إمكان تفكيك الجامعة التقليدية سيفتح خيارات كثيرة أمام

* اختصار للأحرف الأولى من الكلمات الإنجليزية التي تعني (تكنولوجيا، ترفيه، تصميم) وتقيمه مؤسسة غير ربحية.

إعـادة تركيـب عناصرهـا وبنائهـا. ولا شـك فـي أنـه سـتكون هناك محاولات تجريبية حول العالم؛ بعضها سيفشـل، وبعضها سيسـطع، ثـم يخبـو، وبعضهـا الآخر سـيتحمل ويسـتمر. وفي نهايـة المطاف، سـيحتاج الآباء، والشـباب، والحكومة إلى اتخاذ خيـارات صعبة في تقسـيم الموارد لضمان التطوير، والنمو، والتعلم بما يكون من شأنه إيجاد قيمة للفرد والمجتمع.

خامسًا: الآثار

الصورة الشّاملة باتت واضحة؛ فبحلول منتصف القرن، سيكون هناك تسعة مليارات نسمة يعيشون على هذا الكوكب. ومع كون القسم الأكبر من سكان العالم قد أصبحوا أكثر تمتعًا بالصحة من أي وقت مضى، واستمرار الاقتصاد العالمي في عملية التحول، فإن الطلب على التعليم العالي سيستمر في الزيادة. ويمكن أن تشهد الخمسون سنة القادمة العصرَ الذهبي للتعليم العالي، مع زيادة في أعداد الذين يتعلمون أصنافًا مختلفة من حقول المعرفة وفقًا لمعايير هي الأعلى من أي وقت مضى، ويكتسبون المهارات الاجتماعية المعقدة المطلوبة للقيادة، والتعاطف مع التنوع والتعددية.

وحجتنا هي أن هذه الإمكانات لا يمكن تحقيقها بالاعتماد الجمعي على الجامعة التقليدية للقرن العشرين. بل على العكس من ذلك، تظهر الحاجة إلى إعادة النظر جذريًّا في الإستراتيجية على مستوى الجامعة بمفردها، وفي إستراتيجية القطاع الجامعي على مستوى العالم والدولة، قبل قدوم هذا التيهور.

إن احتمالات الاضطراب والتجديد تثير تساؤلات مهمة في وجه كل من له علاقة بالنظام التعليمي. وسنطرح هنا الأسئلة المركزية، ولكننا لا ندعي أننا نملك الإجابات والحلول.

الحكومة

سيبقى دور الحكومة الممـوّل للتعليم العالي –لـكل من البحث العلمـي والطـلاب– قائمًـا كمـا كان، ولكـن مـع وجـود الضغط على التمويل العام في العالم، فإنه سيشهد انخفاضًا كبيرًا.

ومـن المرجـح أن تتجـه أولويـات التمويـل الحكومـي إلـى دعـم الطـلاب الموهوبيـن فـي مجـالات العلـوم، والتقنيـة، والهندسـة، والرياضيات. وفي سـبيل تحقيق العدالة في التعليم (بمعنى ألا تكون خلفيـة الفرد عائقًـا أمام حصوله على التعليم) وفي تشـجيع البحث فـي الحقـول المختلفة المهمـة لاقتصاد الدولة. وسـتزيد الدولة من تمويلها للتعليم في تشـجيع التغييرات التي لو تركت إلى السوق لأخذ تحقيقهـا وقتًـا طويـلًا؛ ففي أسـتراليا على سـبيل المثال، تسـتخدم الحكومـة مُخصّصات البحث العلمي؛ لحفـز التعاون بين الجامعات والأعمال التجارية، في حين أن العالِم الباحث في إسـرائيل يحصل على ضعفي نصيبه؛ لأنه صاحب رأس المال المجازف.

سـتحافظ الحكومـات كلها– في غضون ذلـك– على إطار عام لرسـوم الطـلاب ودعمهـم قيـد المراجعـة والرقابـة. وفـي التقريـر المثيـر للجـدل الصـادر عـام 2010 عن (بـراون ريفيو) عـن التعليم العالي في المملكة المتحدة[84] وشـارك فيه مايكل باربر، المشـارك في هذه المقالة– قسّـم الإطار التحليلـي تمويل الطلاب إلى: تمويل التعليـم (الرسـوم)، وتمويـل المعيشـة (دعـم الطـلاب)، والكسـب، والدفـع (ترتيبـات سـداد التمويل) بحيـث تمكنت الحكومـة في ذلك الوقت من اتخاذ قرارات مدروسـة، إضافة إلى أنّ الدراسـة كشـفت

84) Browne 2010.

عـن أرقام كانت مخفيّة. ومع أن الدراسـة قدمـت حججًا قوية لدعم التعليـم العالي مـن منظور الطلاب، فإنها لم تتمكن – بسـبب عدم وجـود المعلومـات الكافية–مـن تحديـد قيمـة للشـهادات المحددة الصادرة عن جامعات محدودة. ولم تتمكن من توقّع سـرعة العولمة وآثارها المحتملة.

وهذا بدوره يثير تحديًا قويًّا في وجه التعليمات الإدارية والأنظمة الحكوميـة؛ فقـد كان إصدار الأنظمة الخاصـة بالجامعات وتخويلها سـلطة منح الشـهادات العلمية لمؤسسـات محدودة، هو دور أساسي للحكومـة. وكانـت الحكومـات، على مـدى ثلاثين إلى أربعيـن عامًا، تسعى إلى تنظيم الجودة وضمان تحقيقها في المؤسسات التعليمية. وفـي براون ريفيو، كان النهج الأساسـي هو جعل الجودة مسـألة بين الطالـب والجامعة. فعن طريق إيجاد علاقة تمويل مباشـرة بينهما، وضمان الكشف عن المعلومات، سيكون لها تأثير في وضع مزيد من الضغط بيد الطالب على الجامعة؛ لتحقيق جودة أعلى.

ثمة بعض الأدلة على نجاح هذا الأسلوب، بيد أن سرعة العولمة تثيـر عـددًا مـن الأسـئلة الجوهريـة: كيـف تضمـن الحكومـة جـودة الشـهادة العلميـة الصـادرة عن جامعـة من الجامعات التي تمارس نشاطها على الإنترنت، ويقع مقرها في بلد آخر؟ وكيف تعترف بمثل تلـك الشـهادة أو تعتمدهـا؟ أو، إذا كان ذلـك عـن طريـق المقررات الضخمـة المفتوحة على الإنترنت (موكس)، فهل ينبغي للحكومة أن تدفـع قسـمًا من رسـوم الطالب في مثل تلـك الحالـة، أو أن تقدم له الدعـم؟ إن كان الجـواب بالإيجاب، فما الأسـباب؟ وإن كان بالنفي، فَلِمَ لا؟

ولا مـراء فـي أنّ أيّ حكومـة وطنيـة لديهـا مصلحـة فـي ضمان حسن تأهيل القوة العاملة في الوطن؛ ولكن هل لها مصلحة في دعم الجامعـات الوطنية مقابل الجامعات الموجودة خارج حدودها؟ فإن كان الأمـر كذلـك –والحجج في تأييد ذلك يسـيرة– فكيف يختلف هـذا الإجـراء عن الدعـم المالي الحكومـي للقطاعـات الاقتصادية الأخرى، الذي تمنعه قواعد منظمة التجارة العالمية؟

الجامعات

ينطبق معظم ما جاء في هذه المقالة على الجامعات والمعضلات التـي تواجهها. والنقطة الإضافية التي نحتاج إلى توضيحها هنا هي أن الجامعات مجتمعة في حاجة إلى أن تقدم مبررات التعليم العالي فـي كل فروعـه. وبالنظـر إلى تنامـي نطاق المؤسسـات والأنشـطة، وكذلـك جنـوح أي نقابـة إلـى منـع انبثـاق منافسـة جديـدة، فـإن المناصرة الجماعية للمصالح غالبًا ما تنشـطر إلى جماعات ضغط قطاعية. لذلك، ربما يحسـن أن يكون تقديم تلك المبررات من قبل أصحـاب الأعمـال، والحكومات، والطلبـة، والأكاديميين بدلًا من أن يأتـي مـن منظمات ذات هيمنة. وفي هـذا العصر الذي تتضاءل فيه المـوارد، ويشـهد تحـولًا اقتصاديًّـا، تبـرز الحاجة قطعًـا إلى تقديم مسوغات مقنعة بصوت مسموع يعلو فوق الصّخب والجلبة.

ويمكن للجامعات نفسـها أن تتبع نظامًا جديدًا للتصنيف، يضع مزيـدًا مـن الأهمية للمُخرجـات والنتائج، ويقلِّل من الـوزن المُعطى للمُدخلات. ومثل هذا النظام على ما فيه من أخطار، سيحوّل طبيعة الحجـج إلى تأثير التعليم العالي فـي المجتمع، ويبعدها عن موضوع النّفقات المتنامية باستمرار. وهذا من شأنه أن يجعل تقديم الحجة

الشاملة إلى الجمهور العام أكثر إقناعًا مما هي عليه الآن.

وثمة تأثير آخر في العصر الذي يتسم بسهولة الوصول إلى المعلومات، هو أنّ العلامة التجارية لها وزنها وأهميتها، وربما تفوق أهميتها في بعض الأحيان أهمية الشهادة نفسها. إنّ الطالب يحتاج إلى كلّ ميزة تدفعه إلى الأمام، في هذا العالم الذي يحتاج فيه أصحاب الأعمال إلى اتخاذ قرارات سريعة في المفاضلة بين المتقدمين بطلبات التوظيف. لذلك، فإنّ قوة بريق الشهادة الجامعية التي تنبثق من سمعتها الأكاديمية سيكون له قيمة عظيمة للطالب.

الشركات التجارية والمنظمات

الشركات الكبيرة والمصالح التجارية الأخرى هم – من الناحية التقليدية – الزبائن الأهم لمؤسسات التعليم العالي. ومثلما أشرنا في وقت سابق، فإن الشركات في الوقت الراهن لا تشعر بالرضا مما تحصل عليه من الجامعات. وهذا يستتبع أنهم لا يستطيعون الوقوف على جانب الطريق، مكتفين بالتذمر والشكوى من عدم تلبية احتياجاتهم، بل إنهم في حاجة إلى مزيد من المشاركة الفعالة في توضيح متطلباتهم بدقة للجامعات من تطوير المقرّرات، إلى رسم السياسات. ومعظم الشركات لا تتواصل مع الجامعات إلا حين يتعلق الأمر برغبة الشركات في تلقي طلبات التوظيف من الخريجين الجدد. وهذا النوع من الاتصال ليس له أي تأثير حقيقي.

يجب على الشركات والأعمال التجارية أن يكون لها قول بخصوص ما يتعلمه الطالب منذ اليوم الأول في الجامعة، إذا كانوا يرغبون في تجنب خيبة الأمل؛ بسبب نقص المهارات عند التخرج.

لقد اعتادت الشركات القيام بحملات التوظيف في الجامعات؛ إما لغايات برامج التدريب الصيفية المؤقتة، أو لغايات التوظيف في وظائف دائمة، ولكن في ضوء الابتعاد عن البرامج الدراسية التقليدية التي تتطلب التفرغ للجامعة ثلاث سنوات أو أربع، وظهور نماذج جديدة أكثر مرونة، فإن أسلوب الشركات في عملية التوظيف سيحتاج إلى تغيير. وهناك ثلاثة نماذج واضحة يمكن استخدامها في هذا الصدد، هي:

1. فرص العمل بدوام جزئي: يعمل الطالب بوظيفة حقيقية في أثناء تفرغه للتعليم العالي.
2. العمل للحصول على عدد من الساعات المعتمدة: تعادل ساعات العمل بصفتها جزءًا من متطلبات الخطة الدراسية.
3. الجمع بين العمل والجامعة: يمكن للطالب أن يؤجل فصلًا دراسيًّا أو أكثر للالتحاق بالعمل في شركة ما، وبعد مدة من الزمن، يعود لإكمال برنامجه الدراسي.

لقد بدأت بعض الشركات والهيئات المهنية فعلًا بالسير على درب تشكيل ما يحتاجون إليه من موظفين. وعلى وجه الخصوص، دفعت الفجوة ما بين العمل والمهارات في الشرق الأوسط إلى تكوين مجموعة واسعة من الشراكات، مثل شركة مؤسسة التدريب المهني والتقني، التي تؤهّل المديرين والسائقين في الشركة السعودية للخطوط الحديدية، ومن ضمنها شركة (تي كيو TQ Holdings Ltd) القابضة المحدودة التابعة لبيرسون. وعقدت كلية المجتمع في كارولينا الشمالية (the North Carolina Community College)،

في الولايات المتحدة، شراكة مع اتحاد أصحاب المصانع (the Manufacturing Association)؛ من أجل تطويع المحتوى التعليمي والخطط الدراسية بما يناسب احتياجات الشركات في الاتحاد[85]. وتشمل المسارات المتخصصة جدًّا، والشهادات، و(التلمذة) الصناعية للطلاب لدى الشركاء المحليين. وقد استحق هذا النظام الإشادة بصفته مثالًا ناجحًا جدًّا على التعاون. وفي المثل، جاء تأسيس جامعة لاهور للعلوم الإدارية (the Lahore University of Management Sciences) في باكستان، على يد رجل أعمال بارز كان يرغب في توليد المواهب الإدارية[86].

تدرس شركة آيالا (Ayala)، في الفلبين— وهي واحدة من أكبر التكتلات التجارية في البلاد— كيفية تشكيل جامعات منخفضة النفقات؛ لتحقيق أعلى جودة تعليمية لدى الخريجين لملء الوظائف الشاغرة في قطاع الخدمات في الفلبين، وفي مشروعات الشركة الخاصة في مراكز عمليات تنظيم الاستعانة بمصادر خارجية. طوّرت آيالا برنامجًا للطلاب في جامعة (خوسيه ريزال José Rizal University) المحلية، يُدعى برنامج التوظيف الاحترافي. ويجري اختيار الطلبة المقبولين في هذا البرنامج ليس على أساس معدل الطالب أو درجاته الدراسية، بل على دوافعه وتحفزه الذي يظهر في المقابلة الشخصية. لا وجود للدرجات، ولا الكتب المقررة، بل التعليم عن طريق الممارسة فقط. ويشيد الطلاب المنتسبون لهذا البرنامج به أيّما إشادة. ويتعلم الطلاب فيه كيفية التفكير الاستباقي، ويجري تشجيعهم على إبداء آرائهم ومواقفهم، وعلى

85) Manufacturing Education in North Carolina 2011:16.

86) LUMS 2012.

المخاطـرة بارتكاب الأخطـاء طالما يتعلمون منها. ويُتوقع أن تتسـع شـهرة هذه الدورات التي تقدم مهارات عملية احترافية؛ لأنها تزيد من فرص حصول منتسـبيها علـى الوظيفة. إضافة إلى ذلك، هناك زيادة في برامج التدريب داخل الشركات الكبيرة. ويوجد لدى شركة ماكنـزي كلية اسـمها (Engagement Manager College) التي تنعقد كل عـام؛ لاسـتقبال المديرين الجدد. ولدى شـركة جنرال إلكتريك برنامجها الشـهير المخصوص بهـا، الذي يطلق عليه برنامج تناوب الإدارة. لقد تحدثنا فيما سـبق عن رعاية مصرف دويتشـه مقرّرات ودورات عن الأسواق المالية في جامعة دوك، وتقديم شركة مورغان سـتانلي (Morgan Stanley) بيئـة تحاكـي عملية التداول للمشـاركين فيها.

ومن الآثار الأخرى لهذا التغيير في الجامعات أنها باتت في حاجة إلـى أن تولي قضيـة قابلية الخريجين للتوظيـف مزيدًا من الاهتمام أكثـر ممـا كانـت توليه فـي السـابق. وحيـن زار مايكل باربـر جامعة إكسـتر، أُعْجِـب كثيـرًا بمركـز القابليـة للتوظيف فـي الجامعة. وفي دلالـة رمزيـة، أقيم المركز في قلب الحرم الجامعي في مبنى مذهل لا يمكـن أن يفـوت أي طالـب فـي الجامعة (بعكـس المراكـز المهنية فـي جامعـات القرن العشـرين التقليديـة التي تُوارى بعيـدًا في زوايا رثة معزولة عن الجامعة تنبئ عن عدم الاهتمام). ويتلقى كل طالب يُقبل في جامعة إكْسِتَر، منذ اليوم الأول وقبل البدء بالدراسة، دليلًا يتضمّن المعالم الرئيسـة لتحسـين القابلية للتوظيـف عند التخرج. ويوجد في جامعة إكستر –إضافة إلى ذلك– أنجح برنامج تطوعي فـي الجامعـات البريطانيـة قاطبـة، وتقـع إدارة هـذا البرنامـج فـي مركز القابلية للتوظيف. يأتي ذلك؛ إدراكًا من الجامعة أن الشـهادة

الجامعية الأولى لا تكفي وحدها لضمان الوظيفة بعد التخرج.

تعتمد الشركات –على نحو متزايد– على ميزتين حاسمتين: الموهبة (يمكنها استقطاب من يملكها وتوظيفه، والاحتفاظ به) والابتكار. وهاتان الميزتان يمكن تحسينهما عن طريق الشراكة القوية مع مؤسسات التعليم العالي.

رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة

من الموسيقا إلى الحوسبة، وما هو أبعد من ذلك، أعاد رواد المشروعات الصغيرة تشكيل قطاعات اقتصادية بأكملها في غضون بضع سنوات. ومثلما لاحظنا في أكثر من مناسبة، فإن أعدادًا كبيرة منهم تتجه أعينهم إلى التعليم. وهذا التركيز على قدر من الأهمية؛ سيسفر عن نتائج واعدة. إن الاستعانةَ، مستقبلًا، بألمع العقول الريادية للعمل؛ من أجل مواجهة تحديات التعليم العالي، بعد تزويدهم وإمدادهم بالدعم اللازم، والتوجيه، ستكونُ خطوةً مهمة وحاسمة. إننا نشجع المبتكرين في القطاعات الأخرى على تحويل اهتمامهم إلى ما يمكن لمنتجاتهم وخدماتهم أن تفعله لتحسين التعليم العالي؛ لأن تلاقح الأفكار بين مختلف الحقول يمكنها أن تسفر عن بعض الحلول المبتكرة. مثال على ذلك، ما أثر الطباعة ثلاثية الأبعاد فيما يُدَرّس في حقل الهندسة الميكانيكية في الجامعات؟

والأثر الآخر على رواد المشروعات هو الحاجة إلى التأمل بالبحث العلمي، وأفضل الممارسات الواضحة التي سبق تحديدها. ولا يحتاج هؤلاء الرّواد إلى حصر تفكيرهم في الأشياء التقليدية، بل الحقيقة هي أن أكثر الحلول المبتكرة تأتي من تحدي التقاليد

أصلا ، غير أن معرفة ما كان يعمل في السابق وتفهمه، وما لم يكن يعمل سيبقى أمرًا مهمًّا. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الشراكة مع الجامعات، أو من خلالها مثلما جرت عادة بعضها في إيجاد حاضنات للمشروعات الجديدة، ولا سيما للرواد الساعين إلى إحداث أثر اجتماعي. ومع ازدياد ضغوط التكلفة والقيمة، والتوظيف على الجامعات ازديادًا كبيرًا، ازدادت الفرص أمام رواد المشروعات ليتقدموا إلى الأمام، ويلبوا احتياجات السوق التي تجاهلتها النماذج التقليدية.

الطلاب

كان يُنظر إلى الطلاب في الماضي في المسار التعليمي، بأنّهم لاعبون سلبيون، ولكنهم في المستقبل سيحتاجون إلى أن تكون لديهم دوافع شخصيّة، وأن يكونوا وكلاء نشطين، لديهم الاستعداد دائمًا لتحمل المسؤولية عن تعلمهم وتطوير مهاراتهم. وعليهم أن يعوا كيفية صنع القيمة وتلقيها، وينظروا إلى مهنتهم بصفتها مشروعهم الريادي. ويكون نشاطهم على هذا الأساس، مثلما يوضح كازانوكا وهوفمان (Casnocha & Hoffman)، وكما يقول جي التوشر (Jay Altucher)، وهو الآخر مفكر بارز في موضوع الشركات المبتدئة، «إن الناس في حاجة إلى أن يكون لديهم القدرة على الفشل، والقدرة على امتلاك الأفكار، وعلى بيعها، والتصرف بناء عليها، وأن يكون لديهم الإصرار، بحيث لو فشلت، ستتعلم، وتنتقل إلى المغامرة اللاحقة؛ لتقدم قيمةً، أي قيمة، لأي شخص، وتراقب كيف تحولت القيمة إلى مهنة[87].

على الطلاب أن يسعوا إلى التعلم والتدريب على المهارات

87) Altucher 2013.

المرتبطة بالابتكار، وعليهم أن يسعوا إلى أن يُكَوِّنوا فِرَقا مبتكرِة في منظمات مُبتكرِة. وجزء من مجتمع مُبتكِر؛ لأن هذه هي الأماكن التي سينمّون فيها ويطورون المهارات التي تمنحهم الامتياز على الصعيد العالمي.

وهذا الإطار الآتي (في الشكل 6) مأخوذ من كتابنا (محيطات من الابتكار) يوضح الصفات الرئيسة، وطرائق العمل إلى التوجه المطلوب؛ لكي تكون مبتكرًا. إننا نعتقد أن التعليم والتعلم تمثل المفاتيح التي تفتح الإمكانات البشرية للتّصدي للتحديات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين. إن للجامعات، مثلها مثل المدارس الثانوية في النظام التعليمي، دورًا تؤديه في صنع القادة العالميين.

الشكل 6

إطار الابتكار

سادسًا: خاتمة

إن الجمع بين عملية إخضاع الجامعات لقوى السوق الطالبُ المستهلكُ بصفته ملكًا، إلى جانب الخيارات المفتوحة خارج الجامعات للمنافسة على الطلاب الموهوبين– من جهة والعولمة من جهة أخرى سيدفع الجامعات إلى الانعتاق من قيود النظم الوطنية شيئًا فشيئًا، إلى الآفاق العالمية؛ لتخضع بذلك للمعايير العالمية، وتصبح قوة دافعة في نمو الاقتصاد المعرفي، والتعاون والتنافس في الساحة العالمية. وفي هذا العالم الجديد، سيتبوّأ المتعلّم مكان القيادة، وينظر من حوله بعين مدربة على تمييز القيمة. أمّا المؤسسات، فربّما يكون قرارُها في تبني هذا العالم الجديد السبيلَ الوحيد؛ لتجنب التيهور القادم.

ومثلما يغيّر التيهور بقوته الجارفة تضاريس الجبل الجليدي، ستعمل التغيرات القادمة على تعديل مشهد الجامعات تعديلًا جوهريًّا.

جدول المراجع

Academic Ranking of World Universities [ARWU] (2011) 'Ranking methodology', webpage. http://www.arwu.org/ARWUMethodology2009.jsp

Allen IE and Seaman J (2010) *Learning on Demand: Online education in the United States*, The Sloan Consortium, Massachusetts: Babson College. http://sloanconsortium.org/publications/survey/pdf/learningondemand.pdf

Altucher J (2013) '10 Reasons Why 2013 Will be the Year You Quit Your Job', AOL TechCrunch. http://techcrunch.com/201310-/12/01/reasons-why-2013-will-be-the-year-you-quit-your-job/

Barber M, Donnelly K and Rizvi S (2012) *Oceans of Innovation: The Atlantic, the Pacific, Global Leadership and the Future of Education*, London: IPPR. http://www.ippr.org/publication/559543//oceans-of-innovation-the-atlantic-thepacific-global-leadership-and-the-future-of-education

Baty P (2011) *Global Rankings: Change for the better*, The World University Rankings, *Times Higher Education*, 6 October. http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/201112-/world-ranking/methodology

Barton D (2012) 'Young, gifted and slack: The skills gap must be bridged if the world is to avoid dire consequences', *The Economist*, 21 November. http://www.economist.com/news/21566464-skills-gap-must-be-bridged-ifworld-avoid-dire-consequences-argues-dominic-barton

Belkin D and Thurm S (2012) 'Deans List: Hiring Spree Fattens College Bureaucracy – and Tuition', *Wall Street Journal*, 28 December Bloom A (1987) *The Closing of the American Mind*, London: Penguin

Browne (2010) *Independent Review of Higher Education Funding and Student Finance in England*, chaired by Lord Browne of Madingley, England, 9 November

Bronner E (2013) 'A Call for Drastic Changes in Educating New Lawyers', *New York Times*, 10 February. http://www.nytimes.com/201311/02//us/lawyers-callfor-drastic-change-in-educating-new-lawyers.html?src=recg&_r=1&

Carnevale AP, Cheah B and Strohl J (2012) *Hard Times, College Majors, Unemployment and Earnings: Not All College Degrees Are Created Equal*, Center on Education and the Workforce, Georgetown University, Washington, 4 January

Carnevale AP, Strohl J and Melton M (2011) *What's the Worth? The Economic Values of College Majors*, Center on Education and the Workforce, Georgetown University, Washington, 24 May

Casserly M (2013) 'The 10 best paying college majors – and why business isn't one of them', *Forbes*, 25 January. http://www.forbes.com/sites/meghancasserly/201325/01//the-10-best-paying-college-majors-and-whybusiness-isnt-one-of-them/

Christensen CM and Eyring HJ (2011) *The Innovative University*, San Francisco: Jossey-Bass

Cole JR (2009) *The Great American University: Its rise to pre-eminence, its indispensable national role and why it must be protected*, New York: Perseus Books

Davies N (2012) 'Lunch with the FT: Norman Davies', *Financial Times*, 19 October. http://www.ft.com/cms/s/212/a5994a-17aa-11e200144-9530-feabdc0.html

DeVol R, Shen IL, Bedroussian A and Zhang N (2013) *A Matter of Degrees: The Effect of Educational Attainment on Regional Economic Prosperity*, Santa Monica: Milken Institute. http://www.milkeninstitute.org/publications/publications.taf?function=detail&ID=38801395&cat=resrep

Denneen J and Dretler T (2012) Bain Brief: *The Financially Sustainable University*, Bain & Company. http://www.bain.com/publications/articles/financially-sustainable-university.aspx

Dos Passos J (1966) *USA Trilogy*, London: Penguin Books

EntrePass (2012) *Work Pass for Foreign Entrepreneurs*, Spring Singapore. http://www.spring.gov.sg/Entrepreneurship/FS/Pages/work-pass-for-foreign-entrepreneurs.aspx

Fain P (2012) Congressional report slams for-profit colleges, *USA Today*, 30 July. http://usatoday30.usatoday.com/news/education/story/201230-07-/for-profit-schools-report/565892601/

Fischer K (2013) 'A College Degree Sorts Job Applicants, but Employers Wish It Meant More', *Chronicle of Higher Education*, 4 March 2013. http://chronicle.com/article/The-Employment-Mismatch/137625/?cid=wb&utm_source=wb&utm_medium=en#id=overview

Florida R (2012) *The Rise of the Creative Class*, New York: Basic Books

Friedman T and Mandelbaum M (2011) *That Used to be Us: What Went Wrong With America and How it Can Come Back* [Kindle edition], London: Little, Brown

Gardner H (1988) *In Defence of the Imagination*, Oxford University Press

Glaeser E (2011) *Triumph of the City: How Our Greatest Invention Makes Us Richer, Smarter, Greener, Healthier and Happier*, London: Penguin

Glance D (2012) personal interview, 7 December

Gorky M (1979) *My Universities*, London: Penguin

Haidt J (2006) *The Happiness Hypothesis*, London: Arrow

Harris S (2012) '"Dumbed down" degrees: University standards under fire as 50% more students awarded a first', *Daily Mail*, 13 January. http://www.dailymail.co.uk/news/article-2085786/So-dumbing-Number-students-graduating-class-degrees-soars-45-just-FIVE-YEARS.html

Hess F (2011) 'Old school: College's most important trend is the rise of the adult student', *The Atlantic*. http://www.theatlantic.

com/business/archive/201109//old-school-colleges-most-important-trend-is-the-rise-of-the-adult-student/245823/

Hoffman R and Casnocha B (2012) 'The Start-up of You', New York: Crown Business. http://static1.businessinsider.com/image/50b62f7769bedd754700000a-522476-/student-tuition-earnings.jpg

Indian Institute of Technology Madras (2009) 'About IIT, History'. http://www.iitm.ac.in/history

Johnson P (2012) *UWA Futures: The Response*, response to a paper by the vice chancellor at the University of Western Australia. http://www.staff.uwa.edu.au/uwa-futures

Kelly C (2012) 'Foregoing College to Pursue Dreams', *New York Times*, 15 September. http://www.nytimes.com/201216/09//business/the-thiel-fellows-forgoing-college-to-pursue-dreams.html?pagewanted=all&_r=0

Lahore University of Management Sciences [LUMS] (2012) 'History'. http://lums.edu.pk/content/history-9

Lindley J and Machin S (2013) *The Postgraduate Premium: Revisiting trends in social mobility and educational inequalities in Britain and America*, Sutton Trust

London Economics (2013) *What's the value of a UK degree?* London: million+. http://www.millionplus.ac.uk/documents/reports/Value_of_a_UK_degree_Full_report.pdf

Lytle R (2012) '10 Universities With the Most Undergraduate Students', *US News*, 6 November. http://www.usnews.com/education/best-colleges/the-short-listcollege/articles/201210-/06/11/universities-with-most-undergrad-students

MacFarlane R (2012) *The Old Ways: A Journey on Foot*, Viking Books

Manufacturing Education in North Carolina (2011) Manufacturing education in North Carolina, Towards a Renaissance of North Caroline Community College

Mary (2012) 'Udacity in partnership with Pearson VUE announces testing centers', Udacity blog, 1 June. http://blog.udacity.com/201206//udacity-inpartnership-with-pearson-vue.html

MIT News (2009) 'Kauffman Foundation study finds MIT alumni companies generate billions for regional economies', 17 February. http://web.mit.edu/newsoffice/2009/kauffman-study-0217.html

Morgan J (2011) 'Rising Price of British Graduate Education', *Times Higher Education*, 21 July. http://www.insidehighered.com/news/201121/07//educators_fear_impact_of_rising_cost_of_british_graduate_education

National Education Technology Plan (2010) *Transforming American Education: Learning*, US Department of Education. http://www.ed.gov/sites/default/files/netp2010.pdf

National Science Foundation (2006) 'R&D expenditures at universities and colleges, ranked by FY 2006 R&D expenditures', Survey of Research and Development Expenditures at Universities and Colleges. http://www.nsf.gov/statistics/nsf08300/pdf/tab27.pdf

New York University Abu Dhabi (2012) NYUAD Receives Record Number of Applications for Class of 2016, New York University. http://nyuad.nyu.edu/news-events/nyu-abu-dhabi-news/pr-nyuad-receives-record-numberapplications-class-2016.html

OECD (2012) *Education Indicators in Focus*. http://www.oecd.org/edu/50495363.pdf

Pegrum M (2012) 'Interview with UWA Assistant Professor Mark Pegrum from the Graduate School of Education', video. http://www.education.uwa.edu.au/research/mark-pegrum

Porter C (2013) 'College degree, no class time required', *Wall Street Journal*, 24 January. http://professional.wsj.com/article/SB10001424127887323301104578255992379228564.html?mod=ITP_pageone_1&mg=reno64-wsj

QS Quacquarelli Symonds Limited, QS Top Universities (2013) 'Understanding QS World Rankings Methodology'. http://

www.topuniversities.com/universityrankings-articles/world-university-rankings/qs-world-university-rankingsmethodology

Quinn C (2010) 'An Interview with Dr Clark Quinn', Float Mobile Learning blog, 8 December. http://floatlearning.com/201012//an-interview-with-dr-clark-quinn/

Roberts EB and Eesley C (2009) *Entrepreneurial Impact: The Role of MIT*, Kauffman, The Foundation of Entrepreneurship. http://entrepreneurship.mit.edu/sites/default/files/files/Entrepreneurial_Impact_The_Role_of_MIT.pdf

Shirky C (2012) 'Napster, Udacity, and the Academy', blog article. http://www.shirky.com/weblog/201211//napster-udacity-and-the-academy/

Siegler MG (2010) 'Eric Schmidt: Every 2 Days We Create As Much Information As We Did Up To 2003', Techcrunch, 4 August. http://techcrunch.com/201004/08//schmidt-data/

Simon R and Ensign RJ (2013) 'Student-Loan Delinquencies Among the Young Soar', *Wall Street Journal*, 28 February. http://online.wsj.com/article/SB10001424127887323978104578332222805526516.html

Smith S (2012) '11 Students of a Different Education', *Forbes*, 27 September. http://www.forbes.com/sites/samanthasmith/201211-/27/09/students-of-a-different-education/

Staton M (2012) 'How DevBootcamp is transforming education to focus on "extreme employability"', Techcrunch, 3 December. http://techcrunch.com/201203/12//dev-bootcamp/

Times Higher Education (2012) 'THE World University Rankings methodology'. http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/201213-/world-ranking/methodology

University of Western Australia [UWA] (2008) *Response to The Review of Australian Higher Education Discussion Paper*, Perth. http://www.innovation.gov.au/HigherEducation/Documents/Review/Subs2008165/UniofWA.pdf

US Congress (2011) *Trends in the Distribution of Household Income Between 1979 and 2007*, Congressional Budget Office, 25 October. http://www.cbo.gov/sites/default/files/cbofiles/attachments/1025--HouseholdIncome.pdf

US Department of Education (2010) *Evaluation of Evidence-Based Practices in Online Learning*, Washington: Center for Technology in Learning. http://www.ed.gov/rschstat/eval/tech/evidence-based-practices/finalreport.pdf

Wadhwa V, Jasso G, Rissing B, Gereffi G and Freeman R (2007) *Intellectual Property, the Immigration Backlog, and a Reverse BrainDrain: America's New Immigrant Entrepreneurs, Part III*, New York: Kauffman Foundation, New York University. http://www.cggc.duke.edu/documents/IntellectualProperty_theImmigrationBacklog_andaReverseBrainDrain_003.pdf

Williams A (2012) 'Saying No to College', *New York Times*, 30 November. http://www.nytimes.com/201202/12//fashion/saying-no-to-college.html?pagewanted=all&_r=0

Wong L (2012) letter to Singapore Minister for Education, 20 August. http://www.moe.gov.sg/media/press/files/201208//cuep-report-greater-diversity-more-opportunities.pdf

Yun S (2012) 'Skip College Is Top Advice for World-Beating Koreans: Jobs', *Bloomberg Business Week*, 12 September. http://www.businessweek.com/news/201211-09-/skip-college-is-top-advice-for-world-beating-south-koreans-jobs

«على رؤساء الجامعات في جميع أنحاء العالم أن يدرسوا هذه الفكرة عن (التفكيك) ويطبّقوها».

من مقدمة

لورنس سَمَرز،

الرئيس الفخري لجامعة هارفارد

أفكار جريئة

من أجل التغيير